استخدام نماذج التوازن العام لدراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في الجمهورية العربية السورية

دراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الإحصاء التطبيقي

إعداد الطالبة
ابتسام علي رجوب

الأستاذ المشرف المشارك
الدكتور إبراهيم العبدي

الأستاذ المشرف
الدكتور قاسم النعمي

للعام الدراسي 2013-2014م
كلمة شكر

ابدأ شكري هذا بمحمد الله تعالى على كل النعم التي أنعمها علينا، ومن ثم أتقدم بفائق الشكر والاحترام إلى:

الدكتور قاسم النعيمي

الذي أحاطني برعايته، وما بخل يومًا ب)(*جعهاته وإرشاداته. وأشكر

الدكتور إبراهيم الفكري

المشارك بالإشراف على كل ما قدمه تقدير عمل متميز.

كما أتقدم بالشكر إلى الشكر إلى إدارة كل من هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء ووزارة المالية على تعاونهم معنا لإنجاز هذا البحث وأخص بالشكر:

الأستاذ: فضل دير الدين معاون رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي لشؤون التخطيط

الأستاذ: خالد جمعة الخبير في نماذج التوازن العام

السيدة: هنادي شرف مديرية الحسابات القومية في المكتب المركزي للإحصاء

الدكتور: علي رستم مدير الإحصاءات السكانية في المكتب المركزي للإحصاء

الأستاذ منذر ونوس مدير السياسة الضريبية في الهيئة العامة للضرائب والرسوم

شكر كل من ساهم في هذا العمل.

شكركم من كان بجانبي وكان من ليكني ... فكلاهما خيراً لي ...

ابتسامة وجهه
إهداء

إلى أحبى ما في الوجود
إلى من غيّر حياتي للأجمل
إلى أحبى ما في الحياة
إلى من شاركوني حياتي بفرحها وحزنها
إلى من لا تعلو الحياة إلا بهم
أصدقائي...
إلى كل من يرتقي في سلسل الحياة بشرفهم وإخلاص
ابتسام
يقول العمد الأصفهاني:

إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في تجيه، لو نُهِر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو فحَّد هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وحَصَد من أخطئه العبر، وهو خليل على استيلاء النقص على جملة البشر...

ابتساء
### فهرس المحتويات

1. مقدمة
2. مشكلة البحث
3. أهداف البحث وأهميته
4. فرضيات البحث
4. منهجية البحث
4. محددات البحث
5. دراسات سابقة
9. الباب الأول: الدراسة النظرية
10. الفصل الأول: دراسة واقع النظام الضريبي السوري
11. البحث الأول: مقدمة في الضرائب
11. مفهوم الضريبة
13. أهداف الضريبة
15. قواعد الضريبة
16. التنظيم الفني للضريبة
28. النظام الضريبي

البحث الثاني: أنواع الضرائب
30. خصائص النظام الضريبي السوري
31. أنواع الضرائب في النظام الضريبي السوري
<table>
<thead>
<tr>
<th>الفصل الثاني: دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم</th>
<th>52</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المبحث الأول: مقدمة عن الاقتصاد السوري</td>
<td>53</td>
</tr>
<tr>
<td>تحليل القطاع الحقيقي</td>
<td>53</td>
</tr>
<tr>
<td>تحليل القطاع الخارجي</td>
<td>61</td>
</tr>
<tr>
<td>تحليل القطاع العالمي</td>
<td>65</td>
</tr>
<tr>
<td>المبحث الثاني: الضرائب والمتغيرات الاقتصادية الكلية</td>
<td>69</td>
</tr>
<tr>
<td>الضريبة والإنتاج</td>
<td>69</td>
</tr>
<tr>
<td>الضريبة والاستهلاك</td>
<td>75</td>
</tr>
<tr>
<td>الضريبة والادخار والاستثمار</td>
<td>79</td>
</tr>
<tr>
<td>الضريبة والنمو الاقتصادي</td>
<td>83</td>
</tr>
<tr>
<td>آثار الضريبة على الأسعار والتضخم</td>
<td>85</td>
</tr>
<tr>
<td>الآثار الاجتماعية للضرائب</td>
<td>88</td>
</tr>
<tr>
<td>الفصل الثالث: معرفة المحاسبة الاجتماعية ونماذج التوازن العام</td>
<td>93</td>
</tr>
<tr>
<td>المبحث الأول: معرفة المحاسبة الاجتماعية</td>
<td>94</td>
</tr>
<tr>
<td>مفهوم معرفة المحاسبة الاجتماعية</td>
<td>94</td>
</tr>
<tr>
<td>كيفية بناء معرفة المحاسبة الاجتماعية</td>
<td>103</td>
</tr>
<tr>
<td>حالة تطبيقية لبناء معرفة المحاسبة الاجتماعية</td>
<td>106</td>
</tr>
<tr>
<td>المبحث الثاني: نماذج التوازن العام</td>
<td>111</td>
</tr>
<tr>
<td>مفهوم التوازن العام</td>
<td>111</td>
</tr>
<tr>
<td>نماذج التوازن العام (CGE Models)</td>
<td>117</td>
</tr>
<tr>
<td>لمحية بسيطة عن لغة GAMS</td>
<td>128</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الباب الثاني: الدراسة العملية.............................................................136
الفصل الأول: بناء مصفوقة المحاسبة الاجتماعية الملائمة لهدف البحث.........................................................137
الفصل الثاني: بناء نموذج التوازن العام الملائم للنظام الضريبي السوري.................................................................159
نتائج الدراسة.................................................................................172
المقترحات والتوصيات..................................................................180
الملحق.............................................................................................182
المراجع...........................................................................................213
فهرس الأشكال البيانية

الشكل رقم 1 التركيب الهيكلي لإيرادات العامة وفق النشرات الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي................................................................. 35
الشكل رقم 2 تركيب الإيرادات الضريبية غير النفطية خلال فترة الدراسة................................................................. 37
الشكل رقم 3 تطور كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة خلال فترة الدراسة................................................................. 38
الشكل رقم 4 تطور حصيلة ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية خلال فترة الدراسة................................................................. 43
الشكل رقم 5 تطور حصيلة كل من ضريبة الرواتب والأجور وربيع رؤوس الأموال المتبولة وضريبة ريع العقارات خلال فترة الدراسة................................................................. 44
الشكل رقم 6 تطور حصيلة كل من رسوم السيارات ورسم الفراج والتسجيل العقاري خلال فترة الدراسة................................................................. 47
الشكل رقم 7 تطور حصيلة كل من رسم الانتقال على التركات وضريبة المواعظ وضريبة العروضات خلال فترة الدراسة................................................................. 47
الشكل رقم 8 تطور حصيلة أهم الضرائب المفروضة على الإنفاق (لاستهلاك) خلال فترة الدراسة................................................................. 50
الشكل رقم 9 معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2010)................................................................. 55
الشكل رقم 10 التركيب الهيكلي القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة................................................................. 56
الشكل رقم 11 نسبة الاستمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من القطاعين العام والخاص................................................................. 58
الشكل رقم 12 الاستهلاك العام والخاص خلال فترة الدراسة................................................................. 61
الشكل رقم 13 نسبة كل من الصادرات والمستوردات السلعية السورية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة................................................................. 62
الشكل رقم 14 الصادرات والمستوردات السلعية السورية وفق القطاعين العام والخاص................................................................. 63
الشكل رقم 15 الصادرات السلعية السورية وفق نوع الاستخدام خلال فترة الدراسة................................................................. 64
الشكل رقم 16 المستوردات السلعية السورية وفق نوع الاستخدام خلال فترة الدراسة................................................................. 65
الشكل رقم 17 الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري خلال الفترة 1990-2010 ................. 66
الشكل رقم 18 العجز في الموازنة العامة للدولة في سورية ومصادر التمويل .................. 67
الشكل رقم 19 نسبة كل من القروض الداخلية والخارجية إلى التمويل بالعجز ................... 68
الشكل رقم 20 أثر الضريبة على الإنتاج .............................................. 73
الشكل رقم 21 أثر الضريبة على مستوى العمالقة والدخل القومي والاستهلاك الكلي ........... 76
الشكل رقم 22 العلاقة بين الضريبة والادخار والاستثمار ........................................ 79
الشكل رقم 23 رسم توضيحي لمسار نمو كل من إجمالي الضرائب وإجمالي التكوين الرأسمالي خلال فترة الدراسة ................................................................. 80
الشكل رقم 24 نسبة الضرائب إلى كل من الإدخال والاستثمار ........................................ 82
الشكل رقم 25 العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي ............................................. 85
الشكل رقم 26 العلاقة بين الضريبة والأسعار والتضخم ........................................... 87
الشكل رقم 27 معدل التضخم خلال فترة الدراسة ..................................................... 88
الشكل رقم 28 منحنى لوارنر لإنفاق الأسر 2009 ................................................... 90
الشكل رقم 29 مخطط التدفق الدائري للاقتصاد دولة ما .......................................... 96
الشكل رقم 30 الميزان السلعي في نموذج CGE ....................................................... 127
الشكل رقم 31 هيكل الاقتصاد وفق النموذج آليات التوازن .......................................... 162
فهرس الجداول

جدول رقم 1 النوع الأول للضريبة التصاعدية ......................................................... 26
جدول رقم 2 النوع الثاني للضريبة التصاعدية ......................................................... 26
جدول رقم 3 في مقارنة سورية مع بعض الدول المجاورة لأهم مؤشرات الاستثمار ............ 59
جدول رقم 4 معدلات النمو السنوية الوسطية لكل من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية والثابتة) والاستهلاك مع إجمالي الضرائب والرسوم خلال فترات الدراسة .............................................. 77
جدول رقم 5 التوزيع النسبي التراكمي للأسر والإنفاق التراكمي لهذه الأسر .................. 89
جدول رقم 6 الهيكل الأساسي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية ....................................... 98
جدول رقم 7 مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لأغتصاب بلد ما في سنة ما ......................... 105
جدول رقم 8 بيانات الحسابات الوطنية ..................................................................... 106
جدول رقم 9 جدول ميزانية الحكومة ........................................................................ 106
جدول رقم 10 الحساب الجاري لميزان المدفوعات ........................................................ 107
جدول رقم 11 بناء مصفوفة MACRO SAM .............................................................. 107
جدول رقم 12 مصفوفة المعاملات الفنية بالنسب المئوية لعام 2007 .............................. 142
جدول رقم 13 الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج لعام 2009 (المبالغ بالآلاف اللiras السورية) ... 143
جدول رقم 14 الاستهلاك الوسطي المتباين بين الأنشطة الإنتاجية في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2009 (بآلاف ل.س) ......................................................... 144
جدول رقم 15 الاستهلاك الوسطي المتباين بين الأنشطة الإنتاجية بعد الدمج (بآلاف ل.س) ... 143
جدول رقم 16 طريقة حساب تعويضات العاملين وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 ............... 143
جدول رقم 17 تعويضات العاملين وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج (بآلاف ل.س) ... 144
جدول رقم 18 اهتمالات رأس المال الثابت وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 (بآلاف ل.س) ... 145
الجدول رقم 19 اهتمال رأس المال الثابت وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بالآلاف ل.س)………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………………
الجدول رقم 36 الصادرات السورية وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س).

الجدول رقم 37 إجمالي تكوين رأس المال وفق كل نوع من السلع لعام 2009 (بآلاف ل.س).

الجدول رقم 38 إجمالي تكوين رأس المال الثابت وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س).
لقد شاع استخدام نماذج التوازن العام (Computable General Equilibrium (CGE Models) نتيجة التطورات التقنية والمعلوماتية من قبل الحكومات ومن قبل المؤسسات لتقييم السياسات الاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادي، ومن أبرز المواضيع التي تناولتها نماذج التوازن العام هي قضايا الإصلاح الضريبي والشراكات والاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية والبيئية وقضايا التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المتوازن. إن استخدام نماذج التوازن العام الحاسوبي تعتبر مفاسب النماذج التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، فالتوازن العام هو الحالة التي تعكس الأداء الأمثل للوحدات الاقتصادية وللاقتصاد ككل في ظل قيود الموارد والتقنية المتاحة، ولذا سنستخدم هذه النماذج في دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في سوريا.

يقدم هذا البحث في بابين:

1. كانت الدراسة النظرية محور الباب الأول حيث اشتملت عمى ثلاثة فصول:
   - تناول الفصل الأول "دراسة واقع النظام الضريبي السوري":
     - مقدمة في الضرائب
     - أنواع الضرائب
   - في حين تناول الفصل الثاني "دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم":
     - مقدمة في الاقتصاد السوري
     - الضرائب والمتغيرات الاقتصادية الكلية
     - أما الفصل الثالث فقد تناول "مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ونماذج التوازن العام":
       - مصفوفة المحاسبة الاجتماعية
       - CGE نماذج التوازن العام
   - تطرق الباب الثاني إلى الدراسة العملية "حالة تطبيقية على النظام الضريبي السوري" والتي اشتملت على:
     - بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الملائمة لهدف البحث
     - بناء نموذج التوازن العام الملائم للنظام الضريبي السوري
     - اختبار النموذج
مشكلة البحث

تكمن مشكلة هذا البحث في أن السياسة الضريبية في سورية لا تسهم بالشكل المطلوب في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي حالة الرواج حيث الطلب أكبر من العرض فإنه يتعارض مع الركود الاقتصادي حيث العرض أكبر من الطلب، من المفترض تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام، إلا أن الواقع مختلف عن ذلك إلى حد ما، فعلى سبيل المثال، تخفيض الضرائب المباشرة زيادة الضرائب، وإلا في الواقع ينعكس على الشرق بال велик، وعندما كانت الحكومة تتمؤل زيادات الرواتب والأجور عن طريق زيادة أسعار الطاقة (البنزين، المازوت، الغاز، الكاز، الزيوت، الأسمنت) وهي ضرائب غير مباشرة، لكن المالية قد أطلقت على هذه الرسوم (فروقات الأسعار) ووضعتها في الباب الثامن من الموازنة تحت بند إيرادات مختلفة.

إن الاعتماد على الضرائب غير المباشرة في تمويل الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تناقص حجم الدخول لدى الفقراء ومجاوي الدخل المحدود، ويسهم في تخفيض حجم الطلب الاستهلاكي للقراءة، وبالتالي تخفيض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، بالمقابل تزداد الدخول لدى الأغنياء، ويرتفع مستوى الإدخال لدى هذه الشريحة، بما أن القراءة قد انخفضت دخولهم، فهذا يعني أن المستثمرين سيخرجون من حجم استثماراتهم، وبالتالي سيؤدي خروج الرسوم الوطنية إلى الدول المجاورة، وهذا ما يخفض حجم السرطانية الوطنية ويشكل ضغطاً اقتصادياً.1 بشكل عام يمكن القول بأن النظام الضريبي السوري هو "مجموعة من التشريعات المتباينة التي صدرت خلال فترات طويلة، تنظيم عمل الدوائر المالية، وجيابية الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مبدولة بجزء من الحاجة الحالية المالية للدولة، ويتم تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية".2 في وقت لا يزال النظام الضريبي السوري في المرحلة الأولى من مراحل نموه، يعتمد على نظام الضرائب النوعية وعلى المصارف المتعددة، وهو في هيكله وبد تشكيلات عديدة، ووضعها موضع التنفيذ خلال ظروف مختلفة خلق قنواته في بنائه في كثير من الحالات تبناها واضحاً سواء من الوجهة الفقهية البحدة أو من جهة أساليب التطبيق في الطرح وإجراءاته وجباية الضرائب.3

---

1 كعنوان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي، سلسة الرضا للنشرة الإدارية، 2003، ص215.
2 كعنوان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، مرجع سابق، ص18.
3 الجلياني، محمد: النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه، جمعية علم الاقتصاد، سورية، عدد 8 (29-2-2000)، ص12.
كما أن تشجيع الاستثمار منذ عام 1985 دفع الدولة لزيادة الإعفاءات الضريبية لذوي الانتفاع المالي، وبالتالي ازداد عبء الضريبة على الطبقات الفقيرة، وفقدت الضرائب السورية عدالتها، وساهمت بإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء، ولعل السبب في ذلك عدم وضع القيود على الإعفاءات، وعدم تطبيق أحكام صارمة على المكلفين الذين يهروون من دفع الضرائب. إن ما سبق ذكره كان سبباً وجيهاً لدراسة واقع النظام الضريبي السوري وأثاره الاقتصادية والاجتماعية مع بناء سيناريوهات جديدة لواقع نظام ضريبي جديد وذلك باستخدام نماذج التوازن العام لأهم الأدوات التي تستخدم لتقويم آثار السياسات الاقتصادية.

أهداف البحث وأهميته

تجلجى أهداف البحث في التعرف إلى النقاط التالية:

- دراسة واقع النظام الضريبي السوري من خلال دراسة تحليلية لكل نوع من أنواع الضرائب على حدى، سواء من حيث التشريع أو من حيث التطبيق، للوقوف على حقيقة تلك الضرائب.
- دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في سورية، من خلال دراسة آثار الضريبة على كل من الإنتاج، الاستهلاك، الادخار والاستثمار، النمو الاقتصادي، الأسعار والتضخم، بالإضافة إلى دراسة الآثار الاجتماعية لهذه الضرائب.
- دراسة عدد من الإصلاحات الضريبية التي يمكن أن تضيف قيمة للنظام الضريبي السوري، ومحاولة بناء سيناريو لكل إصلاح من هذه الإصلاحات باستخدام نماذج التوازن العام CGE.

- تخفيض معدل الرسوم الجمركية على المستوردة.
- تخفيض معدل الضرائب المباشرة على الأسر.
- تخفيض معدل الضرائب غير المباشرة على الإنتاج.

أما أهمية هذا البحث فإنها تكمن في دراسة الإيرادات الضريبية كأحد أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، لما تتصف به من الثبات النسبي في مبالغها المحصلة، وما تتمتع به من مرودة عالية في توجيهها نحو تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما تكمن أهمية هذا البحث في دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم باستخدام نماذج التوازن العام (الأداة الأمثل لتقديم

4 كعبان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، مرجع سابق، ص18-19.
برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تواجه الدول النامية ومنها سورية الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تتحول دون تسريع عجلة التنمية وتحسين المستوى الحياتي للغالبية العظمى من السكان.

فرضيات البحث

بناءً على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2009، تتمثل فرضيات البحث في النقاط التالية:

1. تخفض معدل الضرائب المباشرة سيؤدي إلى تحسين إدخار الأسر، وإنفاقهم، وارتفاع مستوى المنشقة لديهم.

2. تخفض معدل الضرائب غير المباشرة سيؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك الوسيط في الإنتاج، زيادة حجم الإنتاج في القطاعات الإنتاجية، وزيادة حجم الاستثمار.

3. تخفض معدل الرسوم الجمركية سيؤدي إلى تحسين الصادرات، المستوردة.

منهجية البحث

جرى الاعتماد في هذا البحث على منهج مختلط يجمع بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وجرى استخدام المنهج الاستقرائي عند دراسة واقع النظام الضريبي السوري ودراسة أثاره الاقتصادية وذلك بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والنشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، بالإضافة إلى أرقام الموازنة العامة للدولة وذلك للأعوام من 1990-2010، أما المنهج الاستنباطي فقد استخدم في الحالة العملية عند استخدام نماذج التوززن العام في دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم.

محددات البحث

صعوبة تأمين بعض البيانات اللازمة لبناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2009، كالبيانات الخاصة بالاستهلاك الوسيط لكل قطاع سواء من القطاع نفسه أو من باقي القطاعات الأخرى، والبيانات الخاصة بالرسوم الجمركية، بالإضافة إلى بيانات أخرى.

دراسات سابقة

توجد دراسات عديدة تتناول موضوع الضرائب والإصلاح الضريبي، إلا أن الدراسات التي تتناول استخدام نماذج التوززن العام في المجال الضريبي يمكن لنا أن نوجزها بما يلي:
1. Impact of Tariff Reduction in Agricultural Products and Food Industry on Urban and Rural Households in Syria: Computable General Equilibrium Analysis, Khaled Abdul Rahman JOMAA, the Graduate School of Life and Environmental Sciences, the University of Tsukuba, 2012

في هذه الورقة البحثية استخدمت نماذج التوازن العام (CGE) بالاعتماد على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2007 بهدف تقدير أثر تخفيف الرسوم الجمركية على مستوردات الصناعة الغذائية والمنتجات الزراعية، وقد توصلت إلى أنه مع تخفيف الرسوم الجمركية فإن رفاهية الأسماك تتحسن بشكل عام، ويزيد دخل الأسرة المعيشية مع بقاء فجوة في الدخل بين الأسر في المناطق الحضرية والريفية وبين طبقات الدخل الأخرى، كما يزيد من الطلب الإجمالي على السلع والخدمات، ويزيد من استهلاك الأسماك للمنتجات الزراعية. عموماً فإن تخفيف الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والصناعة الغذائية ستكون مفيدة للأسرة السورية.


تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل الآثار غير المباشرة للسياسات الضريبية الوطنية والمحالية (BAC Buenos Aires) باستخدام نموذج التوازن العام الاستاتيكي للإقليمين (مدينة الأرجنتين)، وإن BAC تمتلئ 7% من سكان البلاد ولكن تمثل 29% من ناتجها المحلي الإجمالي، حيث جرى تحليل التأثير المتباين للسياسات المالية (الضربية) على رفاهية السكان، وعلى أداء القطاع العام في كل من المناطق، بالإضافة إلى ذلك يظهر النموذج أن السياسات الضريبية الوطنية ذات الصلة لا يكون لها آثار على مستوى النشاط للمدينة وعلى رفاه سكانها فحسب، بل يظهر أيضاً بأن القرارات المالية على مستوى المدينة يكون لها تأثير كبير على بقية البلاد، وهذا هو أول نموذج CGE إقليمي لمدينة Buenos Aires يؤدي إلى انخفاض في رفاهية الأسر وفي مستويات النشاط في كل المناطق، كما بينت أن زيادة ضريبة القيمة المضافة الوطنية يقلل من الناتج المحلي الإجمالي في كل المناطق الإقليمية، ولكن بنسب متباينة ويزيد من معدل البطالة في المنطقة. بشكل عام تختلف النتائج تبعاً لنوع

Tهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في الآثار المرتبطة على تحرير التجارة في إثيوبيا معتمدة في ذلك على نموذج CGE الديناميكي، هذا وقد توصلت إلى عدد من النتائج أهمها: انخفاض في مستوى الفقر بين جميع الأسر على المدى الطويل، زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والرفاه المنزلي والتصادرات الحقيقية على المدى الطويل.

4. The Independent CGE Model, Ciaschini, Maurizio, Pretaroli, Rosita, Independent Economics, AUSTRALIA, 2012

إن نموذج CGE المستقل هو نموذج توازن عام حاسمي للاقتصاديات المستقلة (الاقتصاد الاسترالي) صمم ليمثل إصداراً لعامي 2011/2012 للاقتصاد الاسترالي باستخدام أحدث المعلومات المتاحة، وهو نموذج في القياس صالح للتغيرات في رفاه المستهلك أو مستويات المعيشة على أساس الاختلاف أو ما يعادلها، بحيث يمكن تقييم التغييرات في السياسات بشكل صحيح، حيث يقدم النموذج معالجة مفصلة للغاية، من حيث فرض ضرائب الأعمال التجارية، مع التركيز على السمات الهامة للنظام الأسترالي الحالي فضلاً عن تصاميم الضرائب البديلة التي جرى اقتراحها في جميع أنحاء العالم. إنه نموذج يأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل مثل المعاملات الضريبية المختلفة عن الدول وتمويل أسهم رأس المال، نظام معقد من العلاوات والاستثمارات الضريبية، الاستهلاك، الاعتمادات والتخليص، الإعفاءات الضريبية الأجنبية وإمكانية الربح الدولية المتغيرة.

5. The effects of environmental taxation through a dynamic CGE model, Severini, Francesca, Sossi, Claudio, University of Macerata, Department of Economic Development Study, Italy, 2011

تتحدث هذه الدراسة عن إحداث إصلاح ضريبي بيئي مصمم للحد من غازات الاحتباس الحراري، انطلاقاً من ضرورة معالجة التحدي المتمثل بتغير المناخ وتجنبًا للأثار الاقتصادية السلبية، وهناك
عدد من الإصلاحات الضريبية المقترحة، حيث جرى اختيار هذه الإصلاحات من خلال تحليل نموذج التوازن العام الدينيمكي من أجل تحديد آثارها الثنائية ودرجة الرفاه.


جاءت هذه الدراسة في سياق الارتفاع الحاد لمعدلات الفقر في الأورغواي منذ نهاية العقد الماضي، حيث ركزت في جوهرها بشكل كبير على تعزيز أكبر قدر ممكن من المساواة والتنمية في النظام الضريبي بهدف تقييم الآثار المحتملة على سوق العمل وعلى الفقر، وعدد المساواة باستخدام ديناميكية نموذج التوازن العام (CGE) والتي تسمح بتقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة لتلك السياسات، والعمل كأداة تحليلية لواقع.

7. Fiscal Impact of Trade Liberalization: The Case of Syria, Lucke, B, University of Hamburg, March 2001, Germany

تناول هذه الورقة البحثية موضوع الأثر المالي (الضريبي) لتحرير التجارة في سورية، حيث درست عدد من السيناريوهات لتحرير التجارة في محاكاة لنموذج توازن عام إستانيكي للاقتصاد السوري، وجرى تعديل النموذج القياسي أخذًا بعين الاعتبار السلع الحكومية المحتملة في قطاعات الاقتصاد، والميزات الخاصة لتغيرات نظام سعر الفصل المتحد في سورية، هذا وتتيح تدومته الهيكلي لنظام التعرفة الجمركية إلى مروانات إحل هوفر من منشآت الصناعة، حيث يتلقى الجانب الإنتاجي للاقتصاد القليل من التحفيز من معدلات التعرفة الجمركية المنخفضة، ما يجعل الإجراءات الحكومية تفقد أساسًا فوائد الاستهلاك الخاص، أما بالنسبة لعجز الموازنة فقد زاد تحت مقاييس تحرير سيناريو التجارة، ومع ذلك، لا تزال الخسائر في العائدات، وإن السيطرة عليها مرتبط باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير المناسبة.

8. أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية، دراسة للدكتور مصطفى بابكر، المعهد العربي للتخطيط في الكويت عام 2004 وتناول هذه الدراسة مفهوم التوازن العام والنمذجة ومصفوفة المحاسبة الاجتماعية، بالإضافة إلى آلية بناء نموذج توازن عام باستخدام GAMS مرفق بحالة تطبيقية على الاقتصاد المصري، بهدف الارتفاع بالأداء الاقتصادي، وتحفيز النمو من خلال إزالة
التشويهات، ورفع معدلات الكفاءة الاقتصادية وتبقي أكثر جرى التركيز على إصلاح النظام الضريبي بغية إزالة التشويهات السعرية، وذلك بغلق الضرائب السلوكية الضرورية، واستبدالها بضريبة موحدة على القيمة المضافة، وكذلك توحيد وتخفيف معدلات الرسوم الجمركية على الواردات السلبية.

يوصف هذا النموذج بأنه نموذج توازن عام إستاتيكي للاقتصاد المصري.

9. دراسة قياسية لسوق العمل في مصر باستخدام نموذج التوازن العام، دراسة لمجموعة من الباحثين. على عبد الغافر، د. محمد محمود البطران، د. محسن محمد البطنان، سهيل خليل عطاء، عماد عبد المسيح شجاته. الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين، التنمية البشرية في القطاع الزراعي، سبتمبر 2003، خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:
   • يتأثر الطنب عمى العمالة الزراعية بالناتج الزراعي القومي ولا يتأثر بالاستثمارات الزراعية.
   • وجود علاقة إحصائية بين التكنولوجيا والطلب على العمالة لصالح العمل.
   • فعالية السياسة المالية وعدم فعالية السياسة التقنية نتيجة عدم مراعاة الاستثمارات بالنسبة لسعر الفائدة في كل القطاعات.
   • فعالية السياسة المالية حيث أدت زيادة الضرائب للحد من الاستهلاك، ولذلك يجب استخدام سياسة مالية توسعة بخفض الضرائب لزيادة الاستهلاك والدخل وزيادة التشغيل.
   • فعالية السياسة النقدية نظراً لأن الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة غير مرن، سادساً:
   • فيما أن التغير في الناتج القومي أكبر من التغير في عرض النقود لذلك يجب استخدام سياسة تقنية توسعة لزيادة الطلب الكلي والناتج القومي وخلق فرص عمل جديدة لعلاج مشكلة البطالة.

في الحقيقة يتركز جديد هذا البحث في تقديم دراسة تتناول موضوع نماذج التوازن العام كإحدى أهم الأدوات التي تستخدم لتقديم آثار السياسات الاقتصادية، كما يركز جدته في استخدام هذا النوع من النماذج في دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في سورية حيث تشكل الضرائب إحدى أهم أدوات السياسة المالية.
الباب الأول: الدراسة النظرية

الفصل الأول
دراسة واقع النظام الضريبي السوري

الفصل الثاني
دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم

الفصل الثالث
مصفوفة الدراسة الاجتماعية ومخاطر التهانئ العام
الفصل الأول

دراسة واقع النظام الضريبي السوري

المبحث الأول: مقدمة في الضرائب

- مفاهيم الضريبة
- الإضافات الضريبية
- تأثير الضريبة
- التنظيم الضريبي
- النظام الضريبي

المبحث الثاني: أنواع الضرائب

- مصادر النظام الضريبي السوري
- أنواع الضرائب
البحث الأول: مفهوم الضريبة

من الأهمية بمكان الوقوف على بعض المفاهيم الضريبية قبل التعرف على الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم، ولذا ستتعرف في هذا البحث على مفهوم الضرائب، وأهدافها، وقوانينها، وتوزيعها الفني، بالإضافة إلى مفهوم النظام الضريبي.

1. مفهوم الضرائب

نشأت الضرائب مع وجود المجتمع وتطور مفهومها بتطوره، حيث اتخذت أشكالاً مختلفة على مر العصور التاريخية، إلا أن الأهمية الكبرى للضرائب تمثلت في القرن السابع عشر، عندما تحوّلت من خدمة اختيارية يقوم بها الأفراد إلى فرضية الزامية تؤدي على شكل مالي أو نقدي، حيث اتفق في القرن الثامن عشر على أن تحظى الضرائب بموافقة ممثلي الشعب قبل فرضها، وكانت بريطانيا أول من أعلنت ذلك، عندما أصدر الملك شارل وثيقة إعلان الحقوق عام 1628م، التي قضت بوجود موافقة ممثلي الشعب على كل ضريبة قبل فرضها، لتقرب فرسا هذه الوثيقة بعد قيام الثورة عام 1789م وتنتشر فيما بعد إلى بقية دول العالم، حيث أصبحت قاعدة دستورية راسخة التطبيق.

مع تطور دور المؤسسة، ازدادت أهمية الضرائب، إلى أن أصبح لها أهداف اجتماعية واقتصادية، تختلف باختلاف النظام السياسي والاقتصادي للدول، ولهذا فقد تعدت تعريف الضريبة التي تختلف باختلاف النظام الذي تخدمه ومن هذه التعريف:

- وسيلة لتوزيع الأعباء العامة بين الأفراد وتوزيعها قانونياً وسنوياً طبقاً لقدراتهم التكليفية.
- "مساهمة تأخذ صورة عينية أو نقدية (وهو الوضع الأغلب) يعبر الأفراد (سواء كانوا أشخاصاً طبيعين أو اقتصاديين) على تقديمها للدولة، بغض النظر عما إذا كانوا يستفيدون أم لا من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة وعن درجة استفادةهم من هذه الخدمات، وهي تفرض عليهم تحقيقاً لأغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية."

5 شرف، سمير: الاقتصاد المالي والنقدي، منشورات جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، اللاذقية، 2008، ص79-80.
فريضة مالية تضامنية تقتطعها الدولة بصورة نهائية وباشرة، وتعتبرها وسيلة لتحقيق أهدافها العامة.

- مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبيه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية، ودون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية، أو في سبيل دخول الدولة فقط.

- اقتطاع عيني أو نقدي، يدفعه الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون للدولة بصورة إجبارية نهائية، وهي تفرض لتحقيق الأهداف العامة للدولة.

- استقطاع نقدية تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لمقدرتهم التكليفية بطريقة نهائية وبدون مقابل، يقصد تغطية الأعباء العامة وتحقيق دخول الدولة.

- فريضة مالية نقدية تبجع عن طريق الدولة، مما لها من سلطة على الأفراد بدون مقابل، لغرض تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تعتبر عن فلسفة نظام الحكم تلك الدول.

ومن خلال دراسة هذه التعريف يمكن القول أن أكثرها تؤكد على صفة الإجبار، وعلى خدمة أهداف الدولة العامة وغيرها، وعليه نسوح التعريف التالي: الضريبة هي: فريضة نقدية يدفعها المكلف بصورة إجبارية، ونهائية، ودون مقابل، بغرض تحقيق نفع عام، وذلك وفقاً لقدرته المكلفة على الدفع.

2. أهداف الضريبة

انطلاقاً من ضرورة بقاء الضريبة على الحياد، فقد اقتصرت أهداف الضريبة زمناً طويلاً على هدف واحد وهو الهدف المالي، الذي يتجلى في تأمين الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة، غير أن مبدأ 8

8. فورنر، عصام: المالية العامة والميزانية الضريبية، مطبعة الإشادة، دمشق، 1982، ص162.


10. المعالي، محمد خالد وآخرون: المحاسبة الضريبية، مطبعة الإشادة، دمشق، 1990، ص16.

11. المعالي، محمد خالد وآخرون: المحاسبة الضريبية، مطبعة الإشادة، دمشق، 1990، ص16.

12. الجرجيش، عبد الباسط: الإعانات من ضريبة الدخل (دراسة مقارنة)، دار الحامد، عمّان، الطبعة الأولى، 2008، ص21-22.
حياد الضريبة قد اختفى شيئاً فشيئاً، وحل محله "الضريبة الداخلية"، حيث اعتبرت للضريبة أهداف اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى أهدافها المالية.

**الهدف المالي:** وهو أحد الأهداف الرئيسية لأي ضريبة، ويتجلى في تأمين موارد مالية دائمة للتنغطية نفقات الدولة العامة الجارية والاستثمارية.

**الأهداف الاقتصادية:** تستخدم الضريبة لتحقيق أهداف اقتصادية مثل:

- تشجيع بعض النشاطات الإنتاجية: يكون ذلك بإلغاء تلك النشاطات كلياً أو جزئياً من الضريبة، وتوفير الحماية للصناعات المحلية بفرض ضرائب مرتفعة على السلع والبضائع المماثلة من الخارج، بالإضافة إلى استخدام حصيلة الضريبة في دعم القطاع الخاص

  لمواجهة الأزمات الاقتصادية، وقيامه بمشاريع ذات فوائد اقتصادية واجتماعية.

- معالجة الركود الاقتصادي: يتسم النظام الاقتصادي المعاصر بركة بالرخاء، وتارة أخرى بالركود، وتمثل هذه الدورات لها تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني، ففي حالة التركيد الاقتصادي يقل الشراء والاستهلاك وتكتُد المنتجات، عندئذ تقوم الحكومة بزيادة القوة الشرائية لدى ذوي الدخل المحدود عبر تخفيض معدل ضريبة الدخل في أجزائها الأولى ورفع الإعفاء الضريبي، وزيادة الإعفاءات العائلية، وتخفيف معدلات الضرائب غير المباشرة، وخصوصاً تلك المتعلقة بالحاجات الأساسية للمواطنين كالخبز واللحم والمشقات. أما في فترة الازدهار حيث يزداد الشراء والاستهلاك، عندئذ تقوم الحكومة بتقليل الإفلاس الحكومي، ورفع الضرائب على الدخل، وعلى السلع لتخفيف القوة الشرائية عند الأفراد، وكبح الإفلاس الخاص، وتخفيف الضرائب على رأس المال والادخار، لتبعي دفعاً للمشاريع الإنتاجية. هذه الإجراءات يجب أن تكون ضمن سياسة اقتصادية متكاملة وليس تتبع إجراءات ضريبية منعزلة.

- منع التمركز في المشاريع الاقتصادية: يمكن استخدام الضريبة كوسيلة لمحاربة التمركز في المشاريع الاقتصادية، التي يمكن أن تتمثل في ظهور شركات متعددة الجنسية، بحيث يجري فرض ضرائب خاصة على اندماج الشركات التي تتجه نحو التمركز، أو فرض ضرائب

المهني، محمد خالد، الجشي، خالد الخطيب: المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، سورية، 2000، ص183-187.

13
خاصة على كل مرحلة من مراحل الإنتاج في الشركات المتجهة نحو التكتل، ما يزيد من
تكالفة السلعة المنتجة، ويعد بالتالي من ظاهرة التركز والتكتل في النشاط الاقتصادي.

- تشجيع الاستثمار والاستدامة: كأن تقوم الدولة بإعطاء أو تخفيض الضريبة على الودائع في
صناديق الإدخار، أو أي استثمار مالي يدعم الاقتصاد الوطني.

3-2- الأهداف الاجتماعية: وتعتبر من أهم هذه الأهداف:

- إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، من خلال فرض ضريبة على الأرباح، كما هو
مطبق في ألمانيا وفرنسا، وفرض ضرائب عالياً على اللحوم الكمالية، وزيادة الضرائب على
ذوي الدخل المرتفع، بتطبيق مبدأ التصاعد الضريبي على دخلهم.

- توجيه سياسة النسل في الدولة: فالدولة الراغبة في تحديد النسل تقوم برفع معدل الضرائب
على الدخل، ويزيد معدل الضرائب عند أفراد الأسرة، كما هو الحال في كل من الهند
والصين. في حين الدولة التي ترغب في تشجيع النسل تقوم بخفض معدلات الضرائب وهكذا.

- معالجة أزمة السكن: يمكن استخدام الضريبة كوسيلة لحل مشكلة السكن، وذلك بإعفاء رسوم
الملام المستفيض في هذا القطاع من الضرائب لفترة محددة مثلاً.

- معالجة بعض الظواهر الاجتماعية السيئة: تستطيع الدولة عن طريق الضرائب أن تحدد
لكثير من الظواهر المنتشرة في المجتمع، والتي تسبب إلى الصحة العامة، وصحة الأفراد،
كالدخان مثلاً، من خلال فرض ضرائب مرتفعة على صنعها وبيعها يمكن الحد من هذه
الظاهرة.

3. قواعد الضريبة

لتحقق التوازن بين مصلحة الدولة في حصولها على مواردها، ومصلحة المكلف في تخفيف أعبائه،
ولتحقيق الضريبة أهدافها المالية والاقتصادية الاجتماعية، فإن على المشرف الضريبي أن يأخذ بعين
الاعتبار مجموعة من القواعد حين وضعه للنظام الضريبي، وهو من هذه القواعد ما يلي:

- العادة: تتبع هذه القاعدة من القدرة التكليفية لدفع الضريبة (المكلف) في المساهمة
بتحمل الأعباء العامة، بحيث تكون مساهمته في هذه الأعباء متاسبة مع دخله، فمن
يحصل على دخل عال يحصل بالمقابل على حماية الدولة له ولدخله، ولذلك فعليه أن
يساهم في نفقات الدولة بمقابل أكبر، ومع انخفاض الدخل تنخفض المساهمة في نفقات
الدولة، بحيث يعفى أصحاب الدخول المنخفضة من أداء الضريبة، حيث كتب آدم سميث في هذا الصدد قائلً "يجب أن يسمح رعايا كل دولة في نفقات الحكومة بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان، أي بنسبة الدخل الذي يتعون به في ظل حماية الدولة".14 ولتحقيق مبدأ عدالة الضريبة يجب فرض الضريبة على جميع الأشخاص والأموال بلا استثناء، إلا أنه في بعض الحالات يجري تجاوز هذا الشرط، مثل حالات الإعفاءات التي لها ميزات اجتماعية واقتصادية وسياسية، حيث يجري إلغاء الفقراء والأشخاص الذين لا يتجاوز دخولهم الحد الأدنى اللازم للمعيشة، علماً أنه يجري تخفيف عبء الضريبة وفقًا للأعاب العائلية والدين.15

3-2- الوضوح واليقين: على المشرع الضريبي في هذه القاعدة أن يوفر الوضوح التام في صياغته لأية ضريبة سترفع على المكلف من حيث مقدارها، زمان جبايتها، مكان دفعها، فلا يجوز أن تكون الضريبة مبهمة قابلة لتتأويل السلطة الإدارية وتحكمها، وفي هذا الصدد يقول آدم سميث "إن انعدام العدالة مما كان كبيراً أهون شراً من انعدام البيقين مما كان قليلاً، وهذا فإن كل ضريبة لا يعرف المكلف مقدارها، موعد دفعها، وكيفية دفعها فهي ضريبة تعصف تؤدي لسوء الاستعمال والاختلاس وإرهاق المكلفين، ويجب عدم دفعها.

3-3- الملاءمة: ويقصد بهذه القاعدة تحصيل الضريبة في أكثر الأوقات ملاءمة للمكلف كي يسهل عليه دفعها، ويعتبر الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله (أو ربحه) أكثر الأوقات ملاءمة لدفع الضريبة، كان تجبى ضريبة الرواتب والأجر عند استلام المكلف لأجره، وتجبى ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية في نهاية الدورة المالية عند تحقيق الربح، وتجبى ضريبة ريع العقارات من المكلفين بعد دفع بدلات الإيجار.

3-4- الاقتصاد: وتعني الاقتصاد في نفقات جباية الضرائب، بحيث يكون الفرق بين ما يدفعه المكلف من ضرائب وما يدخل منها إلى الخزانة العامة في أقل مبلغ ممكن، أي أن تكون

المصادر: محمد خالد، الجشي، خالد الخطيب، المالية العامة التشريع الضريبي، مرجع سابق، ص 192.14 الجليلي، محمد: النظام الضريبي السوري اتجاهات إصلاحه، مرجع سابق ص 4.15
نفقات الإدارة الضريبية في تحقيق الضريبة، وفرضها وحياجتها، في حدود المقبول مقارنة بالمردود الضريبي، ولذلك يتوجب فرض الضرائب التي تكثر إيراداتها وتقع نفقات تحصيلها.

3-5- المرشح حتى يتم التقسيم، نسبة التغيير في حصيلة الضريبة مقارنة بالتغير في إجمالي الدخل القومي، ولذلك يجب زيادة الحصيلة الضريبية كلما زاد الدخل القومي، فالعلاقة طردية بين حصيلة الضرائب والدخل القومي.

التنظيم الفني للغريبة

ويقصد به مجموعة الإجراءات التي تتعلق بتحقيق الضريبة وتحصيلها، والتي تختلف من فترة إلى أخرى، ومن دولة إلى دولة أخرى، فكل دولة تحاول صياغة التنظيم الفني للضريبة استنادًا إلى مزيج متكملاً من أنواع الضرائب تحقق من خلاله أهداف مجتمعها، حيث يؤثر هذا التنظيم بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي للدولة ودرجة تطورها. بمعنى آخر دراسة كل من مطرح الضريبة (الوعاء)، معدل الضريبة (السعر)، تحقيق وتحصيل الضريبة.

4- مطرح الضريبة (الوعاء):

عند تنظيم الضريبة، فإن أول ما يقوم به المشرع هو تحديد مطرح هذه الضريبة، ويقصد بمطرح الضريبة المادة الخاضعة للضريبة، وهذا المطرح قد يكون إيراد شخص أو المال بحد ذاته، وقد يكون واحداً أو متعدداً، وكما عرفنا الضريبة سابقاً كاستقطاع نقدي، لذلك فإن مطرح الضريبة هو مال سواء أكان هذا المال دخلاً أم نفعاً أم ثروة. إن اختيار مطرح الضريبة مهم جداً في دراسة أي نظام ضريبي، وغالباً ما تميّز الضرائب باسم مطرحها، وهنا يمكننا أن نميز بين:

- الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة.
- الضريبات العينية والضرائب الشخصية.
- الضريبة المباشرة والضرائب غير المباشرة.
- الضريبة على رأس المال والضرائب على الدخل والضرائب على الإنفاق.

المهالي، محمد خالد، الجشي، خالد الخطيب: المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، 2000، ص 194.
1- الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة:

ويقصد بنظام الضريبة الوحيدة أن تفرض الدولة ضريبة واحدة رئيسية، بالإضافة إلى عدد من الضرائب الثانوية، أو أن تفرض الدولة ضريبة واحدة فقط، كأن تفرض ضريبة على النشاط الزراعي أو الري atau الإنفاق العام أو رأس المال أو مجموع الدخل كل مكلف، وييري أنصار هذا النوع من الضرائب أنها تميز بالبساطة والسهولة وانخفاض نفقات تحصيلها، إلا أنه يعاب عليها ما يلي:

- صعوبة اختيار الأموال والتصرفات التي تصلح مطرحاً للضريبة الوحيدة.
- اعتقاد الدولة على ضريبة وحيدة لتمويل نفقاتها يزيد من العبء على المكلف بها ويدفعه لمحاولة التهرب منها.
- غير عادلة لاعتمادها على نشاط وحيد وليس على الأنشطة المختلفة.

في حين يقصد بنظام الضرائب المتعددة أن الدولة تعتمد على أنواع متعددة مختلفة من الضرائب، وقد أدت عيوب الضريبة الوحيدة إلى جعل الدول تفضل نظام الضرائب المتعددة، لكن هذا لا يعني الإفراط في فرض الضرائب، لأن الإفراط في فرض الضرائب يؤدي إلى تعقيد النظام الضريبي، وزيادة نفقات التحصيل، وعزلة النشاط الاقتصادي... لذلك على الدول اختيار الضرائب بعناية، بحيث لا يزيد عددها بصورة كبيرة، وبحيث تتفق مع نظامها ونبيانها الاقتصادي.18

2- الضرائب العينية والضرائب الشخصية:

تعرف الضرائب العينية على أنها الضرائب التي ترتبط بمطرحاً دون أن تأخذ بعين الاعتبار ظروف المكلف الشخصية والعائلية، فمثلاً تفرض ضريبة الوراثة والأجور على العاملين دون التمييز بين العامل الأعزب والعامل المتزوج الذي يعيل زوجته وأولاده، وتمتاز الضرائب العينية بالبساطة والسهولة في التطبيق وانخفاض تكاليف تحصيلها، إلا أنها غير عادلة حيث لا تأخذ المقدرة التكليفية والحالة الاجتماعية للمكلف بالحساب.

17 فرورد، محمد سعيد: مبادئ المالية العامة، الجزء الأول، منشورات جامعة حمص، كلية الاقتصاد، 2004، ص 173.
18 فرورد، محمد سعيد: مبادئ المالية العامة، الجزء الأول، مرجع سابق، 2004، ص 175.
أما الضرائب الشخصية فهي الضرائب التي لا ترتبط بمطروحها فقط، بل تأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية والعائدية للمكلف، أي تأخذ المقدار التكليفي، والحالة الاجتماعية للمكلف بالحسبان، وبالتالي فهي تعتبر أكثر عدالة مقارنة بالضرائب العينية.

4-1-3- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

إن تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة هو تقسيم قديم، ومازال هذا التقسيم مستخدماً في كثير من الدول، فالضريبة المباشرة هي الضريبة التي تفرض على رأس المال المكلف أو دخله بشكل مباشر مع مراحا مقدرتته التكليفي، أما الضريبة غير المباشرة فهي الضريبة التي تفرض على استعمالات الدخل، ويدر من التعريفين السابقين أن التمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة سهل، إلا أن الواقع غير ذلك، فالفرق بين هذين النوعين من أكثر الأمور الضريبية تعقيداً، لعدم وجود معيار واضح يميز بين النوعين بشكل نهائي، إلا أن هناك عدة معايير للفريق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة تذكرها سريعاً:

• المعيار الإداري: بحسب هذا المعيار، تعتبر الضريبة مباشرة إذا أعتمد في تحقيق الضريبة وتحملها على حداً أساسي، تتضمن أسماء المكلفين وعناوينهم، ونوع الضريبة التي تيخض ليا كل منهم ومقدارها، أما الضرائب التي تجي بمناسبة وقوع حوادث معينة، وليس بالاعتماد على حداً أساسي معداً مسبقاً، وتتسر فيها تحديد اسم المكلف، ومقدار الضريبة بشكل مسبق فتعتبر ضرائب غير مباشرة.

• المعيار الاقتصادي: وفق هذا المعيار تعتبر الضريبة مباشرة إذا كان الشخص الذي يتحمل عبء الضريبة بشكل نهائي هو ذاته المكلف بها، أما إذا استطاع المكلف بالضريبة نقل عبئها إلى شخص آخر تعتبر الضريبة غير مباشرة.

• معيار الثبات والاستقرار: تعتبر الضريبة مباشرة وفقاً لهذا المعيار إذا كانت المادة الخاضعة للضريبة تتمتع بقدر معين من الثبات والاستقرار لدى المكلف، كالدحل أو رأس المال أو العقارات فإنها تعتبر مباشرة، أما إذا كانت تفرض على تصرفات عرضية أو متفاقمة فإنها تعتبر غير مباشرة.

مما سبق يمكن القول أنه من الصعب وضع معايير ثابتة ودقيقة وشاملة للتفريق بين الضرائب المباشرة والضريبة غير المباشرة، والمالية العامة الحديثة تجاوزت مثل هذا التقسيم، والتشريعات الضريبية المعاصرة لم تتضمن في قوانينها ضريبة أنها مباشرة وغير مباشرة، هذا بالإضافة إلى أن المنظمات الدولية قسمت إيرادات الدولة على النحو التالي:

- الضريبة على الدخل والثروة.

- ضرائب الإنتاج والاستعمال وتتضمن الضرائب الجمركية وضرائب الإنتاج والضرائب على النفقات والخدمات.

تتميز الضرائب المباشرة بالعديد من المزايا، والتي من أهمها:

- الالتزام والثبات النسبي: بمعنى أنها دورية، وتؤدى في مواعيد محددة، تفرض على عناصر تتمتع بالثبات النسبي فلا تتأثر بالتوافقات الاقتصادية أو إفلاس الأفراد بشكل كبير، مثل الضريبة على ربع العقارات، والضرائب على الأرباح الصناعية.

- سهولة زيادة معدلها: باعتبار أن العناصر التي تفرض عليها الضرائب المباشرة واضحة وجلية، فمن السهل على الدولة التحكم بمعدل الضريبة عندما تريد الحصول على موارد إضافية.

- ملاءمتها: تحصل الضرائب المباشرة بعد أن يتحقق الإيرادات الخاص للضريبة في مواعيد تتناسب مع ظروف المكلفين بها.

- عدالتها: يراعى عند فرض الضرائب المباشرة القدرة التكليفية لدفع الضريبة (المكلف)، والظروف الشخصية الخاصة به، كمصدر دخله وأعيانه العائلية.

- انخفضة نفقات تحصيلها: بما أن الضرائب المباشرة تفرض على عناصر واضحة يسهل حصرها، فإن نفقات تحصيلها تعتبر أقل من نفقات تحصيل الضرائب غير المباشرة.

أما عيوبها فنكم أن تتجلى بما يلي:

- ضخامة عبئها النفسي: تؤدى الضرائب المباشرة مرة واحدة في السنة، عن طريق اقتصاع جزء من دخل المكلف، ما يشعره ببوطأتها ويدفعه إلى محاولة تخفيفها عن طريق التهرب.

- التوقيت غير الملائم: تحصل الضرائب المباشرة مرة واحدة في السنة، فهناك فترة بين استحقاق الضريبة وأدائها لخزينة الدولة.

تتميز الضرائب غير المباشرة بالعديد من المزايا، والتي من أهمها ما يلي:

19
التخدير الضريبي للمكلف: يدفع المكلف الضرائب غير المباشرة ضمن أسعار السلع التي يشتريها. وبالتالي لا يشعر بوطأتها.

التوفيق الفعلي: تتحصل الضرائب غير المباشرة طوال السنة بشكل مستمر، فعمليات الإتفاق والتدوال تتم باستمرار طوال السنة.

السماويتها: فهي تشتمل جميع المواطنين باعتبارها تقضي على استخدامات الدخل.

أما عيب الضرائب غير المباشرة فتمثل بما يلي:

- عدم عدايتها: بما أن الضرائب غير المباشرة تقضي على استخدام الدخل، فهي لا تراعي المقدرة الكبيرة للمكلفين، لأن عبتها على أصحاب الدخل المنخفض أعلى منه على أصحاب الدخل المرتفعة، وذلك أن الجزء الأكبر من دخلهم ينفق على الاستهلاك، إلا أن الدولة يمكن أن تتبع سياسة التمييز في الضرائب غير المباشرة، مما يجعلها أكثر عدالة كإ núاء السلع الضرورية وتخفض معدلها، وفرض معدل مرتفع على السلع الكمالية.

- ارتفاع نفقات تحصيمها: تتطلب الضرائب غير المباشرة نفقات تحصيل كبيرة، لأن مترفها يتكون من النفقات الاستهلاكية، والحوارث العرضية، كما أنها غير ثابتة، فتحصيلها يحتاج إلى عدد كبير من الموظفين لجبايتها.

في الحقيقة فإن الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة تتمتع بمزايا وعيوب بتلافى كل منهما في النوع الآخر إلى حد ما، لذلك تعتمد الدول إلى الأخذ بالتنوع معاً في أنظمتها الضريبية، مع اختلاف نسبة الضرائب المباشرة إلى غير المباشرة من دولة إلى أخرى وفق طبيعة النظام السياسي والاقتصادي للدولة.

4-1-4-1-4-1-4-1-

- الضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل والضرائب على الاتفاق:

- الضرائب على رأس المال: تقضي هذه الضرائب على رأس المال، وتتفاني بأنها تشمج على استثمار الأموال وتزيد من الدخل القومي، عندما تقضي على أموال مجمدة كالتحي ومجوهرات، كما تساعده الدولة على تزويز الثروة بين المواطنين، فهي تقضي على أصحاب الثروات والأغنياء، ولا تقضي على العمال وأصحاب الدخل المحدود.

* رأس المال: مجموع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها الشخص في لحظة معينة سواء كانت هذه الأموال مستمرة أم غير مستمرة، تحقق دخلاً نقدياً أو عيناً.
يعاب على هذا النوع من الضرائب قلة حصيلتها لسهولة التهرب منها (يسهل إخفاء بعض الأموال كالحلية والمجوهرات)، بالإضافة إلى صعوبة تطبيقها لعدم وضوحها وإمكانية التلاعب في حسابها. تتخذ الضرائب على رأس المال أحد الأشكال التالية:

- الضرائب على ملكية رأس المال: تفرض الضرائب على إجمالي رأس المال الذي يملكه الفرد بغض النظر عن شكله أو طريقة الحصول عليه، وقد اتباع هذا النوع من الضرائب على رأس المال في الأنظمة المالية القديمة، أما في الوقت الحالي فيطبق في الحالات الاستثنائية التي تحتاج فيها الدولة إلى أموال كالحروب أو الأزمات الاقتصادية.

- الضرائب على زيادة رأس المال: تفرض الضرائب في زيادة رأس المال نتيجة أسباب عرضية أو استثنائية، ودون أن يرافقها جهد ملموس من قبل المالك، ومن أمثلة هذه الضرائب: الضرائب التي تفرض على جوانب الابناء، والضرائب على الزيادة في قيمة العقارات، وتنخذ هذه الضرائب أحد الشكلين التاليين:

  1. الأول: تفرض كضريبة خاصة ودورية على الزيادة الطارئة في رأس المال في فترات زمنية معينة كعشر سنوات مثلاً، وذلك من خلال تقدير قيمة الملكية في بداية الفترة ونهايتها وفرض الضرائب على الفرق بينهما.

  2. الثاني: إضافة الزيادة في رأس المال إلى الدخل العام للمكلف، وإخصاعها للضريبة العامة على الدخل، أي تعامل الزيادة كدخل رغم اختلاف طبيعتها عن الدخل فهي غير دورية، ولا تتجدد بشكل دوري، وتحدث بدون جهد المكلف.

- الضرائب على انتقال الملكية واقتصاد الثروة: تفرض الضرائب على انتقال الثروة من شخص إلى آخر، أي عند اكتساب الثروة بدون أي جهد، كما في حالات الوصية والهبة والإرث، وأهم أشكالها الضرائب على الاتزانات، وتفرض إما على مجموع الاتزانات بعد دفع جميع الاتزانات المتربعة على الموتى أو الموسي، وقبل توزيع الاتزانات على الوثبة أو الموسي لهم، أو على حصة كل واث أو موسي له على حدى بعد دفع جميع الاتزانات المتربعة على الموتى أو الموسي، وبعد توزيع الاتزانات على الوثبة أو الموسي لهم.

4-1-4-2-1-2-4-2-1-4-2-1-2
الضرائب على الدخل: تفرض هذه الضريبة على دخل المكلف، وقد اختالف الماليون حول تحديد مفهوم الدخل، فمنهم من اعتبر الدخل كل ما يمكن إنتاجه دون المساس بال المصدر الذي هو الثروة أو رأس المال، ومنهم من حدد مفهوم الدخل باعتماد على عنصر الدورية فان المكلف بالنسبتهم كل ربع يتجدد بشكل دوري، ومنهم من اعتبر الدخل كل ما ينتج عن مصدر دائم وتتجدد بشكل دوري، ومنهم من اعتبر كل زيادة في رأس المال دخلاً. تتخذ الضريبة على الدخل أحد الشكلين التاليين:

- الضريبة العامة على الدخل: تفرض هذه الضريبة على مجموع الدخل التي يحصل عليها المكلف من مختلف المصادر، فعلى أن كم المكلف تاجر يحق له أرباحاً من أعماله التجارية، ويمك أنرضاً زراعياً فإن الضريبة تفرض على الدخل الناتجة عن التجارة والزراعة معاً.

تمتاز هذه الضريبة بأنها:

- تحقق العدالة الضريبية الأفقية: لأن تحديد حجم دخل المكلف يسمح بمعرفة مقدرات التكليفية، ويمكن من مراعاة أعباء العائلة والشخصية بشكل صحيح.
- تسمح بتطبيق المعدلات التصاعدية لأن مطروحة كبيرة نسبياً، لكن يعاب عليها:
  - يتطلب تطبيقها وجود إدارة ضريبية تتمتع بكفاءة عالية.
  - غالبًا لا تفرق بين مصادر الدخل المختلفة بل تفرض عليها بمعدل واحد.
  - يتطلب تطبيقها انتشار الوعي الضريبي لدى المكلفين.

- الضريبة النوعية على الدخل: تفرض الضريبة على كل نوع من أنواع دخل المكلف حسب مصدره، فالLEAN الزراعي يخصع لضريبة الإيرادات الزراعي، والأرباح التجارية تخضع لضريبة الأرباح التجارية. تمتاز هذه الضرائب بأنها:

- تفرق في المطراحات الضريبية المختلفة، ويمكن أن تحقيق العدالة الضريبية النوعية.
- تمكن الإدارة الضريبية من اختيار الأسلوب المناسب لفرض وتحمل الضريبة لكل نوع من أنواع الدخل. لكن يعاب على هذا النوع من الضرائب:
  - تعقد الإجراءات الضريبية وتنوعها خصوصاً عندما يكون للمكلف أكثر من مصدر للدخل، ما يساعد على التهرب منها.
لا تأخذ بعين الاعتبار أعباء المكلف العائلية والشخصية، لأنها تفرض على جزء من دخل المكلف، مما لا يعني فكرة صحيحة عن مقدراته التكليفية.

1-4 preferences on the income: We consider the preferences that the consumer places on the transaction with the entry and enforcement of the ridiculing on the sale and the direct tax payments. It is assumed that the tax rates differ. The preferences on the sale, the price, the sale on the consumption, the preferences on the sale, the record on the act of sale, etc., do not give a correct idea of the tax burden.

المليون يفضلون استخدام عبارة "الضريبة على الإنفاق غير الاستثماري" 21

وإذا أن إنفاق القدر من الضرائب على السلع والخدمات قد يقسم إلى شراء سلع وخدمات محلية، أو سلع وخدمات مستوردة، أو الاثنين معاً، فيمكن تقسيم الضرائب على الإنفاق إلى نوعين:

- الضريبة على الإنتاج المحلي (السلع والخدمات المنتجة محلياً): قد تفرض هذه الضرائب على سلع أو خدمة واحدة، وقد تفرض على عدد معين من السلع والخدمات، ولكنهما كان عدد السلع والخدمات التي تخص هذه الضرائب، فإنها سوف تأخذ أحد الأشكال التالية:

- الضريبة على مرحلة واحدة: تفرض الضريبة على السلعة في مرحلة واحدة فقط من المراحل الإنتاجية والتوزيعية التي تمر بها السلعة أو الخدمة، فقد تفرض الضريبة في مرحلة شراء المواد الأولية، أو عند انتقال السلعة من المنتج إلى تاجر الجملة، أو عند انتقالها من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة، أو عند بيع السلعة من تاجر التجزئة إلى المستهلك، وذلك حسب طبيعة اقتصاد الدولة.

- الضريبة التراكمية على كافة المراحل: تفرض الضريبة على السلعة في كل مرحلة من مراحل إنتاجها وتسويقها، أي تفرض على قيمة السلعة عندما تكون مادة أولية، وعندما تكون نصف مصنعة، وعند إتمام إنتاجها أو انتقالها كسلعة ثامة من المنتج إلى تاجر الجملة، وعند انتقالها من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة، وعند بيع السلعة من تاجر التجزئة إلى المستهلك النهائي، وقد تفرض بمعدل واحد على السلعة في كافة المراحل، أو بمعدل مختلف من مرحلة إلى أخرى، يعاب على هذه الضريبة: عدم إمكانية فرضها بمعدلات مرتفعة نسبياً لأنها ستؤدي إلى زيادة الأسعار والضخمة، بالإضافة إلى اختلاف

21 عطوي، فوزي: المالية العامة(النظام الضريبي وموازنة الدولة)، منشورات الحمقي الحقوقية، بيروت، 2003، ص72.
عيب الضريبة من سلعة إلى أخرى نظراً لاختلاف المراحل التي تمر بها كل سلعة، مع صعوبة عمليات الرقابة والحصر نظراً لكثرة المعاملات وتكرارة.

الضريبة على القيمة المضافة: تفرض هذه الضريبة على السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع التي تمر بها السلعة أو الخدمة، فهي تشبه الضريبة التراكمية على كافة المراحل، ولكنها تختلف عنها في أنها تفرض على القيمة المضافة على السلعة في كل مرحلة، أي على الفرق بين قيمة المخرجات وقيمة المدخلات في كل مرحلة، وتمتاز هذه الضريبة بأنها:

- توحد المعاملة الضريبية لكل السلع مما تعددت مراحل إنتاجها.
- إمكانية وجود رقابة داخلية على كل مرحلة من مراحل إنتاج وتوزيع السلعة، فتاجر الجملة مثلاً سيطلب من المنتج توضيح مبلغ الضريبة الذي دفعه، وإلا فإنه سيضطر إلى دفعها.
- انخفاض عيب الضريبة مقارنة بالضريبة التراكمية على كافة المراحل.

لكن يعاب عليها:

- يتطلب تطبيقها وجود نظام استعلام ضريبي قوي.
- ضرورة مسك الملفين سجلات على درجة كبيرة من الدقة.
- التوسع الأفقي في عدد المكلفين بها ما يزيد من تكاليف تحسينها.

الضريبات الجمركية (السلع والخدمات المستوردة): تشترط الضريبات الجمركية على السلع والخدمات عند اجتيازها الدواوير الجمركية كمستوردة أو كصادرات، ويمكن أنصف الضريبات الجمركية إلى سياسة الدولة في الاستيراد والتصدير، ويطلق على مجموع الضريبات الجمركية المفروضة على السلع والخدمات المصدرة أو المستوردة في بلد معين اسم "التعريفة الجمركية".

هذا ويمكن تقسيم التعريفات الجمركية إلى عدة أنواع لا داعي لذكرها.

• 4-2- معدل الضريبة (السعر):

بعد أن جرى تحديد مطرح الضريبة، يتوجب على المشرع تحديد معدل الضريبة، ويقصده به المبلغ الذي يفرض على المادة الخاصة بالضريبة، الذي يختلف باختلاف نوع الضريبة، ونوع المطرح الضريبي، هذا عند تحديد المعدلات الضريبية يتوجب على المشرع أن يعتمد على مبادئ علمية.
صحيحة، ودراسة فنية موضوعية حتى يجري تحديد المعدلات المتقى للضريبة، فالمعدلات الضريبية
تلعب دوراً هاماً في تحقيق وفزة الحصيلة أو العدالة من جهة، وتشجيع الاستثمار أو الإدخال من جهة
ثانية، والمعدلات الضريبية الأكثر استخداماً هي المعدلات التالية (الضريبة النسبية) والمعدلات
المتصاعدة (الضريبة التصاعدية).

4-2-1- الضريبة النسبية: وهي الضريبة التي تفرض بنفس المعدل أياً كان حجم وعائتها، أي لا
يتغير المعدل بصغر أو ضخامة وعاء الضريبة، فمثلما إذا كانت ضريبة الدخل تفرض بمعدل 10%
فالمالك الذي دخله 10000 ل.س يدفع 1000 ل.س، والشخص الذي دخله 200000 ل.س يدفع 20000 ل.س، وبالتالي حصة الضريبة النسبية تزداد بنفس نسبة زيادة مبلغ وعائتها.

4-2-2- الضريبة التصاعدية: هي الضريبة التي يزداد معدلها كلما زادت قيمة مطرحة، أي يزداد
المعدل كلما زاد حجم المطرحة، وتتزايد هذه الضرائب بأنها عادلة، وتحدد من تركز الثروات في أيدي
فوات قليلة، علماً أن للضرائب الضريبية أنواع هي:

4-2-2-1- التصاعد بالطبقات: بموجب هذه الطريقة تقسم المادة الخاضعة للضريبة إلى طبقات،
ويزداد معدل الضريبة مع الانتقال من طبقة إلى طبقة أعلى، والمثال التالي يوضح هذه الطريقة:

الجدول رقم 1 النوع الأول للضريبة التصاعدية

<table>
<thead>
<tr>
<th>معدل الضريبة</th>
<th>الدخل</th>
<th>ترتيب الطبقية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>الأولي</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>حتى 10,000 ل.س</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>5%</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>الثانية</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>10,001-20,000 ل.س</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>7%</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>الثالثة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>20,001-30,000 ل.س</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>10%</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>الرابعة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>30,001-50,000 ل.س</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>15%</td>
<td>وما يليها</td>
</tr>
</tbody>
</table>

فإذا كان دخل الفرد 30,000 ل.س فضريبة المستحقة عليه تكون :

30,000 * 10% = 3000 ل.س.

على الرغم من سماحة هذه الطريقة، إلا أن زيادة دخل المكلف بمقدار ضئيل قد تؤدي إلى
زيادة الضريبة بنسبة أكبر من قيمة الزيادة، فمثلاً الفرد الذي دخله 10000 ل.س فإنه يدفع
ضريبة مقدارها 500 ل.س، فإذذاً زاد دخله بمقدار 100 ل.س فإنه يصبح ضمن الطبقة
الثانية وتصبح الضريبة 707 ل.س، أي ازدادت الضريبة بمقدار 207 ل.س مقابل زيادة الدخل بمقدار 100 ل.س.

4-2-2- التصاعد بالشرائح: بموجب هذه الطريقة تقسم المادة الخاضعة للضريبة إلى عدة شرائح، ويطبق على كل شريحة معدل خاص بها، يتضاعف من شريحة إلى أخرى، والمثال التالي يوضح هذه الطريقة:

الجدول رقم 2 النوع الثاني للضريبة التصاعدية

<table>
<thead>
<tr>
<th>معدل الضريبة</th>
<th>ترتيب الشريحة</th>
<th>الدخل</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>%5</td>
<td>الأولي</td>
<td>1000 ل.س. الأولى</td>
</tr>
<tr>
<td>%7</td>
<td>الثانية</td>
<td>1000 ل.س. الثانية</td>
</tr>
<tr>
<td>%10</td>
<td>الثالثة</td>
<td>1000 ل.س. الثالثة</td>
</tr>
<tr>
<td>%15</td>
<td>الرابعة</td>
<td>أكثر من 3000 ل.س</td>
</tr>
</tbody>
</table>

إذا كان دخل الفرد 9000 ل.س تكون الضريبة:

\[
\begin{align*}
\text{ضريبة} & = (5\% \times 1000) + (7\% \times 1000) + (10\% \times 1000) + (15\% \times 6000) \\
& = 50 + 70 + 100 + 900 \\
& = 1220 \\
\end{align*}
\]

4-3-1- تحقيق وتحصيل الضريبة: بعد تحديد مطرح ومعدل الضريبة يجري تحقيق وتحصيل هذه الضريبة، وحتى يجري ذلك لابد من أن تحقيق الشروط التي يفرها القانون أو الواقعة المنشئة للضريبة، ليجري بعدها تحديد الوعاء الضريبي وتحصيل الضريبة، بمعنى آخر تقسم عملية تحقيق وتحصيل الضريبة إلى المراحل التالية:

4-3- تحديد الوعاء الضريبي (أساس قياس الضريبة): بعد تحديد الوعاء الضريبي شرطاً لازماً لتحديد مقدار الضريبة والذي يحدد بعدة طرق هي:

- طريقة التصريح: بموجب هذه الطريقة يقوم المكلف بتقديم تصريح عن مقدار دخله أو رأس ماله، وتتعرض تصريحات المكلفين إلى رقابة الإدارة المالية للتأكد من صحتها.
طريقة التقدير الإداري: بموجب هذه الطريقة تلجأ الدوائر الضريبية إلى تقدير وعاء الضريبة من خلال المعلومات المختلفة التي تحصل عليها من المكلف كالمستندات والحسابات المنتظمة، وفي حال امتثال المكلف عن تقديم المعلومات نفسه تلجأ الدوائر المالية إلى تقدير مطرح الضريبة بنفسها معتمدة على جميع الطرق التي تمكنها من ذلك.

طريقة التقدير الجزافي: بموجب هذه الطريقة يقدر وعاء الضريبة بشكل إجمالي وتقريبي دون بحث وتفتيش، وذلك بالاعتماد على قرائن تتعلق بالنشاط الاقتصادي دون تحديد قواعد واضحة يمكن الأخذ بها.

تحقيق الضريبة: ويقصد بتحقيق الضريبة تحديد قيمة الضريبة المستحقة، أي صدور قرار من الإدارة المالية بتحديد المبلغ الذي يجب على المكلف دفعه، بعد تحديد وتقدير مطرح الضريبة وتنزيل الأعباء والإعفاءات التي سمح بها المشرع، ونسب معدّل الضريبة إلى الباقي.

جباية (تحصيّل) الضريبة: وهي المرحلة التي يجري فيها تحصيل الضريبة المستحقة على المكلف وفق القواعد والأصول القانونية، وعادةً بعدد المشرع المدة التي يجب أن تدفع خلالها الضريبة المستحقة والتفاصيل المتعلقة بتحصيل الضرائب.

5. النظام الضريبي:

5-1- مفهوم النظام الضريبي:

يعتبر النظام الضريبي بأنه "مجموعة الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين ورغم محدد تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتباطها ذلكل المجتمع". والنظام الضريبي يحكم كونه مجموعة من الضرائب لا بد أن يصمم على هدى من المبادئ والقواعد العلمية لنظريّة المالية العامة، علمًا أن النظام الضريبي ما هو إلا الترجمة العملية للسياسة الضريبية لهذه الدول، لذلك لأن السياسة الضريبية الواحدة يمكن ترجمتها عمليًا إلى أكثر من نظام ضريبي، فالنظام الضريبي الذي يصحّ لتحقيق أهداف سياسية ضريبية معينة في مجتمع معين قد لا يصحّ لتحقيق أهداف نفس سياسة ضريبية معينة في مجتمع آخر، ولكي يجري تصميم النظام الضريبي

---

22 عثمان، سعيد عبد العزيز: النظام الضريبي (منظر تحليلي مقارن)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، عام 2000، ص17.
الأمثٍ لا بد أن يؤدى من المحدودات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن ينمو ويتطور مواكباً.

ما يلحق هذه المحدودات من تغيير وتطور.

يرى البعض أن مفهوم النظام الضريبي يتراوح بين مفهوم واسع ومفهوم ضيق، ووفقاً للمفهوم الواسع فإن النظام الضريبي هو "مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع رأسمالي عنه في مجتمع اشتراكي، كما تختلف صورته في مجتمع متقدم اقتصادياً عنه في مجتمع نام إقتصادياً". أما المفهوم الضيق للنظام الضريبي فهو "مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل". وإذا ما جرى الربط بين المفهومين العام والخاص (الواسع والضيق) للنظام الضريبي تأتي أهمية هذا النظام منسجمةً مع واقع الدولة السياسية وظروفها الاقتصادية وأحوالها الاجتماعية.

وبناءً على ما تقدم يقوم أي نظام ضريبي على مبدأين هما: هدف النظام ووسيلته، ويعمل هدف النظام الضريبي بطبيعة النظام الاقتصادي للدولة، حيث يشكل النظام الضريبي إحدى أدوات تطبيق السياسة الاقتصادية، ويمكن أن نجد لنظام الضريبي عموماً أهداف مالية واجتماعية واقتصادية. أما وسيلة النظام الضريبي فهي مجموعة التنظيمات الإدارية التي تتضافر فيها طرق ووسائل العمل مع الأجهزة المخصصة وذلك بغية تحقيق هدف النظام الضريبي.

لقد أصبح معروف لدى الاقتصاديين أن لكل نظام اقتصادي نظام ضريبي يختلف عن غيره من النظام في الدول الأخرى، وهذا النظام يجب أن يكون متقولاً مع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، بحيث يسعى لتحقيق الأهداف العامة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية. وبالتالي فإن العلاقة بين النظام الضريبي والنظام الاقتصادي هي علاقة تتأثر وتأثير متكررة، حيث يؤثر النظام الاقتصادي في النظام الضريبي من خلال تحديد إطاره وقواعده، ويؤثر النظام الضريبي في النظام الاقتصادي من خلال إعداداته وحصيلته، وهذا ما يفسر لنا اختلاف أهمية الضرائب ودورها من دولة لأخرى وفق درجة تطور هذه الدولة، علمًا أن الغاية الأساسية من وجود نظام ضريبي مطلق في الدولة هي الحصول على الأموال اللازمة لهذه الدولة بالشكل الذي يتلاءم مع خططها الاقتصادية والاجتماعية.
5-2- مقومات النظام الضريبي:

لقد أصبح معروفاً لنا أن النظام الضريبي يمثل مجموعة من العناصر التي تعمل بشكل متزايد لتحقيق أهداف معينة، وفق قواعد ومقومات وإجراءات محددة، إلا أن مقومات هذا النظام تتحدد من قبل كل من الإدارة التشريعية التي تختص بإصدار القانون الضريبي، والإدارة التنفيذية التي تتولى تنفيذ القانون الضريبي الصادر من الإدارة التشريعية وإصدار التعليمات التنفيذية له، بالإضافة إلى الجهاز القضائي الذي يتولى الفصل في المنازعات، التي قد تنشأ بين المكلفين والإدارة الضريبية فيما يتعلق بتقدير الضرائب المتوفرة الدفع على المكلفين.

في نهاية هذا البحث نكوف قد وقفنا عمى مفهوم الضريبة وأهميتها كإحدى أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لنتقل بعدها إلى المبحث الثاني الذي سنتناول فيه خصائص النظام الضريبي السوري وعراضاً مفصلاً لأهم أنواع الضرائب في سورية مع تتبع تطورها خلال فترة الدراسة من عام 1990-2010 من واقع بيانات المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء والنشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، بالإضافة إلى أرقام الموازنة العامة للدولة.
البحث الثاني: أنماط الضريبة

بعد أن تعرفنا على بعض المفاهيم الضريبية في المبحث السابق، ستتعرف في هذا المبحث على خصائص النظام الضريبي السوري وعرفنا مفهومًا لأدوار الضريبة في سورية، ففي كثير من الأحيان، يحصل خلط بين الضرائب والرسوم التي توجبها وزارة المالية لصالح الخزينة العامة للدولة وبين الرسوم والعمولات والبدلات والإضافات التي تطروحها جهات أخرى في الدولة، وتوجب لصالحها ولا علاقة لوزارة المالية بذلك، لكن بداية سنستعرض على سمات وخصائص النظام الضريبي السوري، لأن في ذلك رؤية واضحة عن طبيعة هذا النظام وأدائه.

1. خصائص النظام الضريبي السوري

تتمثل الخصائص العامة للنظام الضريبي السوري من وجهة نظرنا بما يلي:

1-1- النظام الضريبي السوري والتشريعات الضريبية:

يشير البعض إلى أن النظام الضريبي السوري وتشريعاته الضريبية صدرت بصورة تدريجية قديمة ومتملحة ومتعدد، ويعد بعضها حتى ما يزيد عن (40-50) سنة، ولم تتابك التطورات والتغيرات التي حدثت في بنية الاقتصاد السوري، وبعضهم يشير إلى أنه ومع أواخر عام 2003 بدأت مرحلة جديدة من تطوير وتحديث النظام الضريبي، وكان القانون رقم 24/ لعام 2003 (قانون ضرائب الدخل) أول ما صدر وحل محل المرسوم التشريعي رقم 85/ لعام 1949، والقانون رقم 25/ لعام 2003 (قانون مكافحة التهرب الضريبي)، ثم نتائج صدور التشريعات الحديثة في قطاع الضرائب والرسوم، ليصل عدد هذه التشريعات إلى حوالي 30 نصًا تشريعيًا، وجميع هذه التشريعات نافذة حالياً 24 كما ركزت على إلغاء بعض الضرائب والرسوم وهي:

• ضريبة المواشي بموجب المرسوم التشريعي رقم 18/ لعام 2004.
• ضريبة ريع الآلات بموجب المرسوم التشريعي رقم 52/ لعام 2004.

23 الجبلالي، محمد: النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه، مرجع سابق، ص 12.
24 الحسين، محمد: أداء النظام الضريبي في سورية (دراسة مقارنة)، وزارة المالية، 2008، ص 1.
25 الحسين، محمد: المنظومة الضريبية السورية، مجلة عالم المال، السنة الثالثة، العدد 17/1، 2009، ص 11.

- رسوم الاغتراب بموجب المرسوم التشريعي رقم /60/ لعام 2004.
- رسم التصدير على القطن بموجب القانون رقم /7/ لعام 1999.

أما فيما يتعلق بتخفيض معدلات الضرائب والرسوم، فقد كان من سمات النظام الضريبي القديم ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم، فمثلاً أعلى معدل لضريبة الدخل كان يصل إلى حوالي (92%)، ثم انخفض إلى حوالي (63%)، وإلى (35%) في 1/1/2004، وإلى (28%) في 1/1/2007، وهذه المعدلات العالية كانت السبب الرئيسي في التهرب الضريبي، كما خفضت معدلات الرسوم ومنها الرسوم الجمركية، فمثلاً كان أعلى معدل للرسوم الجمركي يصل إلى 255، بينما اليوم أعلى معدل هو (60%)، وأصبح المعدل المتوسط للتعريفة الجمركية في سورية هو (14.5%)، وخفضت الرسوم الجمركية على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج إلى (5%) للمواد الأولية، ويمكن أن تتصاعد إلى (10%) فقط، بالنسبة لباقي المستلزمات النصف المصنعة أو المصنعة، ما شكل دعمًا حيأيًا للصناعة السورية وأسهم في زيادة الاستثمارات المباشرة في السنوات الأخيرة، أما ضريبة الرواتب والأجر فقد كانت تفرض بمعدل تصاعدي من (5% إلى 20%) وذلك عن حزام الدخل الشهري الذي يتجاوز /30000/ ل. س. والحد الأدنى المعفى من الضرائب كان /100/ ل. س. شهريًا، ثم أصبح /1000/ ل. س. واعتبارًا من 1/1/2004 أصبح /5000/ ل. س. شهريًا، لكن الآن وفق

الحسين، محمد: أداء النظام الضريبي في سورية (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، 2008، ص.2.
النص الجديد النافذ أُصبحت هذه الضريبة تفرض بمعدل تصاعدي من 5% إلى 22% وذلك عن جزء الدخل الشهري الذي يتجاوز 75000 ل. س، أو يرتفع السقف من 30000 ل. س إلى 75000 ل. س، وأصبح الحد الأدنى المعفى 60000 ل. س شريحاً اعتباراً من 1/6/2009.

و فيما يتعلق بضريبة ريع الأموال المتداولة فقد كانت تفرض بمعدل وحدة 9.75%، بينما في ضريبة ريع الرؤوس الأموال المتداولة يمكن تجاوز 75000 ل. س، وأصبح الحد الأدنى المعفى 30000 ل. س، شريحاً اعتباراً من 1/6/2009.

و فيما يتعلق بضريبة ربع الأموال المتداولة فقد كانت تفرض بمعدل وحدة 9.75%، بينما في ضريبة ريع الرؤوس الأموال المتداولة يمكن تجاوز 75000 ل. س، وأصبح الحد الأدنى المعفى 30000 ل. س، شريحاً اعتباراً من 1/6/2009.

و فيما يتعلق بضريبة ربع الأموال المتداولة فقد كانت تفرض بمعدل وحدة 9.75%، بينما في ضريبة ريع الرؤوس الأموال المتداولة يمكن تجاوز 75000 ل. س، وأصبح الحد الأدنى المعفى 30000 ل. س، شريحاً اعتباراً من 1/6/2009.

и

1-2- النظام الضريبي السوري والعدالة الضريبية:

لقد تحقق تدفق عدالة الضريبية في هذا النظام عندما فرضت الضريبة وفق الحالة المالية للمكلف، بحيث تكون مرتفعة على أصحاب الفعاليات الاقتصادية، ومنخفضة على العمال والموظفين ذوي الدخل المحدود، لكن في الحقيقة تجلى ثغرات في هذا النظام تتعلق بالعدالة الضريبية.

- إن بقاء النظام الضريبي السوري نظام ضرائب نوعية لا يعكس العدالة الضريبية الحقيقية، لأن نظام الضرائب النوعية لا يتناول جميع عناصر الدخل، ما يعكس على نقص حسية الضريبة الفعلية، وحتى الوجهة إلى المعدلات الضريبية التصاعدية يحقق نوعاً من العدالة الظاهرية في توزيع الأعباء الضريبية.

- يقود الاعتماد على نظام الضرائب النوعية النظام الضريبي السوري إلى البعد عن العدالة، وفرض رسم إنفاق استهلاكي على الجميع بالتساوي هو ظلم للفقراء، وعدم تطبيق الفوترة هو مؤشر على عدم القدرة على مكافحة التهريب الضريبي.

- تشجيع الاستثمار منذ عام 1985 دفع الدولة لزيادة الإعفاءات الضريبية لذي الوعاءية المالية، وبالتالي ازداد عبء الضريبة على الطباق الفقيرة، وفقدت الضريبة السورية عدالتها، وساهمت بإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء، وعلل السبب في ذلك عدم وضع القيود على الإعفاءات، وعدم تطبيق أحكام صارمة على المكلفين الذين يتهربون من دفع الضرائب.

27 محمد الحسي، منظومة الضريبة، مرجع سابق، ص 10.
28 الدي، إصلاح الضريب، مرجع سابق، ص 1.
29 كنعان، علي: الماليات العامة والتصدرية في سورية، مرجع سابق، ص 18-19.
إن من يتقن في قراءة هذا المبحث يتكتشف أن النظام الضريبي السوري، هو نظام ذو حصيلة ضريبية وفيرة. فقد ازدادت الإيرادات الضريبية عاماً بعد عام طيلة فترة الدراسة، حيث بلغت أعلاها في عام 2010 (278،428) مليار ليرة سورية وفق الموازنة العامة للدولة لعام 2010، في حين بلغت (261،621) مليار ليرة سورية وفق النشرات الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي لعام 2010، وبلغ الجدول رقم (1) والجدول رقم (3) الواردين في الملاحق يوضحان ذلك.

1-3- النظام الضريبي السوري ووفرة الحصيلة:

إف مف يتقد في قراءة هذا المبحث يتكتشف أن النظام الضريبي السوري، هو نظام ذو حصيلة ضريبية وفيرة. فقد ازدادت الإيرادات الضريبية عاماً بعد عام طيلة فترة الدراسة، حيث بلغت أعلاها في عام 2010 (278،428) مليار ليرة سورية وفق الموازنة العامة للدولة لعام 2010، في حين بلغت (261،621) مليار ليرة سورية وفق النشرات الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي لعام 2010، وبلغ الجدول رقم (1) والجدول رقم (3) الواردين في الملاحق يوضحان ذلك.

1-4- النظام الضريبي السوري وخدمة الأهداف العامة للدولة:

كنا في المبحث الأول قد تطرقنا إلى أن الضريبة أصبح لها أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية، بعد أن كانت ضريبة تقتصر على الهدف المالي فقط، ولذلك نسأل هنا أي درجة يسعى النظام الضريبي السوري إلى تحقيق هذه الأهداف؟ هذا ما سنستعرض عليه بالتفصيل لاحقاً، لكن بشكل عام يمكن القول أن النظام الضريبي السوري يسعى لتحقيق العدالة الضريبية في إعادة توزيع الدخل القومي، وجلب الاستثمارات العربية والأجنبية للاستثمار في المشاريع الصناعية، واقامة المشاريع الاقتصادية المتعددة (مشاريع القاعدة الأساسية والمنشآت العامة وغيرها)... إلا أنه في الحقيقة يشير البعض إلى تحقيق الهدف المالي للضرائب على حساب الأهداف الأخرى،30 وله السبب في ذلك السياسة الضريبية المتبعة في تشجيع الاستثمار الأمر الذي دفع الدولة لزيادة الإعفاءات الضريبية لذوي القدرة المالية، فزاد عبء الضريبة على الطبقات القهوة وساهمت بإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء، لذلك يمكن القول أن أهداف النظام الضريبي السوري قد تراجعت أمام تراجع الاستثمارات.

2. أنواع الضرائب في النظام الضريبي السوري:

تختلف دراسة الضرائب كما ذكرنا باختلاف النظام الاقتصادي المتبع في الدولة، وتختلف أيضًا التسويقات العامة للضريبة بين دولة وأخرى، إلا أن جوهرا واحد، لكن قبل أن ننطلق إلى تصنيفات الضرائب ستتعرف إلى التركيب الهيكلي للإيرادات العامة خلال الفترة 1998-2010.
التركيب الهيكلي للإيرادات العامة:

تعتبر الإيرادات العامة وجه النشاط الحكومي، والوجه الآخر للنفقات العامة، وتتمثل في ثلاثة مصادر رئيسية تملأ من خلالها النفقات العامة في سورية وهي: إيرادات متعلقة بالنفط، إيرادات ضريبية غير نفطية، إيرادات غير ضريبية غير نفطية، والرسم البياني التالي يبين تطور كل نوع من أنواع هذه الإيرادات خلال الفترة 1998-2010 استناداً إلى الجدول رقم (1) الوارد في الملحق رقم (1) حسب ما توفر لنا من بيانات علماً أن فترة الدراسة المعتمدة في هذا البحث هي من عام 1990-2010 لكن لابد أن نشير إلى أن البيانات الخاصة بكل نوع من هذه أنواع الإيرادات غير متوفرة خلال فترة التسعينات لذلك اقتصرنا في دراستنا على الفترة من عام 1998-2010.

الشكل رقم 1 التركيب الهيكلي للإيرادات العامة وفق النشرات الإحصائية الربيعية لمصرف سورية المركزي

من الرسم البياني السابق نلاحظ أن الإيرادات النفطية بلغت أعلى نسبة لها من إجمالي الإيرادات العامة في عام 2001 (57.94%) ليتبين فيما بعد انخفاض هذه النسبة بشكل عام خلال فترة الدراسة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن سورية لا تتجه لتكون بلداً منتجًا للنفط نتيجة تراجع الإنتاج النفطي لديها، ما سيؤدي إلى تراجع هذه النسبة في المستقبل، وينعكس سلباً على استقرار أوضاع المالية العامة، ولذا فإن المشكلة تكمن في صعوبة المحافظة على موازنة متوازنة مع تراجع الاحتياطيات النفطية، ففي عام 1995 كان إنتاج النفط حوالي 600 ألف ب/ي (بعمال برمي) وانخفض تدريجياً إلى مستوى 547 ألف ب/ي في عام 2000 ثم إلى حدود 462 ألف ب/ي في عام 2004 ثم إلى حدود 359 ألف ب/ي وسيستمر الانخفاض تدريجياً ... لكن المأمول آلاً ينخفض عن حدود 300 ألف ب/ي خلال العشرين سنة القادمة وأن يساهم الغاز في التعويض عن انخفاض إنتاج...
النفط، وتوجد الإشارة إلى أنه إذا ما استمر الإنتاج النفطي في الهبوط على هذا المنوال فإنه سيصاحبه ارتفاع في الطلب المحلي على الطاقة وستصبح سورية مستوردة للنفط خلال السنوات القادمة.

في الحقيقة ومن الجدير بالذكر أن الإيرادات النفطية تتجه نحو الانخفاض رغم زيادة أسعار النفط في الأسواق الدولية في السنوات الأخيرة، وهناك سببان أساسيان وراء انخفاض عائدات الإنتاج النفطي:

- تراجع احتياطيات النفط المحلية.
- عدم الاستفادة من زيادة أسعار المشتقات النفطية، لأن معظم الصادرات النفطية في سورية هي على شكل نفط خام، بينما يجري تأمين معظم المشتقات المطلوبة عن طريق الاستيراد.

وبالتالي فإن الارتفاع الكبير في أسعار المشتقات النفطية المستوردة، يضع كثيرًا الأثر المفيد لارتفاع أسعار النفطخام.

أما فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية غير النفطية فقد شكلت نسبة (43.008%) من إجمالي الإيرادات العامة في عام 1999، ثم تراجعت نسبتها إلى (30.155%) في عام 2001 بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي آنذاك، لكنها عادت وارتفعت عامًا بعد عام لتصل إلى (52.566%) في عام 2008، وبلغ السبب في الزيادة المحققة في الحصيلة الضريبية جاءت نتيجة الزيادة في رسوم الإتفاق الاستهلاكي، وصياغة الإتفاق الاستهلاكي ذوي الدخل الضعيف الذين ينفقون مجمل دخولهم على الاستهلاك أكثر مما يطالب ذوي الدخل المرتفع الذين ينفقون جزءًا هائلاً. وبدخرون أو يستمرون في القسم الأعظم من دخولهم. لقد شكلت الإيرادات الضريبية معدلًا وسطيًا يقارب (42.128%) من إجمالي الإيرادات خلال فترة الدراسة، وهو معدل منخفض مقارنة مع بعض الدول المجاورة، ففي مصر تصل هذه النسبة إلى حوالي (59%), وفي تونس تصل إلى (70%), وفي المغرب تصل إلى (80%), وهذا يدل على أن سورية تعتمد اعتمادًا ضعيفًا على الضرائب، وبدخول ضريبية ضعيفة، مع وجود تهرب ضريبي وإجاعات ضريبية، ولذا قامت سورية في السنوات الأخيرة بإجراء تغييرات على القوانين الضريبية وقانون مؤكحة التهرب الضريبي من جهة أخرى، حيث جرى

31. البرغوثي، عروبة: النفقات العامة في سورية من حيث مصادر تمويلها وأثرها على المتغيرات الكلية في الاقتصاد السوري (دراسة تحليلية)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2008، ص.32.
32. كوتستانين، زمان: مراجعة الاقتصاد السوري، مشروع التحديث المؤسسي والقطاعي، تثرين الأول، 2006، ص.46.
33. هيئة تخطيط الدولة، تحليل الاقتصاد السوري، 2005 ص.85.
إلغاء جميع الإعفاءات وفترات السماح الضريبية التي كان يعطيها قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991، والقانون رقم /8/ لعام 2006 الذي حل محله وجرى دمجها في قانون الضريبة على الدخل. أما فيما يتعلق بالإيرادات غير الضريبية وغير النفطية، فقد بلغت نسبة مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة بمعدل وسطي قدره (20.69%) في عام 1998، بلغت نسبة مساهمتها (18.11%) لترتفع عامًا بعد عام وتصل إلى (30.35%) في عام 2009، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على تحسن واضح في هذا النوع من الإيرادات، كما يدل على الأرباح الكبيرة التي حققتها الشركات الحكومية (و خاصة شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية)، علمًا أنه في عام 2010 انخفضت قليلاً هذه النسبة ووصلت إلى (27.85%).

سنوضح بشيء من التفصيل تركيب الإيرادات الضريبية غير النفطية كونها موضوع دراستنا، حيث تشكل هذه الإيرادات أهم بنود الإيرادات العامة وخاصة في البلاد غير النفطية، حيث تملو حوالي ثلاثة أرباع الإنفاق العام في الدول المتقدمة. ومن جملة من الدول المتقدمة تملو الإيرادات الضريبية (80-90%) من النفقات العامة، هذا وتشكل نسبة الإيرادات الضريبية في توفير الدخل القومي الإجمالي في بلدان السوق العربية المشتركة ما بين 35% إلى 45%36، إلا أن أهمية الضرائب لا تقتصر على مجرد رفد الموازنة العامة للدولة بالإيرادات اللازمة فحسب، وإنما تتعدي ذلك لتمارس تأثيرًا كبيرًا على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدولة. تشتمل الإيرادات الضريبية على كل من ضرائب على الدخل والأرباح، رسوم التجارة الخارجية، وضرائب أخرى، وفيما يلي الشكل الذي يبين تركيب الإيرادات الضريبية خلال الفترة 1998-2010 استنادًا إلى الجدول رقم (2) الوارد في الملحق رقم (1).

34 صندوق، عفيف: دور السياسة المالية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة إلى واقع الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2000، ص 104.
35 صندوق، عفيف: دور السياسة المالية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سابق، ص 101.
36 المهايلي، محمد خالد - الجشي، خالد الخطيب: المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، ص 179.
الشكـل رقم 2 تركـيب الإيرادات الضريبية غير النفطية خلال فترة الدراسة

نلاحظ من الرسم البياني السابق أن الضرائب على الدخل والأرباح تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات الضريبية، حيث بلغت وسطياً خلال فترة الدراسة (37.93%) ولعل السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع نسبة مساهمة ضرائب دخل الشركات النفطية في مجمل الضرائب على الدخل والأرباح، مع العلم أن هناك انخفاضاً معاكساً في هذا النوع من الإيرادات في عام 2010، لتأتي في المرتبة الثانية الإيرادات المحصلة من الضرائب الأخرى حيث بلغت وسطياً خلال فترة الدراسة (36.39%)، لتصبح إلى الضرائب على تبادلات التجارة الخارجية والتي بلغت وسطياً (406%) من حجم الإيرادات الضريبية غير النفطية، وهذا لا بد من الإشارة إلى أنه في السنوات الأخيرة شهدت انخفاضاً واضحاً لإيرادات التجارة الخارجية، نظراً للتخفيفات المتفاوتة في الرسوم الجمركية على المستوردة، إلا أنه من الجدير بالذكر أن أكثر الدول وخاصة المقتدمة منها، تعتمد على هذا النوع من الإيرادات نظراً ل]>=><=

٢-１- أنواع الضرائب:

٢-２- التصنيف الأول للضرائب: يعتمد هذا التصنيف على أن الضرائب في سورية تمثل إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، وقد وضحنا مفهوم كل منهما في البحث السابق، ولذا سنقوم بتبني تحديد تصنيف هذين النوعين من الضرائب، من واقع الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 1990-
2010 استنادًا إلى الجدول رقم (3) الوارد في الملحق رقم (1) فيما يلي الرسم البياني الذي يمثل تطور كل من هذين النوعين من الضرائب خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم 3 تطور كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة خلال فترة الدراسة


أما بالنسبة للضرائب والرسوم غير المباشرة فإننا نلاحظ زيادة حصيلتها عامًا بعد عام خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في عام 1990 (5.694) مليار ليرة سورية إلى أن وصلت في عام 2010 ما مقداره (54.807) مليار ليرة سورية، أي بمعدل نمو سنوي وسطي قدره (12.860) %، ولعل السبب في ذلك يعود إلى اكتشاف مطاحن ضريبية جديدة بموجب المرسوم رقم /61/ لعام 2004 والمنطلق برسم الإتفاق الاستهلاكي، رغم صدور مرسم التعرفة الجمركية على السيارات رقم

وزارة المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية، الجزء الأول.
من جهة أخرى نلاحظ تذبذباً واضحاً في معدل نمو الضرائب والرسوم غير المباشرة خلال فترة الدراسة، ولعل السبب في هذا التذبذب التذبذب في معدلات نمو الضرائب المختلفة التي تشكل في مجموعها الضرائب غير المباشرة، مثل الرسوم الجمركية، ورسوم الإنتاج الاستهلاكي، وغيرها من الضرائب والرسوم، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ تذبذباً واضحاً في العبء الضريبي غير المباشر. بشكل عام نلاحظ أن نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الضرائب والرسوم هي أكبر من نسبة الضرائب غير المباشرة، حيث تراوحت نسبة الضرائب المباشرة بحدود (77.37% - 24.73%).

 wolnym من التوضيح سنشرح هذه الضرائب بشيء من التفصيل:

- دخل ناتجة عن رأس المال: وهذه الأدوية من الدخول تتصف بالثبات أكثر من غيرها، وإن الضريبة المفروضة على هذا النوع من الدخول تتمثل في ضريبة ريع العقارات، ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة.

- دخل ناتجة عن العمل: وهذا النوع من الدخل يكون أقل ثباتاً من الدخل الناتج عن رأس المال، لأن العامل ينتقل من مكان لآخر، وإن الضرائب المفروضة على هذا الدخل هي ضريبة الرواتب والأجور.

---

38 وزارة المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية، الجزء الثاني.
39 بعدان على: اقتصادات المال والسياسات المالية والاقتصادية، مرجع سابق، ص 1996، ص 43.
- دخول ناتجة عن مصدر مختلط: هذا النوع يأتي من العمل ورأس المال معاً، مثل الأرباح التجارية والصناعية، حيث تتمتع بدرجة متوسطة من الاستمرار، بسبب مساهمة العمل في إنتاجها، إلا أن الضرائب المفروضة عليها هي: ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية.

ازدادت أهمية الضرائب على الدخل في النظام الضريبي الحديث، ويعود ذلك إلى التوسع في النشاطات الصناعية والتجارية، وزيادة فروع العمل والإنتاج، وظهور حرف جديدة لم تكن موجودة سابقاً، الأمر الذي يجعل الضرائب على الدخل وثيقة الح�يلة إذا ما طبقت بشكل جيد، والضريبة على الدخل إما أن تفرض على جميع دخو الملفك التي تحل عليها من مختلف المصادر المذكورة أعلاه، وتسمى الضريبة العامة على الدخل، أو على كل نوع من أنواع الدخل بصورة منفردة، وتسمى الضرائب الفرعية على الدخل.

شرعت الضرائب على الدخل في سورية ونظمت أصول طرحها بموجب المرسوم التشريعي رقم (85) لعام 1949، إلا أن الأمر الآن تخضع للقانون رقم /24/ لعام 2003 الخاص بضريبة الدخل، حيث اعتمد النظام الضريبي السوري عند التكليف بالضريبة على أساس: أولاً: التكليف على أساس الدخل الحقيقي بالنسبة لبعض الضرائب النوعية (ضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية، ضريبة الرواتب والأجور، ضريبة ربع رؤوس الأموال المتداولة)، وثانيهما: التكليف على أساس مظهر الدخل بحيث يعتمد فيه على الأسلوب التقديري أو المقطع (كضريبة الدخل المقطوع وضريبة ربع العقارات). وفيما يلي عرض مفصل لكل من هذه الضرائب:

- ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية:

أحدثت هذه الضريبة بموجب المرسوم التشريعي رقم /85/ لعام 1949، وهي الآن تخضع لقانون ضريبة الدخل رقم /24/ لعام 2003، حيث يميز المشرع السوري في هذه الضريبة بين فئتين: فئة مكلفي الأرباح الحقيقية وفئة مكلفي الدخل المقطوع، وفيما يلي تعريف بسيط لكل منهما:

- فئة مكلفي الأرباح الحقيقية (ضريبة الأرباح الحقيقية): تفرض هذه الضريبة على الأرباح الناشئة عن ممارسة المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية وسائر الأعمال التجارية وإن كانت عارضة ومصادر الدخل الأخرى غير الخاضعة لضريبة دخل أخرى ولا
لضريبة ريع العقارات والعرصات. والملحق رقم (2) يتضمن شرحاً مفصلاً لهذه الفئة بحسب القانون /24/ لعام 2003.

- فئة مكلفي الدخل المقطوع (ضريبة الدخل المقطوع): وهي الضريبة التي يكلف بها كل من يمارس حرفة أو مهنة صناعية أو تجارية أو غير تجارية، ولا يدخل ضمن فئة مكلفي دخل الأرباح الحقيقي، وتقدر أرباحهم من قبل لجان بدائية ومستشارية، حيث تفرض هذه الضريبة على الأرباح السنوية الصافية للمكلف، والتي تحدد كما جاء في ظل أحكام القانون رقم 24 لعام 2003/40 بطريقة التقدير من قبل لجان التصنيف البدائية أو الاستئنافية المخصصة والمؤلفة بقرار من وزير المالية من:

1. مراقب دخل أو موظف مالي (رئيساً).
2. ممثل عن إحدى الإدارات والهيئات العامة أو مؤسسات وشركات القطاع العام الأكثر صلة بالمهمة موضوع التكليف وbritesa منها (عضواً).
3. ممثل للحرفة أو المهنة (عضواً).

تقوم هذه اللجنة مجتمعة بزيارة المكلف والاطلاع على واقع وموقع عمله، وعلى نوعية وطبيعة الأصناف التي يتعامل بها، أو تصنيفها إذا كان صاحب ورشة أو منشأة صناعية، وعلى عدد الآلات ونوعيتها، وعدد العمال وأسعار المنتجات والمؤثرات الأخرى.... ومن ثم بعد المقارنة ومداولات اللجنة في هذه الأسس والاعتبارات، تصدر قراراً وتبلغه إلى المكلف، وفي حال اعتراضه أو اعتراض الدوائر المالية تبت المجنة الاستئنافية في التكليف ويصبح قطعياً.

تحدد دورة تصنيف لكل مكلف يخضع لهذه الضريبة مدتيا خمس سنوات، تبدأ من بدء عمله وتستمر لغاية السنة الخامسة منه، ويجوز تعديميا لسنتين من بدء سريان التصنيف السابق في حال طرأ تبدل على رقم عمل المكلف وبما لا يقل عن 25% نقصاً أو زيادة.

---

*40* عدلت إجراءات التكليف بموجب أحكام المواد /14، 15، 16/ من المرسوم التشريعي رقم /55/ لعام 2006 وأصبحت على النحو التالي: ينبغي أن يقوم مراقب الدخل مفتوحاً بزيارة المكلف لإعداد تقرير ورفعه إلى لجنة التصنيف البدائية المقررة التي تضع مراقب دخل آخر يرسها، ومن ثم يمثل موفق مالي بدلاً عن ممثل المؤسسات العامة والتي يكون مهندساً أو فنياً أو ذو خبرة في الأعمال التجارية يستفيد من خبرته لعملية التصنيف. ومن ثم يخبر المكلف بوضع التقرير مكتوباً دون أن يشاهد الواقع عن كله وتصدر حكمها بإصدارها القرار ثانياً أو زيادة بصورة تكاد أن تكون غيابية.
ضرائب الأموال والإناث: شرعت هذه الضريبة ونظمت أصول طرحها بموجب المرسوم التشريعي رقم85 لعام 1949، أما الآن فهي تخضع لقانون ضريبة الدخل رقم24/ لعام 2003 والملحق رقم (2) يوضح هذه الضريبة أكثر.

ضرائب ريع رؤوس الأموال المتداولة: شرعت هذه الضريبة ونظمت أصول طرحها بموجب المرسوم التشريعي رقم85/ لعام 1949، أما الآن فهي تخضع لقانون ضريبة الدخل رقم24/ لعام 2003. تفرض هذه الضريبة على الأسهم والسدادات وجميع الأوراق المالية التي تطرحها المؤسسات السورية على اختلاف أنواعها أو المؤسسات الأجنبية القائمة في سوريا، وكذلك الديون التأمينية والودائع النقدية والحسابات الجارية، وتناول تحدي هذه الضريبة خليل الإيرادات الناتجة عن هذه الأموال وأرباحها وفوائدها وعائداتها وجوانز السحب (الياصيب) والتسديد وغيرها، وهي ضريبة نسبية بـ (7.5)% من الإيرادات.

ضرائب ريع العقارات: شرعت هذه الضريبة بموجب قانون ريع العقارات رقم178/ لعام 1945، ثم صدر القانون رقم 35/ لعام 1975، الذي أحدث تغييراً جذرياً في تقدير ريع العقارات، إلا أن هذه الضريبة تخضع حالياً للمرسوم التشريعي رقم53/ لعام 2006 والملحق رقم (2) يوضح تفاصيل أكثر عن هذه الضريبة.

الشكل رقم 4 تطور حصيلة ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية خلال فترة الدراسة.
الشكل رقم 5 تطور حصيلة كل من ضريبة الرواتب والأجور وريع رؤوس الأموال المدفوعة وضريبة ريع العقارات خلال فترة الدراسة

نلاحظ من الرسم البياني السابق أن ضريبة دخل المحترفين والحرف الصناعي والتجاري وغير التجاري تعتبر من أهم أنواع الضرائب المفروضة على الدخل، كما نلاحظ زيادة حصيلة هذه الضريبة خلال فترة الدراسة، ولعل السبب في ذلك هو أن الجزء الكبير من حصيلة هذه الضريبة تتأتي من القطاع العام الذي لا يستطيع التهرب غالباً، وبالتالي الضريبات المفروضة على الشركات النفطية، وهذا يعني وجود حالة من التشويه فيما يخص الضريبات الواردة فضويها 41، أما بالنسبة لحصيلة كل من ضريبة الرواتب والأجور، وضريبة ربع رؤوس الأموال المدفوعة، وضريبة ربع العقارات فقد كانت ضعيفة قياساً إلى حصيلة ضريبة دخل المحترفين والحرف الصناعي والتجاري وغير التجاري، حيث بلغت أعلى حصيلة لضريبة الرواتب والأجور في عام 2010 (9) مليار ليرة سورية، كما بلغت حصيلة ضريبة ربع رؤوس الأموال المدفوعة أعلاها في عام 2010 (1.5) مليار ليرة سورية، ولعل السبب في ضعف حصيلة هذه الضريبة يعود إلى عدم وجود سوق أوراق مالية فاعلة يتم فيه تداول الأسهم والسندات، بالإضافة إلى وجود إدارة ضريبية غير كفؤة، أما فيما يتعلق بضريبة ربع العقارات فقد بلغت أعلاها في عام 2010 (2) مليار ليرة سورية، هذا ومن الجدير بالذكر وجود تذبذب واضح في معدل نمو ضريبة دخل المحترفين والحرف الصناعي والتجاري وغير التجاري، وتذبذب في معدل نمو كل من ضريبة الرواتب والأجور، وضريبة ربع رؤوس الأموال المدفوعة، وضريبة ربع العقارات والجدول رقم (4) الوارد في الملحق رقم (1) يبين...

41 غنور، غسان، الإيرادات الضريبية في سورية ومساهمتها في الإيرادات الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، عام 2009، ص 190.
ذلك. بشكل عام يمكن القول أن حصيلة الضرائب المفروضة على الدخل زادت خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في عام 1990 (14.518) مليار ليرة سورية إلى أن وصلت في عام 2010 ما مقداره(157.2) مليار ليرة سورية، أي بمعدل نمو سنوي وسطي قدره (13.45%) ويعزى السبب في ذلك إلى نفس سبب زيادة حصيلة الضرائب المباشرة وهو التوسع في النشاطات الصناعية والتجارية وزيادة فروض العمل والإنتاج وظهور حرف جديد لم تكن موجودة سابقاً. وبالنظر إلى معدل نمو الضرائب على الدخل خلال فترة الدراسة نلاحظ ما يلي: تذبذب واضح في معدل السنوي لنمو الضرائب على الدخل طيلة فترة الدراسة ويعود السبب في هذا التذبذب إلى معدلات نمو الضرائب المختلفة التي تشكل في مجموعهم الضرائب على الدخل.

2-2-2-2: الضرائب المفروضة على رأس المال (الثروة): ويقصد بها الضرائب التي تفرض على جميع الأموال العقارية والمنقولة التي يمتلكها الشخص في وقت معين سواء أكانت هذه الأموال مملوكة لشخص أو غير مملوكة لأي دخل على الإطلاق. وهي الضرائب التي يمكن مطرحها بشكل أساسي رأس المال (الثروة)، ففرضت هذه الضرائب بأشكال مختلفة منها الدورية ومنها غير الدورية على النحو التالي:

- ضرائب رأس المال الدورية: ضرائب العرصات، رسوم السيارات، ضرائب المواشي.
- ضرائب رأس المال غير الدورية: رسم الانتقال على التركيات والوصايا والهبات، رسم الفراق والانتقال والتسجيل العقاري.

تعتبر الضرائب على رأس المال من الضرائب الداعمة للمؤسسة، إذ أن فرضها يكون دافعاً للاستثمار ومحركاً للأموال المكتنزة والمجمدة في ممتلكات ثابته كالعقاريات والأراضي وما شابه، هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن أن تشكل هذه الضرائب عوناً للحكومة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية (كتفتيت الثروات، وإزالة الفوارق بين الطبقات) خاصة إذا أحسن اختيار معدلاتها بشكل منطقي دوري. إلا أنه لا يمكن اعتبارها المصدر الوحيد للتمويل لأن فرضها على كافة أنواع الثروة وبمعدلات عالية سيلقص الادخار ويشجع على النهوض منها، لذا أنها ضريبة سهلة التحقيق نظراً لوجود سجلات التملك في كل دولة ولن يكون مطاردة مادية يمكن حصرها. وفيما يلي شرح لكل ضريبة من ضرائب رأس المال وفق ما يلي:
ضرائب العرصات: وهي ضريبة مباشرة على الثروة ورأس المال معاً، تتناول هذه الضريبة رأس المال العقاري الذي لا يتجاوز له. شرعت هذه الضريبة بموجب القانون رقم /178/ لعام 1945، وهي ضريبة تأخذ الطابع الشخصي، نظراً لاعتمادها المعدلات والشروط التصاعديّة، ولا تأخذ بعين الاعتبار وضع المكلف المالي والاجتماعي، وتحدد نسبة هذه الضريبة تصاعديًا وفق أساليب الشرائح كالتالي:

- 6.5% بالآلف عن جزء القيمة الذي لا يتجاوز 20,000 لس.
- 9.5% بالآلف عن جزء القيمة الواقع بين 20,000 و100,000 لس.
- 12.5% بالآلف عن جزء القيمة الذي يتجاوز 100,000 لس.

رسوم السيّارات: فرضت هذه الرسوم وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم /117/ لعام 1961، حيث تعد ضريبة سنوية دورية على رأس المال، توجه حصصتها لإعادة تهيئة الطريق، فالخدمة المقابلة لهذا الرسم غير واضحة لكل شخص، لذلك من الأفضل أن يطلق عليها ضريبة بدلاً من رسوم.

ضرائب المواشي: فرضت هذه الضريبة وفق القانون رقم /794/ لعام 1928، وتعتبر من أقدم الضرائب المفرضة على الثروة في الديار، إلا أنه في عام 2004 صدر المرسوم التشريعي رقم /18/، الفاضي بإلغاء هذه الضريبة، لأن أسلوبها بدائي يعتمد على عد المواشي في المراعي، ففترة العد المنخفضة والتكاليف الخاصة بجبايتها ونفقات تنقلاتها مرتفعة، وهذا يتعرض مع بدء الضريبة، وهو أن يكون الإيرادات الناتجة عنها أكبر من تكاليف جبايتها، لكن من الملاحظ في قطع حسابات الموازنة العامة للدولة في كل عام، أن هذه الضريبة مازالت موجودة، وبالسؤال عن ذلك تبين أنها تفرض على كل رأس يصدر إلى خارج الحدود السورية.

رسوم الانتقال على التراث والوصايا والهبات: أحدث هذا الرسوم بموجب المرسوم التشريعي رقم /101/ لعام 1952، ويفرض على جميع الإمكانيات والثروات المنقولة وغير المنقولة التي تؤوي للغير بطرق الإرث أو الوراثة أو الهبة أو بأي طريق آخر شرط أن يكون بلا عوض.

رسوم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري: فرض هذا الرسوم بموجب القانون رقم /429/ لعام 1948 وهو من الضرائب غير الدورية على رأس المال ويفرض بمعدلات متفاوتة حسب طبيعة العقار وقيمتته ويتوقف عند تسجيل العقود ونقلها.
يمكن تمثيل الجدول رقم (5) الوارد في الملحق رقم (1) بيانياً بالشكل التالي:

الشكل رقم 6 تطور حصيلة كل من رسوم السيارات ورسوم الفراغ والتسجيل العقاري خلال فترة الدراسة

الشكل رقم 7 تطور حصيلة كل من رسوم الانتقال على التركات والهبات وضريبة المواشي وضريبة العرصات خلال فترة الدراسة

نلاحظ من الرسومتين البيانيتين السابقتين أن رسوم السيارات تعد من أهم أنواع الضرائب والرسوم المفروضة على رأس المال، فقد زادت حصيلة هذه الرسوم خلال فترة الدراسة، وبلغت أعلاها في عام 2010 ما مقداره (13) مليار ليرة سورية، ويمكن أن نفسر ذلك بأن رسوم السيارات يمكن حصرها ضمن سجلات واضحة، يسهل معها تحديد المكلف بها وإرتداءه على أدائها ومعاقبة المتهربين منها، أما حصيلة رسوم الفراغ فقد جاءت في المرتبة الثانية، بعد حصيلة رسوم السيارات حيث بلغت أعلاها في عام 2010 (3) مليار ليرة سورية، وما أن هذا الرسم يفرض بمعدلات متزايدة وفق طبيعة العقار وقيمه، ويستوفي عند تسجيل العقود ونقطها، فمن الصعوبة التهرب من هذا الرسم، إلا أنه بشكل عام تعتبر حصيلة هذا الرسم منخفضة، ولا بد من زيادة استخدمها في الحد من ارتفاع أسعار العقارات دون مبرر، أما حصيلة كل من رسوم الانتقال على التركات والهبات وضريبة المواشي وضريبة العرصات...
الوصطات فقد كانت حصيلة ضعيفة إن لم نقل ضعيفة جداً، والجدول رقم (5) بين ذلً، علماً أن هناك تنزيل واضح في معدل نمو كل من رسوم السيارات ورسوم الفراق والتسجيل العقاري. بشكل عام يمكن القول أن حصيلة الضرائب على أسس المال ازدادت خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في عام 1990 ما مقداره (1.05) مليار ليرة سورية، إلى أن وصلت في عام 2010 إلى (16.18) مليار ليرة سورية، أي بمعدل نمو سنوي وسطي (15.75%) ولعل السبب في ذلك قيام سورية بتشجيع الاستثمار، وتحريك الأموال المكتَزة والمجمدة في ممتلكات ثابتة، كالعقارات والأراضي وما شابه، بالإضافة إلى أن هذا النوع من الضرائب يمكن أن يكون عوناً للحكومة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية (كتفحت الثروات وازالة الفوارق بين الطبقات).

2-2-2-3-الضرائب المنفورة على الإنتاج (الاستهلاك): أحدثت الضريبة على الاستهلاك لأول مرة في سورية بموجب القانون رقم /18/ لعام 1987، حيث سميت برس الانتفاح الاستهلاكي الكمالى لكونه يطال فئة من المجتمع قادرة على استهلاك السلع والخدمات ذات الطابع الكمالى والترفيهي، وتمتلك قوة شرائية كبيرة، وإن هذا النوع من الرسوم على الانتفاح الاستهلاكي الكمالى موجود في العديد من دول العالم، وهو يساهم في تحقيق العدالة في التكليف الضريبي ويساهم في امتصاص جزء من السوقية النقدية المتناوبة، ويساعد في التخفيف من الظاهرة التضخمية النقدية بحيث ينقطع جزء من المبالغ الكبيرة المتوافرة لدى فئة قادرة على الدفع، ليحلها عن طريق قنوات الانتفاح العام لمصلحة المجتمع. \textsuperscript{42}

تمثمت الضرائب المنفورة على الانتفاح (الاستهلاك) في: ضريبة السكر، ضريبة الملح، رسم الأسمنت، ضريبة الملاهي، رسم المواد الكحولية، رسم الأجهزة الكهربائية، ضريبة التلفزيونية، ضريبة小女孩، ضريبة الإنتاج الزراعي، ضريبة الإضاءة، ضريبة التعبئة، ضريبة المواد المشتقة، رسوم السيارات، ضريبة مقطوعية الكهرباء، رسم الانتفاح الاستهلاكي الكمالى)، إلا أنه مع صدور المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2004 وسع قاعدة السلع الاستهلاكية والخدمات الخاصة للرسوم، وألغى الصفة الكمالى من السلع الاستهلاكية المشحونة بهذا الرسوم، حيث نصت مواد المرسوم على إنهاء العمل بأحكام بعض المواد والنصوص القانونية التي تتضمن فرض الضرائب والرسوم التالية: ضريبة السكر، ضربة الملح، رسم الأسمنت، ضريبة الملاهي، رسم المواد الكحولية، رسم

السويدي، فحاط: اقتصادات المالية العامة، دار طلاب للترجمة والنشر، دمشق، 1989، ص 287.
الأجهزة التلفزيونية، رسوم الأجهزة اللاسلكية اللاقتساطية المرسلة وقاطعها. كما نص على إلغاء القانون رقم /384/ لعام 1957 وتعديلاته المتضمن نظام ضريبة الإنتاج الزراعي، وألغى أحكام القانون رقم /18/ لعام 1987 وتعديلاته، المتضمن رسم الإتفاق الاستهلاكي الكمالي. سنبحث مفصلاً في الضرائب والرسوم الأكثر أهمية، والأكثر حصيلة، كالرسوم الجمركية، ورسوم الإتفاق الاستهلاكي، كمثال على هذه المجموعة.

الرسوم الجمركية: وهي الضرائب التي تفرضها الدولة على بعض السلع عند اجتيازها لحدودها الإقليمية، وتفرض هذه الضرائب إما بمناسبة عبر السلع الأجنبية إلى داخل الدولة فتسمى ضريبة الوارد، أو تفرض بمناسبة عبر السلع الوطنية الحدود إلى خارج الدولة فيطلق عليها ضريبة الصادر.

عمل المشرع السوري إلى لفظ الرسوم الجمركية بدلاً من الضرائب الجمركية في القرار رقم /137/ عام 1935 المعروف بقانون الجمارك، رغم أن هذه الرسوم تقترب في مفهومها إلى الضريبة أكثر من الرسوم، حيث لا تفرض هذه الرسوم مقابل خدمة وإنما مجرد إقراره حسب القواعد الدستورية من قبل الدولة، وقد سميت في القانون المصري بالضرائب الجمركية.

يعتبر القانون رقم/9/ لعام 1975 القانون الأساسي للجمارك في سورية، فهو الذي نظم الرسوم وأنواع الضرائب وطرق فرض هذه الرسوم وتحصيلها وغير ذلك من أجل تحقيق مطلبين أساسيين: أولهما زيادة حصيلة الرسوم الجمركية ورفد الخزينة العامة بالموارد اللازمة، وثانيهما حماية الصناعة الوطنية الناشئة.

رسوم الإتفاق الاستهلاكي: فرض أول مرة بالقانون رقم /18/ لعام 1987 تحت اسم رسم الإتفاق الاستهلاكي الكمال، وكان يعد آنذاك نوبة نوعية في التشريع الضريبي السوري، حيث صدر كمحاولة لسد بعض نقاط الضعف في مطامح الضريبة والرسوم على الإتفاق، إلا أن هذا القانون واجه بعض الصعوبات عند تطبيقه، لمعد تقيد الخاضعين له بمسك القيود المحاسبية والبيع كالعادة بدون ظروف، وتقص الوعي الضريبي وجود تهرب ضريبي كبير، هذا بالإضافة إلى

٤٣ حافظ، مجدي: جريمة التهرب الجمركي، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١١.
٤٤ أغنا ريم، يعقوب، دور الإجرادات الضريبية في تمويل الإتفاق العام في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ١٩٩٢، ص ٧٢.
معاناة ذوي الدخل المحدود من هذا القانون فالكثير من السلع التي شملها لا يمكن وصفها بالكاملية.

ألغي هذا القانون بموجب المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2004 المطبوع حالياً تماشياً مع التطور المطلوب إحداثه في النظام الضريبي السوري، فتحول من رسم رفاهية إلى رسم إنفاق استهلاكي، حيث توسع عدد هذه الرسوم وشملت سلطاً ذات أهمية بالنسبة لذوي الدخل المحدود دون مراعاة لوضعهم المادي بحسب مبدأ العدالة في التكليف الضريبي، فأصبح هذا الرسوم واجب الأداء عند وقوع عملية البيع أو تقديم الخدمة الخاضعة للرسوم، وكيفما جرت العملية نقداً أو لأجل أو للاستهلاك الشخصي، ويبدو في الموازنة العامة للدولة باسم رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمال.

ضمن الضرائب المباشرة، دون أي مبرر علمي إلا أنه من الضرائب غير المباشرة، إن ما سبق ذكره يمثل الناحة التشريعيه لهذه الرسوم، أما من الناحية التطبيقية فيمكن تتبع تطورها خلال فترة الدراسة بالرسم البياني التالي:

![الرسوم البياني](image)

الشكل رقم 8 تطور حصة أهم الضرائب المفروضة على الإنفاق (الاستهلاك) خلال فترة الدراسة من الرسم البياني السابق المستخرج من الجدول رقم (6) الوارد في الملحق رقم (1) نلاحظ أن الرسوم الجمركية من أهم الضرائب والرسوم المفروضة على الإنفاق، حيث ازدادت حصيلة هذه الرسوم طيلة فترة الدراسة، وبلغت أعلاها في عام 2010 (28) مليار ليرة سورية وأدنىها في عام 1990 (2) مليار ليرة سورية، أي بمعدل نمو سنوي وسطي قدره (77%) أما حصيلة رسم الإنفاق الاستهلاكي فقد ازداد أيضاً طيلة فترة الدراسة وبلغ أعلاها في عام 2010 (40) مليار ليرة سورية ويعود السبب في ذلك إلى اكتشاف مطروح ضريبية جديدة من خلال رسم الإنفاق الاستهلاكي الصادر بالرسوم رقم.
في نهاية الدراسة، نحن قد وقينا على وقوع الإيرادات الضريبية في سوريا، وتطور أهم الضرائب خلال فترة الدراسة من 1990-2010 لتنقل إلى الفصل التالي الذي يشرح الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم وأهم النقاط التي يمكن الوقوف عليها.

وزراء المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية، مرجع سابق، الجزء الثاني.
الفصل الثاني

دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم

البحث الأول: ضرائب الاقتصادية في الاقتصاد

- تحليل القطاعات الاقتصادية
- تحليل القطاعات الزراعية
- تحليل القطاعات الصناعية

البحث الثاني: التأثيرات المعنوية في التنمية الاقتصادية

- التأثيرات المعنوية في الاستثمار
- التأثيرات المعنوية في الإنتاج

أثر التحويلات المالية والإفلاسط

التأثير الاقتصادي للضرائب
البحث الأول: مقدمة عن الاقتصاد السوري

سنحاول في هذا البحث تقديم لحجة بسيطة عن الاقتصاد السوري على المستوى الكلي، والوقوف على سماته الرئيسية وذلك بتحليل كل من القطاع الحقيقي والخارجي والمالي.

1. تحليل القطاع الحقيقي

1-1- النمو الاقتصادي:

ترتكز الكتابات الاقتصادية الأكاديمية في تحديد نمو في الزيادة في الإنتاج أو الدخلacional، كما تركز على تحليل النمو طويل الأمد، حيث يفترض في هذه الحالة أن الطلب كافٍ لنشر الكمبات التي يمكن عرضها في الاقتصاد، يسمى هذا الافتراض بقانون ساي Say’s Law وفق هذا القانون، فإن كل عرض يخلق الطلب المقابل له، وبالتالي فإن الطلب الكلي يساوي العرض الكلي في الاقتصاد، ويأتي هذا التركيز على جانب العرض في أدبيات النمو الاقتصادي من أن البحث في النمو ينتمي بتزايد قابلية الاقتصاد على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة مهما كان مصدر هذا التوفير (محلياً أو خارجياً).

عرف النمو الاقتصادي شابيرو 1995 بأنه "الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (real GNP) ويقابله شابيرو أن السبب في الأخذ بالأسعار الثابتة هو أن التغييرات في الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية نتيجة التغيرات في كل من الأسعار والإنجاح ومن أجل ذلك فإنه إذا جرى تعريف النمو بأنه التوسع في الإنتاج وإذا ما جرى استخدام مؤشر الناتج القومي الإجمالي لقياس النمو فإنه يجب استبعاد أثر تغير الأسعار من الناتج المحموم بالأسعار الجارية. كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي (أو حصة الفرد من الناتج القومي)، أي الزيادة في حجم السلع والخدمات.


* تفضل الأدبيات الأمريكية استخدام مؤشر GDP بدلاً من GNP طالما أن الفرق بين المشرورين هو:
GDP: عبارة عن مجموع قيم السلع الانتاجية والخدمات التي يتراوح المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالبًا ما تكون سنة. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) فهو عبارة عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وفق سنة الأساس (أول سنة).
النهائية التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة والتي يمكن قياسها بالتغيير السنوي في متوسط المستوى المعيشي المادي للفرد. 47 من التعريف السابق نلاحظ أنه يركز على التغيير الحقيقي وليس الاسمي في متوسط المستوى المعيشي للأفراد، وبالتالي يعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية، فالجانب الآخر من المعادلة هو توزيع النمو المحقٍ بعدالة بين الأفراد. وللهذا يبقى النمو الاقتصادي مجال اهتمام الباحثين والاقتصاديين.

وعرف الأمين (2002) النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى، وهو يعكس التغييرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذا الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الناتج القومي، والعكس صحيح، فكلما انخفضت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية انخفضت معدلات النمو في الناتج القومي. 48

وعرف باحنشل (1999) النمو بأنه "الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي، وذلك في الأجل الطويل، ولا يعنى الاختفاء ضمن تعريف النمو في الدخل الفردية أو عرضة، بل الزيادات المضطردة في الدخل نمواً اقتصادياً". 49 ويُشترط أن تكون الزيادة في الدخل أكبر من الزيادة في عدد السكان كي يحدث النمو الاقتصادي، فزيادة الدخل بنسبة عالية ومستمرة لا تعد من قبل النمو الاقتصادي إذا واكب ذلك زيادة أكبر من النمو الاقتصادي.

نلاحظ من التعريف السابق للنمو الاقتصادي إشارته جمعياً إلى الزيادة المضطردة في الناتج (أو الإنتاج)، وكذلك الإشارة إلى الزيادة الكمية دون الإشارة إلى التحسن في نوعية المنتجات، كما أن بعض هذه التعريف قد أخذ بعين الاعتبار التزايد السكاني، فيما لم نشأ الاعتبار إلى ذلك، كما يلاحظ بأن جميعها قد أخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار لجهة التأكد على ضرورة استبعاد أثر هذه التغيرات وصولاً إلى مؤشر يعكس الزيادات الكمية الحقيقية من الناتج (أو الإنتاج). إلا أننا في الحقيقة تستطيع أن نعرف النمو الاقتصادي بأنه: الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من كمية السلع والخدمات (الناتج المحلي الإجمالي GDP) ونوعيتها المعروضة في الاقتصاد من قبل مختلف

49 باحنشل، أسامة محمد: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، النشر العلمي والمطبوع، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999، ص 285.
القطاعات الاقتصادية، وقد جرت الإشارة إلى هذا التعريف في هذا الصرف إلى المسألة النوعية كي تعكس القدرة التنافسية لكل سلعة أو خدمة معرفة في الاقتصاد.

دراسة النمو الاقتصادي في سورية تورد الرسم البياني التالي الذي يعتمد على الجدول رقم (7) الوارد في الملحق رقم (1)، وذلك خلال الفترة من 1990-2010.

الشكل رقم 9 معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2010)

من الرسم السابق نلاحظ تنبيذ معدل النمو الاقتصادي ارتفاعاً وانخفاضاً، ويعود هذا لأسباب مختلفة، منها ما يتعلق بالظروف التي مررت بها سورية والمنطقة بشكل عام، ومنها ما ينتمي بالأداء الاقتصادي السوري، إلا أنه من الواضح ارتفاع هذا المعدل في عام 2000 ارتفاعاً ملحوظاً يعود إلى التوسع الحاصل في الإنفاق العام وإلى زيادة الاستثمار الخاص التي تراقت مع مجموعة من الإجراءات التشجيعية الجزئية المتخذة من قبل الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار، كما أنه من الواضح انخفاض هذا المعدل انخفاضاً ملحوظاً في عام 2001 نظراً لتراجع الاستثمار الخاص وعدم توفر المناخ الاستثماري المناسب هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب السياسات المالية والنقدية التي اتبعت كتشجيع الرواتب والأجور، وتخفيف الإنفاق الاستثماري، والقبول على التسليف، والحفاظ على معدلات فائدة مرتفعة، إلا أن معدلات النمو بعد ذلك العام بقيت دون المستوى المطلوب ويعود ذلك إلى ضعف كفاءة المؤسسات العامة، وانخفاض كفاءة الاستثمار، وتوجه معظم الإنفاق العام إلى الاستبدال والتجديد، وإلى استثمارات لا تؤدي إلى آثار مباشرة في النمو الاقتصادي على المدى القصير مثل الإنفاق على الصحة والتعليم.

50 هيئة تخطيط الدولة، تحليل الاقتصاد الكلي، سورية، 2005، ص.15.
الشكل رقم 10: التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة

نلاحظ من خلال الرسم السابق أن الزراعة شكلت في عام 2010 ما نسبته (16.298%) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (24.753%) في عام 2000 مما يدل على تراجع الإنتاج الزراعي، نظراً لتأثيره بعوامل خارجية كالأمطار والمناخ العام، أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد شكلت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (23.728%) في عام 2010 مقابل (30.147%) في عام 1990، مما يدل على تراجع الإنتاج الصناعي نظراً لتأثيره بعوامل خارجية كأسعار النفط مثلاً. بشكل عام يمكن القول بان تراجع المرحلة التنموية للاقتصاد السوري، واعتماد الاقتصاد على قطاعات ربعية، هذا وأن أحد أسباب تذبذب معدلات النمو هو تذبذب معدلات نمو كل من الإنتاج الزراعي والصناعي، كما يفسر تراجع قطاع التجارة في عام 2000 عن عام 1990 بسبب الركود الإقتصادي الذي بدأ في عام 1997، إلا أن هذا القطاع تنشئ في عام 2010 بسبب تحسن الأداء الاقتصادي السوري والوضع العام في المنطقة، هذا وقد تزايد الوزن النسبي لقطاع الخدمات في عام 2010 قياساً إلى كل من عامي 2000 و1990 نتيجة سياسات الحكومة الجديدة منذ عام 2001، والتي ركزت على زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات العامة. يضاف إلى ذلك الحصة الضيقة لقطاع المال والتأمين والذي
يعكس ضعف القطاع المالي في سورية، في حين بقي كل من قطاعي البناء والنقل في عام 2010 بنفس المستوى تقريباً مع عامي 2000 و 1990.

1- التركب الهيكلي والاستثمار:

إن أحد مصادر النمو الاقتصادي هو الاستثمار، ولذا ستتوقف عنه قليلاً لتوضيحه، فالاستثمار أحد المؤشرات الدالة على نمو بلد من البلدان، يلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية للدولة، ولذا تسعي جميع الدول إلى زيادة الاستثمار والترافك الزائمنالي، فمعدل نمو أي دولة ينبع بدرجة كبيرة من خلال معدلات النمو السنوية لرأس المال، إلا أن نموه لا يتعكس بالضرورة على النمو الاقتصادي بنسبة ثابتة في جميع الأوقات بسبب التباين في عائد رأس المال، أو ما يطلق عليه بالإنجذابية الحدية لرأس المال، والتي تتفاوت وفق التطور الاقتصادي والتكنيولوجي ومدى الابتكار برأس المال وتوسعه القطاعي، وهذا يلعب النظام الضريبي دوراً مهمًا في توزيع رأس المال على القطاعات الاقتصادية كالعلاجات التي يقدمها لبعض هذه القطاعات، أو من خلال فرض الضرائب، والذي يمكن أن يحول رأس المال من هذه القطاعات إلى قطاعات أخرى، فالاستثمار مثلاً في الصرف ووسائط النقود الخاصة، لا يسمى بنفس الدرجة الفاعلية في النمو الاقتصادي، كالاستثمار في الآلات والمعدات، كم يتناول على الاستثمار بين القطاع الزراعي أو الصناعي أو القطاعات الخدمية والتجارية، ولذا فإنه يمكن للدولة أن تحدد اتجاهاتها نحو قطاعاتها من خلال أدواتها المختلفة لأن فرص ضريبية على قطاع اقتصادي معين سيؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمار في هذا القطاع وبالتالي انخفاض أداءه من هذا الاستثمار، ما يؤدي في النهاية إلى انصرف رأس المال عن الاستثمار في هذا القطاع إلى قطاعات أخرى أكثر ربحية.1

وإذاً انطلاقاً مما سيبقي في الملاحظات يؤدي التأثير نحو النمو أو التقلص، وفيما يلي الشكل البياني الذي يمثل نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من القطاعين العام والخاص، علمًا أن هذا الشكل مستخرج من الجدول رقم (9) الوارد في الملحق رقم (1)

---

رجال، عبد الحليم: الاتجاهات الجديدة في النظام الضريبي السوري، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير، 2009، ص31.
الشكل رقم 11 نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من القطاعين العام والخاص

من الرسم البياني السابق يمكن القول أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من القطاعين العام والخاص لم تكن مستقرة بشكل عام خلال فترة الدراسة، ففي عام 1990 بلغت نسبة الاستثمار العام إلى الناتج (5.128%) للزداد عالمًا بعد عام وصل إلى (15.045%) في عام 1998 ولعل سبب الزيادة في هذه النسبة يمكن أن يرجع إلى الحاجة الماسة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (الكهرباء والنقل والاتصالات والري) والخدمات التي تتطلب استثمارات كبيرة بحجم القطاع الخاص عن القيام بها، لتفشخ بعداً انخفاضاً حاداً وتعاود الزيادة من جديد ووصل في عام 2003 إلى (15.509%)، لتفشخ وتزداد وتتفشخ وتزداد في الفترة اللاحقة ووصل في عام 2010 إلى نسبة (8.809%).

أما فيما يتعلق بنسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي فلم تكن مستقرة خلال فترة الدراسة كما سبق ذكرنا، ففي عام 1990 بلغت (6.271%) لترتفع في كل من عامي 1991 و1992 وصل إلى (12.205%) على التوالي، ثم بدأت بالانخفاض عالمًا بعد عام لتصد إلى (7.491%) في عام 1997، لتفشخ وتتفشخ في الأعوام التالية، ولعل السبب الرئيسي في انخفاض الاستثمار الخاص يتعلق بعدم توافر المناخ الاستثماري المبعوض، إذ نلاحظ أن الاستثمار الخاص ارتفع في عام 1992 بعد صدور القانون رقم /10/ في عام 1991 إلا أنه عاد وتراجع بعد ذلك لأن صدور القانون كان من المفروض أن يتراوح مع مجموعة من الإصلاحات لم يجري استكمالها، وبالتالي لم يتواجد المناخ الاستثماري اللازم لجذب المزيد من الاستثمارات، خاصة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية.
في الحقيقة إن مناخ الاستثمار هو مجموعة من العوامل الخاصة بموقع محدد تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح لشركات الاستثمار العمل بطريقة منتجة تسمح بخلق فرص العمل والتوسع، علماً أن السياسات الحكومية لها تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المناخ الاستثماري في سورية، والدالة على البيئة غير الجاذبة للاستثمارات مقارنة مع دول المنطقة ولا يقتصر ذلك على الاستثمارات الأجنبية بل انعكس على عدم جذب الاستثمارات المحلية الخاصة، وبين الجدول التالي استعراضً لأهم المؤشرات، وهي تأسيس عملية وتنفيذ عقد وتسجيل الملكية والتمويل وحماية المستثمرين وتصنفية منشأة وتوظيف وتسيير العمل. وتدل النتائج على أن النظام القضائي والوصول إلى التمويل وتعقيدات الإجراءات الإدارية وتكاليف توليد الكهرباء والبيئة تحتفظ من أهم العوائق أمام المستثمرين في القطاع الخاص في سورية، وكما يظهر من دراسة البنك الدولي عن الحكم الرشيد فلاحظ أن ترتيب سورية من حيث فعالية الحكومة هي 132 من 200 دولة، وفي حسن الأطر التنظيمية 163/200 وفي السيطرة على الفساد 104/200، ما يشير إلى ضرورة تفعيل الإدارة الحكومية، كشرط أساسي لتحسن المناخ الاستثماري.

المؤشرات في مقارنة سورية مع بعض الدول المجاورة


أما نقاط القوة التي يمكن أن يعول عليها في جذب المستثمرين تتمثل في الاستقرار السياسي والعطالة الرخية والموقع والمناخ الطبيعي المتميز والموارد الطبيعية والأسواق الخام وطيفة المحدثين.

53 SEBC "incentives of investment in Syria" 2003
التركيب الهيكلي للاستهلاك:

الاستهلاك هو العامل الأول المكون للطلب الكلي (الإنتاج المحلي أو الدخل)، ويقصد به كل ما يستهلكه المجتمع من دخله سواء استهلاك سلع مmatter (غسالة، براد...)، أم خدمات (خدمة الطبيب، الاتصالات، خدمات البنوك...). ويعتبر الاستهلاك الصورة المكملة للأنتاج ماديا لدخل الشخص يوجه إلى الاستهلاك والادخار، حيث يؤثر الدخل على الاستهلاك والادخار وإن العلاقة بينهما علاقة طردية، فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك وزاد الادخار، علميا أنه يوجد قدر من الاستهلاك لا يعتمد على الدخل ويسمى بالاستهلاك الذاتي، أي أن الفرد الذي ليس لديه مصدر دخل، لا بد له من الاستهلاك، وبحسب عليه إما عن طريق الاقتراض (الادخار السلمي) أو المساعدات الحكومية، هذا وإن مستوى العُمالة والدخل القومي يتحدد من مستوى الإنفاق الكلي (الطلب الكلي الفعال)، الذي يتكون من الإنفاق الخاص على الاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام على الاستهلاك والاستثمار، فإذا ما فرضت الدولة ضريبة جديدة أو رفعت سعر ضريبة سابقة على الدخل، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستقطاع الضريبي ويغني ذلك قصراً في الدخل المتاح للإنفاق لدى الأفراد وبالتالي فإن نقص الدخل سيؤدي إلى نقص الاستهلاك، فإذا فرضنا أن الإنفاق الخاص والعام على الاستثمار بقيا على حالهما دون تغيير، فإن نقص الإنفاق الخاص على الاستهلاك، سيؤدي إلى انخفاض مستوى العُمالة والدخل القومي، إلا في الحالة التي يوجد فيها فجوة تضخمية قبل فرض الضريبة، فيؤدي نقص الإنفاق الخاص على الاستهلاك إلى سد هذه الفجوة، وإزالة الارتفاع التضخمي في الأسعار، يبين الشكل التالي الاستهلاك العام والخاص خلال فترة الدراسة استنادا إلى الجدول رقم (10) الوارد في الملحق رقم (1)

الشكل رقم 12 الاستهلاك العام والخاص خلال فترة الدراسة

الصباحي، حمدي: دراسات في الاقتصاد العام، نظريات المالية العامة والسياسات المالية، مرجع سابق، 1982، ص36.
من الرسم البياني السابق نلاحظ نمو كل من الاستهلاك العام والخاص خلال فترة الدراسة، فالاستهلاك الخاص بلغ في عام 1990 ما مقداره (18.439) مليون ليرة سورية، ليزداد عاماً بعد عام ويصل في عام 2010 بحجم قدره (169.148) مليون ليرة سورية، إذ بلغ متوسط الاستهلاك الخاص خلال فترة الدراسة (73.450) مليون ليرة سورية، وشكل أكثر من (83%) بالمقارنة من إجمالي الاستهلاك، أما الاستهلاك العام فقد بلغ في عام 1990 ما مقداره (3.850) مليون ليرة سورية ليزداد عاماً بعد عام ويصل في عام 2010 بحجم قدره (34.606) مليون ليرة سورية، إذ بلغ متوسط الاستهلاك العام خلال فترة الدراسة (14.423) مليون ليرة سورية، وشكل أكثر من (16%) من إجمالي الاستهلاك بالمقارنة خلال فترة الدراسة.

2. تحليل القطاع الخارجي

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الهامة لأي بلد، فهي تعد أحد الدعامات الأساسية للبناء الاقتصادي والدخل لقومي، وإن وزارة الاقتصاد والتجارة هي المسؤولة عن وضع سياسة التجارة الخارجية، بالتنسيق مع هيئة تخطيط الدولة بما يضمن الإنسجام بين سياسة التجارة والأهداف التنمية للاقتصاد الوطني. إن الهدف الرئيسي للتجارة الخارجية هو تحقيق التوازن الاستراتيجي بين الصادرات والمستوردات، وتحديث القاعدة الإنتاجية المحلية من خلال زيادة القيمة المضافة في الإنتاج والتصنيع، وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وتطوير التبادل الاقتصادي مع الدول العربية والأجنبية، ولهذا سنتوقف عند كل من الصادرات والمستوردات لتوضيح ذلك.

٢-١- الصادرات والمستوردات السلعية السورية: 

لتفتيش الصادرات والمستوردات السلعية في سورية نورد الرسم البياني التالي استناداً إلى الجدول رقم (11) الوارد في الملف رقم (1)، معتمدين في ذلك على بيانات المكتب المركزي للإحصاء المتعلقة بالتجارة الخارجية، وتحليل هيكل الميزان التجاري السلعي، وعلىه فإن هناك اختلاف بسيط عن الأرقام الواردة في تحليل ميزان المدفوعات الصادر عن مصرسل سوريا المركزي بسبب سعر التقليل وجود بعض المواد والسلع المسجلة في ميزان المدفوعات، والتي لا يقوم المكتب المركزي للإحصاء بتسجيلها مثل المنح والهبات ووقود السفن والطائرات والكهرىاء والمياه والسلع المصدرة والذهب غير النقدي.

لكن بعد عام 2003 عاد وضع الصادرات للتحسين.

أما بالنسبة للمستوردات، فقد تحسن وضع المستوردات السورية في عام 2000، حيث ارتفعت من 43.01 مليار ليرة سورية في عام 1999 إلى 187.535 مليار ليرة سورية في عام 2000 لتزداد عاماً بعد عام، ولعل السبب في ذلك يعود إلى التوسع في الإنفاق الحكومي، وزيادة نشاط القطاعات الإنتاجية.
2-2- الصادرات والمستوردات السلعية السورية حسب القطاعين العام والخاص:

لتوضيح واقع الصادرات والمستوردات بحسب القطاع نورد الرسم البياني التالي، استناداً إلى الجدول رقم (12) الوارد في الملحق رقم (1)، علماً أن البيانات الخاصة بالصادرات والمستوردات لكل من القطاعين العام والخاص غير متوفرة للأعوام (1990-1995) وفق مصدر هذه البيانات

الشكل رقم 14 الصادرات والمستوردات السمعية السورية وفق القطاعين العام والخاص


2-3- الصادرات والمستوردات السلعية السورية حسب نوع الاستخدام:

لتوضيح واقع الصادرات والمستوردات وفق نوع استخدام السلع، نورد الرسم البيانيين رقم (15) و (16) استناداً إلى الجدولين (13) و (14) الواردين في الملحق رقم (1) علماً أن البيانات الخاصة بالصادرات والمستوردات السمعية وفق نوع الاستخدام غير متوفرة للأعوام (1990-1993) بحسب مصدر هذه البيانات.
الشكـر رقم 15 الصادرات السلعية السورية وفق نوع الاستخدام خلال فترة الدراسة


أما بالنسبة للمستوردة حسب نوع الاستخدام فإن السلم الوسيطة تأتي في المرتبة الأولى، إذ تشكل ما نسبته بالرغم 60.846% من إجمالي المستوردة السورية خلال فترة الدراسة، لتأتي السلع الرأسمالية في المرتبة الثانية ونسبته 26.044%، ثم سلع الاستهلاك النهائي ما نسبته 13.108%. حيث يقوم القطاع الخاص باستيراد القدر الأعظم من سلع الاستهلاك الوسيط، بما نسبته بالرغم 41.454% خلال فترة الدراسة. أما بالنسبة للأصول الرأسمالية فإن مستوردة القطاع الخاص بلغت بالرغم ما نسبته 16.600% خلال فترة الدراسة. بشكل عام يمكن القول أن صدور قانون...
الاستثمار وتحرير التجارة، زادت مستوردات وصادرات القطاع الخاص بشكل ملحوظ خلال الفترة الأولى، إلا أنه مع بداية الفترة الثانية انخفضت مستوردات وصادرات القطاع الخاص والعام، وذلك بسبب أزمة الركود الاقتصادي وصعوبة توفير أسواق التصدير المناسبة. ولعل الشكل التالي يبين واقع المستوردات السلعية وفق نوع الاستخدام المستوردات السلعية  

![chart]

الشكل رقم 16 المستوردات السلعية السورية وفق نوع الاستخدام خلال فترة الدراسة

3. تحليل القطاع المالي

تعتبر الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسية للسياسة المالية، والتي تعد أحد أهم السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وهي تمثل حجم ونوع تدخل الدولة الاقتصادي وبالرغم من الجدل حول أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي طويل الأجل، إلا أن الكثير من الدراسات الحديثة تؤكد أثر السياسة المالية المتتدة على النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال الكفاءة في توزيع الموارد والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الإجمالي وإعادة توزيع الدخل.

وتتقم الموازنة العامة إلى:

- الإيرادات: والتي تحصل عليها الحكومة من الضرائب، وأرباح شركات القطاع العام، والأصول المملوكة من قبل الدولة، وتعرف أيضًا بأنها مساهمة إلزامية بدون مقابل مباشر، بجري فرضها على الأفراد، والممتلكات، والمؤسسات التجارية بغرض دعم الإنفاق العام.
- النفقات: وهي نفقات جارية واستثمارية تنفقها على المشاريع التنموية.

---

ويُعتبر أحد أهم أهداف السياسة المالية الكفاءة في استخدام الموارد ضمن الموازنة العامة، وتحقيق العدالة من خلال إعادة توزيع الدخل لقومي بما ينسجم مع السياسة الاقتصادية الكلية.

في الحقيقة فقد جرى توضيح التركيب الهيكلي للإيرادات العامة في مبحث سابق "أنواع الضرائب" وذلك تستعرض الآن على التركيب الهيكلي للنفقات، حيث تتبل أعد النفقات العامة في الموازنة العامة للدولة في كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، ويقصد بالإنفاق الجاري الرواتب والأجر والإنفاق الإداري ورواتب الذين العام، أما الإنفاق الاستثماري فيقصد بها الإنفاق على المشاريع التنموية القائمة، أو التي يمكن أن يؤمن لها في البلاد هذا ويعتبر وزارة المالية مسؤولة عن الإنفاق الجاري، وهيئة تخطيط الدولة مسؤولة عن الإنفاق الاستثماري حيث توضع أرقام بناءً على تدبير الإيرادات في وزارة المالية، ومخالفة للمبدأ الاقتصادي في الإنفاق الاستثماري حيث من المفترض تحديد الاحتياجات أولًا، ثم تأمين مصادر الإيرادات، وتوزع الهيئة الاستثمارية على القطاعات وفق توجهات الخطة الخمسية. فيما يلي الرسم البياني الذي يبين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري خلال الفترة 1990-2010 استناداً إلى الجدول رقم (15) الوارد في الملحق رقم (1)

الشكل رقم 17 الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري خلال الفترة 1990-2010

من الرسم البياني السابق نلاحظ انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري قياساً إلى حجم الإنفاق الجاري خلال الفترة 2004 ولغاية 2010 وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تراجع دور الدولة في التدخل في الشأن الاقتصادي، علماً أنه خلال فترة الدراسة ازداد حجم كل من الإنفاق الجاري والاستثماري.

في الحقيقة عندما نتحدث عن الإيرادات والنفقات، فإنه لا بد من أن ننظر في الحديث إلى العجز في الموازنة العامة للدولة، حيث يحقق العجز المالي عندما تزيد نفقات الدولة عن إيراداتها العامة ما
يدفع إلى الاستعانة بالقرود أو الإصدار النقدي لتغطية هذه الزيادة في الإنفاق، وفإن هدف الحكومة هو الإنفاق العام، وتقوم بتغطيته بالإنفاق العام، ولكن عندما تتجاوز النفقات هذه الإيرادات تغطية الإنفاق، وقد وصف الاقتصادي الأمريكي بينجامين فرانكلين بقوله "عندما نعيش حياة جيدة بمضاعفة ديوننا وبيع ممتلكاتنا، مثلما فعلت أمريكا فإنها ستضمن مستوى أدنى من المعيشة للأمريكيين الأفارد، وأنخفاض نفوذ أمريكا وآمنتها في القلوب العالمية".

هذا العجز المالي ناجم عن عجز الموارد العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة بنوعيتي الجارية والاستثمارية، لذلك تلجأ الدولة إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي أو التمويل بالعجز بغية إنجاز أهدافها الاقتصادية والاجتماعية العامة. ولمعرفة واقع العجز في الموازنة العامة في سوريا، نورد الشكل التالي المستخرج من الجدول رقم (16) الوارد في الملحق رقم (1)، والذي يبين بشكل واضح العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة، ومصادر تمويله، علمًا أن البيانات الخاصة بالعجز غير متوفرة للأعوام (1990-1997) ووفق مصدر هذه البيانات.

**الشكل رقم 18** العجز في الموازنة العامة للدولة في سوريا ومصادر التمويل

من الرسوم البيانية السابق نلاحظ وجود عجز في الميزان الكلي على كامل فترة الدراسة بسابع عام 2001، فقد حقق فائضاً وصل إلى (17.094) مليون ليرة سورية، كما نلاحظ أن مصادر التمويل الخارجية لم تكن مستقرة خلال فترة الدراسة (متذبذبة صعودًا وهبوطاً) ولكن بقيم متقاربة وهذا يؤكد سياسة الدولة الحذرة تجاه مصادر التمويل الخارجية الذي هو في الحقيقة جزء من العجز، كما نلاحظ من الجدول أن الدولة تعتمد بشكل متزايد على مصادر التمويل المحلي، ما سبق للمتوافقة على الفرز الصعب.

---

66 بركات، عبد الكريم صادق: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص398.

المصادر، وعدم الاحتفاظ بها لمواجهة الأزمات الاقتصادية، التي قد تتعرض لها البلاد، بالإضافة إلى ذلك مصادر التمويل المحلية هي في الأساس نتيجة عدم إنفاق المبالغ المخصصة للاستثمار، وبالتالي عدم خلق المنافع التي كانت مرجوة من إقرار هذه التفاوتات. أما فيما يتعلق بنسبة كل من القروض الداخلية والخارجية إلى التمويل بالعجز فإن الرسم التالي يوضح ذلك والمستند في بنائه إلى الجدول رقم (16) الوارد في الملحق رقم (1).

الشكل رقم 19 نسبة كل من القروض الداخلية والخارجية إلى التمويل بالعجز

نلاحظ من الرسم السابق انخفاض نسبة القروض الخارجية إلى التمويل بالعجز بشكل واضح بعد عام 2002، لتصل إلى نسبة وقدرها (17.463%) في عام 2010، إلا أن نسبة القروض الداخلية إلى التمويل بالعجز فقد استقرت عند نسبة (79%) بعد عام 2003.

في ختام هذا البحث نكون قد وقفا على واقع الاقتصاد السوري من عدة جوانب لنتقل بعدها إلى دراسة أهم الآثار الاقتصادية للضريبة والرسوم.
ال💰 الاستفادة من الضرائب وال腹泻ات الاقتصادية

البحث استنبث: الضرائب والتغيرات الاقتصادية

لاقصر دور الضرائب في الفكر التقليدي على تأمين الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقات الدولة العامة إلى أن أصبح للضرائب أهداف اقتصادية واجتماعية، بما أن تعرضنا لها بشكل سريغ في مبحث سابق، إلا أننا في هذا المبحث سنحاول توضيح الأثر الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن الضرائب والرسوم في سوريا، بهدف وضع المشرع المالي في صورة ما يجري بعد فرض الضرائب، لأن المشرع المالي والاتفاق مع الحكومة يحدد مطرح الضرائب وقوادها، ومن ثم تسديدها، ولا يهم بشكل كامل بالأثار التي ستجذبها هذه الضرائب أو تلك، كتأثيرها على الإنتاج مثلاً أو الاستثمار، الاستهلاك، الأسعار... لذلك سنتوقف عند هذا الموضوع لتفصيله.

1. الضرائب والإنجاح

قبل أن نوضح أثر الضرائب على الإنتاج، لا بد أن نوضح معنى الإنتاج في البداية، فقد اختفى معناه في الفكر الاقتصادي القديم عن معناه في الفكر الاقتصادي الحديث، إلى أن وصل إلى أنه يعني بكل نشاط الإنسان يؤدي إلى خلق المنافع، أو إلى زيادة قبض إشباع الحاجة الإنسانية، وعلى ذلك فإن الإنتاج يمكن أن يكون نتيجة مادياً أو نتيجة غير مادي، ويقيد بالإنتاج المادي كل عمل يؤدي إلى تغيير شكل المادة، كأن يصنع الإنسان الأثاث من الأشغال، والملاك من القطع والأحذية من الجلد.

أما الإنتاج غير المادي فيقيد به الخدمات كالحالة، التعليم، التجارة...

في الحقيقة تتمثل أهمية الإنتاج في كونه وسيلة لإشباع الحاجات الإنسانية، بالإضافة إلى كونه مصدر الدخل، فالدخل الذي يحصل عليها الأفراد أياً كانت وظائفهم في المجتمع، مصدرها الأساسي هو الإنتاج، فصاحب عناصر الإنتاج الذين كانوا بالعملية الإنتاجية، يحصلون على هذا الإنتاج كل وفق مساهمته في العملية الإنتاجية، حيث تتمثل عناصر الإنتاج في كل مما يلي: العمل، الموارد الطبيعية (الأرض)، رأس المال، التنظيم.

يقصد بالعمل المجهد الجسمي أو الذهني الذي يقوم به الأفراد لإنتاج السلع والخدمات، ويجري قياس عناصر العمل من خلال عدد ساعات العمل، ويحصل العامل على أجر مقابل عمله الذي يحدد بالساعات. أما الموارد الطبيعية (الأرض) فهي تحتوي على العديد من الموارد الطبيعية مثل الأرض الصالحة للزراعة، المياه، المياه، البترول... وكل هذه الموارد الطبيعية يجري استخدامها في العملية
الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات، المختلفة بالتضاور مع عناصر الإنتاج الأخرى كالعمل، رأس المال، التنظيم. في حين يقصد برأس المال مجموعة الأموال التي سبق إنتاجها، والتي تستخدم في عملية الإنتاج، ورأس المال هذا المعنى يتقدم إلى رأس مال ثابت ورأس مال متبادل، أما التنظيم فإنه يمثل بشخص (أو مجموعة من الأشخاص) يكتب بين عناصر الإنتاج، وذلك بهدف إنتاج مجموعة من السلع أو الخدمات، بحيث يتحمل غالباً مخاطر هذه العملية، وغالباً ما يكون الشخص المنظم هو صاحب المشروع ولذلك فهو الذي يتحمل مخاطر المشروع، وهو أيضاً الذي يحصل على الربح الذي يحققه هذا المشروع في حالة نجاحه.

في الحقيقة إن فرض ضريبة مباشرة أو غير مباشرة على أي قطاع إنتاجي، ستؤثر على المنتج بالدرجة الأولى، والمستهلك بالدرجة الثانية، كما أن معدل الضريبة، ودرجة مرونة العرض والطلب يلعبان دوراً مهمًا في تكيف المنتج مع الوضع الجديد بعد فرض الضريبة، فإما أن يتخذ قراره بزيادة الإنتاج أو بخفضه، لأن الضريبة أخذت بالتوران القائم لذلك سيبث في إجراء توازنات جديدة.

لمعرفة تأثير الضريبة على الإنتاج سندرس أثر الضريبة على كل من دخل المنتج ونفقات الإنتاج.

1- الضريبة ودخل المنتج:

إن العالم الإيطالي Bantaleoni هو أول من تناول موضوع الضريبة ودخل المنتج في عام 1887. ومنذ ذلك الحين والعلماء في جدل لم ينتهوا منه إلى رأي قاطع، فالعمل الاقتصادي لا يُقدم عليه صاحبه ما دام لا يوجد عليه بنفع ولا يتحمل المره من الجهود إلا وقت المنتجة التي يستخلصها من عمله، ولهذا فإنه العامل أو المنتج يقرر ويوارز بين المنتجة التي يعود عليه بحصوله على وحدة من الدخل، وبين مشقة الجهود الذي يبذلها في هذا سبيل. وعبارة أخرى فإن المنتج يعني بتساوي المنظمة الحادية لسلعة المنتجة مع ذلك الجهود الحدي للعمل اللازم لإنتاج هذه السلعة ومن ثم يتعين حدوت توازن بين المنظمة الحادية للدخل الذي يحصل عليه المنتج والجهد الحدي الذي يقوم به لتم تلك

فإن فرض ضريبة على دخل المنتج تؤثر بشكل مباشر على عمله ونكون أمام حالتين:

1- رأس المال الثابت: ويتطلب في رأس المال الذي يستخدم في العملية الإنتاجية مرات عديدة دون أن يطلق عليه تغيير مثل الآلات والمباني والعدد والطرق والدرس والجامعات.

2- رأس المال المتحدر: وهو أن المال الذي لا يمكن أن يستمر إلا مرة واحدة في العملية الإنتاجية ويندخل بعد ذلك في تركيب السلعة مثل المواد الأولية كالمقطعي والوقود.

85 كتب، على: الاقتصاد العالمي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009، ص 107-110.
الضريبة تثبط عزيمة المنتج: وفق هذه النظرية فإن المنتج (المكلف) الذي انخفض دخله بمقدار الضريبة (خاصة ذات النسب العالية) سيتعافى عن العمل، ولن يبذل المزيد من الجهد لزيادة الإنتاج، لأن المنفعة من الجهد تنقص كما أزدادت مشقة العمل.

الضريبة تشل عزيمة المنتج: وفق هذه النظرية فإن المنتج (المكلف) الذي انخفض دخله بمقدار الضريبة يسعى من جديد لتغيير النقص الحاصل في دخله الصافي، فيضطر لشراء مواد أولية إضافية، ويد عاملة جديدة أو إضافية من أجل زيادة الإنتاج، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل الصافي للمنتج، لكن من الجدير بالذكر أن يجب أن تكون زيادة في الضريبة طفيفة، لأنه بعد حد معين يفوق الجهد الذي يبذله المنتج المنفعة التي سيحصل عليها، وستكون النتيجة عكسية.

إن قرار المنتج بزيادة الإنتاج أو تخفيضه، يدل على وجود أثر واضح للضريبة المفروضة، ويشترط للعمل بهاتين الحالتين أن تكون الضريبة إما مبلغًا محدداً على سلعة وليكن (50 لس) على كل سلعة ينتجها المنتج أو نسبة من السعر 5% مثلاً عندما يسعى المنتج لزيادة الإنتاج بهدف التعويض، أما إذا كانت الضريبة تساعد إضافة أن مفعول هاتين الحالتين ينتهي لأنها سوف تطال كل ما سي rencont المنتج عند زيادة، وما أن المصارف أصبحت تفرض بشكل صاصي على الدخول، وتفرض بشكل تصاصي على السلع إذا كانت غير مباشرة، وتفرض كنسبة مئوية في حال ضريبة القيمة المضافة.

فإن المنتج لن يستطيع زيادة الإنتاج عند فرض ضريبة جديدة، كما لن يستطيع أي منتج الإخلال بالتوافر المثالي لهذه السلع، بل عليه إعادة دراسة الطاقة الإنتاجية للآلات (وتوظيف عمال جدد) وجميع هذه الإجراءات تحتاج للدراسة والمقارنة بين الأرباح الممكنة أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك فإن مرونة العرض والطلب، تلعب دورًا هاماً في اتخاذ قرار الزيادة، فإذا كانت السلعة تتمتع بمرونة الطلبات، فإن المستهلكين سيتوجهون لسلع أخرى، وإذا كانت السلعة لا تتمتع بالعرض المرنم فسيخسر المنتج لأن إنتاجه سوف يأتي دفعًا واحدًا. إلا أنه من الجدير بالذكر أنه قد يكون الهدف من فرض ضريبة جديدة على هذا القطاع هو الحد من تطوير أي فرضت عليه دون غيره من القطاعات الأخرى لذلك لا يستطيع المنتج زيادة الإنتاج لأنه سوف يقع في الخسارة حتمًأ استنادًا لرغبة المشرع. 

1-2- الضريبة ونفقات الإنتاج: تؤدي الضريبة في جميع الأحوال إلى ارتفاع الأسعار لذلك يجب التمييز بين حالتين:

- عدم الاحتكار (سيادة المنافسة الحرة): في هذه الحالة يحدد السعر بفضل قوى السوق (العرض والطلب ودرجة مرونة كل منهما)، ولذلك فإن المنتج لا يستطيع التأثير على السعر في هذه الحالة، كما لا يستطيع تعويض ما دفعه من ضريبة عن طريق زيادة ثمن البيع عن المستوى السائد في السوق ولذلك في هذه الحالة يقع أثر الضريبة على الربح في النواحي التالية:

  - ينقص الربح إذا كان المنتج يحقق ربح غير عادي نظراً لأن متوسط النفقة لديه أقل من المتوسط السائد في الصناعة.
  - لا ربح ولا خسارة إذا كان المشروع يحقق أرباحاً عادية.
  - خسارة إذا كان المشروع يحقق أرباحاً أقل من الأرباح العادية، وكان مقدار الضريبة يزيد على مقدار الربح.

ولذا فإن فرض ضريبة جديدة على الإنتاج في ظل المنافسة الكاملة، يعني أن المنتج سوف يزيد الأسعار بمقدار الضريبة، وسوف تزداد النفقة المتوسطة والنفقة الحدية كما في الشكل التالي:

60 الصباحي، حمدي: دراسات في الاقتصاد العام، نظرية المالية العامة والسياسات المالية، مرجع سابق، ص132-143.
الشكـٌ رقم 20 أثر الضريبة على الإنتاج

يتين لنا من الشكل أعلاه أن التوازن يتم في النقطة (ن) قبل ضرـٌة الـٌدوة وهي تـٌم نـٌطة نقاط تقاطع منحنى النـٌقة المتوسطة (م ن م) مع منحنى النـٌقة الحـٌدية (م ن ح)، وعند هذه النـٌطة يشكـٌ السـٌر فيكون (م س) والكميات (م ك)؛ لكن بعد ضرـٌة الـٌدوة سيرتقـٌ مستوى كل من النـٌقة المتوسطة والحدود بمقدار ضرـٌة الـٌدوة إلى المستوى (م ن م) و (م ن ح) لـٌتقاطعا في النقطة (ن) فـٌترتقـٌ الأسـٌر من (م س) إلى (م س) وتنخفض كمـٌات الإنتاج إلى (م ك) و (م ك)؛ ولذلك من يحقق ربحاً عادياً تجعله الـٌدوة دون ربح أو خسارة، ومن يحقق ربحاً أعلى من الربح العادي يبقى لديه أرباح، إلا أن الـٌدوة تخفض من أرباحه، ومن لديه ربح أقل من الربح العادي سيكون لديه خسارة لذلك تنخفض كمـٌات الإنتاج، وهذا بداية تشكـٌل الاحتكاـٌر، فالـٌترـٌن لـٌها المرحلة يجري عند مستوى متكرر من الضرـٌات.

الاحتكاـٌر: إن كل منتج احتكاري في هذه الحالة يسعى بكل ما يملك من إمكانيات الوصول إلى أعلى درجات الربح، محدداً نقاط توازنه بين النـٌقة الحـٌدية والنـٌقة المتوسطة، ولا يترك مجالاً لأي تـٌن في الأرباح أي يعمل بكل طاقته وإمكانياته، لكن في حال فرضت الدولة ضرـٌات جديـٌدة على المنتجين الاحتكاـٌرين، فإـٌنا أمام حالتين يحددهما مستوى الطلب على السلع التي فرضت عليها الـٌدوة:
- الطلب مرن على هذه السلع: في هذه الحالة فإن المستهلك سيتحول لاستهلاك سلع أخرى، أو قد ينقص من استهلاكه لهذه السلعة، لذلك يقبل المنتج في هذه الحالة استمرار الأسعار على ما كانت عليه قبل فرض الضريبة، ويتحمل الضريبة بالكامل، وتخفف بذلك أرباحه بمقدار الضريبة.

- الطلب غير مرن على هذه السلع: في هذه الحالة فإن المستهلك لن ينكم من التحول إلى سلع أخرى عند ارتفاع الأسعار، لذلك يقوم المنتج برفع السعر بمقدار الضريبة، وبتيت كميات الانتاج على حالياً، ويبقى التوازن قائماً على ما هو عليه قبل فرض الضريبة.

في هذه الحالة لا بد من الإشارة إلى أنه في حالة الاحتكار الصرف (منافسة القلعة) فإن المنتج لا يرفع السعر بمقدار الضريبة بل يجد فرض الضريبة مناسبة لرفع أرباحه أيضاً، وتحصل هذه الحالة في الدول النامية عند رفع أسعار المحروقات أو ما شابه.

وينظر على الواقع السوري في دراسة أثر الضريبة على الإنتاج، يمكن القول أن حصيلة الضرائب غير المباشرة ازدادت خلال الفترة 1990-2010 بمعدل نمو سنوي وسطي قدره (12.860%)، ويرجع هذا إلى الزيادات المستمرة في رفع أسعار المحروقات، والإسمدة، والأسمنت، والمشتقات النفطية الأخرى، ففي عام 2008 تضاعف سعر لتر المازوت الذي يشكل المادة الرئيسية في الصناعة السورية من (7.5 ل.س) إلى (25 ل.س) أي بنسبة حوالي 233%، ما أدى إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في الأسعار، أثرت على القطاعات وفروع الاقتصاد الوطني، فقد ارتفعت أسعار الخبز، المعجنات، الحلويات، أجور النقل، المواد الغذائية، مواد البناء، المنتجات الزراعية وغيرها فانعكس الأمر سلباً على الاستهلاك، أي أن الأفراد قد خفضوا من استهلاكهم من هذه السلع فالضريبة غير المباشرة التي فرضتها الدولة على المحروقات كمادة أولية، قد ساهمت برفع تكاليف الصناعة السورية، فلم يستطيع الطلب استهلاك هذه السلع، فتراجع في مواجهة العرض وكانت بداية لمواجهة الزكود الاقتصادي، وانخفاض الإنتاج وحدود البطالة في صفوف العمال. هذا وإن المنتجين الذين قاموا بزيادة أسعار منتجاتهم نتيجة تقلبات الأسعار اعتبروا أنفسهم أنهم حققوا أرباحاً إضافية يمكن توظيفها من جديد، إما عن طريق توسيع المصنع، أو إدخال تكنولوجيا جديدة، لكنهم ونتيجة لتقلص الطلبات لم يستطيعوا إنتاجهم، واحتفظوا بالأرباح سائدة في صناديقهم أو في المصارف، مما أدى إلى
نقص آخر في الطلب، وبما أن العرض قد توقف عند حد سد الحاجات القائمة، فقد ظهرت بوادر الركود الاقتصادي، وبما أن المستثمرين لم يوظفوا تلك الأرباح فقد ترقب على ذلك ظهور البطالة أيضاً، أي أن المنتجين قد ساهموا بشكل مباشر في نقص الطلب نتيجة امتصاص القوة الشرائية عن طريق رفع السعر، وساهموا في زيادة البطالة نتيجة تخفيض حجم الاستثمارات الإنتاجية، الأمر الذي سيترتب عليه انخفاض مستوى الدخول. إن هذه الأرباح التي حققت المنتجون لم تكن في صالحهم من جهة، ولا في مصلحة المجتمع من جهة أخرى، لأنها أدت إلى حدوث الركود والبطالة في الاقتصاد السوري.

2. الضريبة والاستثمار

لقد سبق ووضحنا في المبحث السابق التركيب الهيكلي للاستهلاك لنتنقل الآن ونوضح أثر الضريبة على الاستهلاك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 21 أثر الضريبة على مستوى العمالة والدخل القومي والاستهلاك الكلي

بतين لنا من الشكل السابق أن التوازن لمستوى العمالة والدخل القومي وقبل فرض الضريبة يجري عند النقطة (ت) نقطة تقاطع المنحنى الإنفاق الكلي مع خط الزاوية 45 الممثل للعرض الكلي ويساوي م د، أما بعد فرض الضريبة فنلاحظ انخفاض حجم الاستهلاك الخاص بمقدار الضريبة من المنحنى (س) إلى المنحنى (س)، وعلى فرض بقاء الاستثمار الخاص والإنفاق العام على حالهما، فإن حجم

* الإنتاج الكلي وهو عبارة عن الاستهلاك الخاص + الاستثمار الخاص + الإنفاق العام.
الإنفاؼ الكلي سيتقلب مع خط الزاوية 45 (العرض الكلي) في نقطة جديدة هي (ب)، حيث تشير هذه النقطة لانخفاض حجم الدخل وحجم العمالية من (د) إلى (م)، لذلك يمكن القول أن زيادة حجم الضرائب ستؤثر على الاستهلاك كمتحور اقتصادي ويتأثر به كل مما يلي:

- انخفاض حجم الدخل القومي الصافي، الذي هو نتاج المنشآت والأفراد في الاقتصاد.
- انخفاض حجم العمالية، لأن انخفاض الاستهلاك سيؤدي لانخفاض الطلب، ومن ثم ينخفض العرض وتزداد البطالة.
- انخفاض حجم الإنفاؼ الكمي من النقطة (د) إلى النقطة (بَ) ليعبر عن تسريح العمالة أيضاً.

وبنظرية الواقع السوري لأثر الضريبة على الاستهلاك الكلي، ومستوى الدخل، والعملية نحن أرقام الجدول رقم (17) الوارد في الملحق رقم (1)، إذ أن القاعدة تقول إذا كان النظام الضريبي يعتمد بشكل كبير على الضرائب المباشرة فإن الضرائب تتبع في معدل نموها وتطورها على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما إذا كان النظام الضريبي يعتمد على الضرائب غير المباشرة وخاصة على ضرائب الاستهلاك فإن الارتباط بزيادة الناتج يكون أقل درجة من الحالة الأولى، لكنه بشكل عام يجب أن ترتبط الضرائب ببعض النمو الناتج لأنه يعبر عن الحالة الاقتصادية السائدة.

من الجدول المذكور نلاحظ تزايد حصيلة الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم عاماً بعد عام خلال فترة الدراسة، بمعدل نمو سنوي وسطي قدره (13.902%)، في حين تزايد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل نمو سنوي وسطي قدره (12.598%)، أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد نما بمعدل سنوي وسطي قدره (7.091%). إلا أنه ورغبنا منا في الحصول على نتائج أكثر دقة قمنا بتقسيم فترة الدراسة الممتدة عشرين عاماً، إلى أربع فترات زمنية، مدة كل فترة خمس سنوات وذلك وفق ما يلي:
الجدول رقم 4 معدلات النمو السنوية الوسطية لكل من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية والثابتة) والاستهلاك مع إجمالي الضرائب والرسوم خلال فترات الدراسة

<table>
<thead>
<tr>
<th>البيان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>معدل النمو السنوي الوسطي لإجمالي الضرائب والرسوم</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل النمو السنوي الوسطي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل النمو السنوي الوسطي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل نمو الاستهلاك</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: إعداد الباحثة

من الجدول السابق نلاحظ أن معدل النمو السنوي الوسطي للضرائب كان أكبر من معدل النمو السنوي الوسطي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية باستثناء الفترة الرابعة وقد كان الفرق على النحو التالي:

- 1.574% للفترة الأولى، 2.309% للفترة الثانية، 5.427% للفترة الثالثة، 4.094% للفترة الرابعة
- 5.172% للفترة الأولى، 1.729% للفترة الثانية، 5.204% للفترة الثالثة، 4.303% للفترة الرابعة

ولعل مرد هذه الفروقات يعود إلى احتمال تمول الدولة لعجز الضرائب من خلال الاقتراض من المصرف المركزي، كما نلاحظ أن معدل النمو السنوي الوسطي لإجمالي الضرائب والرسوم كان أكبر من معدل النمو السنوي الوسطي للاستهلاك في جميع فترات الدراسة وقد كان الفرق على النحو التالي:

- 14.3% للفترة الأولى، 2.741% للفترة الثانية، 9.125% للفترة الثالثة، 9.359% للفترة الرابعة

بشكل عام يمكن القول أن معدل نمو الضرائب أكثر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية والثابتة)، ولذلك يمكن أن نتساءل كيف تزداد الضرائب في وقت يلاحظ فيه تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي؟

والعودة إلى الجدول رقم (4) يمكن أن نستنتج ما يلي:
• توجد علاقة ارتباطية ضعيفة وطردية بين معدل نمو الضرائب ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث بلغت (0.016) باحتمال ثقة قدره 0.95، وهي ليست ذات دلالة معنوية.
• توجد علاقة ارتباطية ضعيفة وعكسية بين معدل نمو الضرائب ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، حيث بلغت (0.245) باحتمال ثقة قدره 0.95 وهي ليست ذات دلالة معنوية.
• توجد علاقة ارتباطية ضعيفة وعكسية بين معدل نمو الضرائب ومعدل نمو الاستيلاب، حيث بلغت (0.300) باحتمال ثقة قدره 0.95 وهي ليست ذات دلالة معنوية.

بلاحظ من خلال هذه العلاقات الثلاث عدم وجود أي علاقة بين معدل نمو الضرائب ومعدل نمو كل من الناتج والاستييلاب ويمكن تفسير عدم الارتباط نظراً لأعداد النظام الضريبي السوري على ضرائب القطاع العام، أكثر من الاعتماد على ضرائب القطاع الخاص.61


بشكل عام يمكن القول أن هذه المعدلات منخفضة مقارنة مع الدول الأخرى، والسبب العلاجية تتراوح بين (25% - 35%)، لكن بما أن الاقتصاد السوري يمر بمرحلة ركود اقتصادي، لذلك تعتبر معدلات الضرائب للاستييلاب مرتفعة وتبين أن تنخفض إلى أقل من ذلك لتشجيع على زيادة الاستييلاب بدلاً من أن تؤثر عليه.

تبين هذه الدراسة أن العلاقة بين إجمالي الاستييلاب وإجمالي الضرائب هي علاقة قوية جداً وطردية، لكن في الحقيقة يفترض أن تكون العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة عكسية، ولعل السبب في كونها علاقة طردية، إما عدم دقة الإحصاءات الرسمية، أو عدم مرونة الاستييلاب تجاه الضريبة، فهناك كتعان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، مرجع سابق، 2003، ص 69.
العديد من السلع والتالي إذا فرضت ضريبة مرتفعة عليها فإن المواطن سيشترثها لكونها أساسية للاستمرار حياة.

3. الضريبة والإدخار والاستثمار

لقد سبق ووضحتنا في المبحث السابق التركيب الهيكلي للاستثمار، والآن سنوضح أثر الضريبة في تنظيم عملية التراكم الرأسمالي، وتوبيه التوظيفات الرأسمالية نحو القطاعات الاقتصادية المرغوب في تشطتها، ولتوضيح أثر الضريبة على كل من الإدخار والاستثمار نورد الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 22 العلاقة بين الضريبة والإدخار والاستثمار

إن نقاط تحول منحنى الإدخار مع منحنى الاستثمار يقابلها مستوى محدد من الدخل حيث نفترض في هذه الحالة أن الإدخار والاستثمار يوزع بشكل مباشر على مستوى الدخل فإذا أفترضنا أن المبالغ الاستثمارية تبلغ 20 مليار ليرة سورية فإن النقاط التي يتقاطع بينها منحنى الاستهلاك مع منحنى الاستثمار تكون النقطة ت1، وبシャルها كمية دخل تبلغ 330 مليار ليرة سورية، أما إذا زادت كمية المدخولات فإنه سيؤدي إلى زيادة كمية الاستثمار وبالتالي فإن المنحنى سيتقاطع مع المنحنى الاستهلاك إلى النقطة T2، والتي يقابلها دخل يبلغ 360 مليار ليرة سورية، لكن في حال فرضت الدولة ضريبة جديدة أو رفعت سعر ضريبة مفروضة سابقاً فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض كمية المدخولات (كما سبق وذكرنا في الضريبة والاستهلاك)، والتي بدورها ستؤدي إلى انخفاض كمية الاستثمار، فإذا فرضنا أن كمية المدخولات انخفضت إلى 15 مليار ليرة سورية فإن النقاط التي سيتقاطع عندها المنحنين هي النقطة
ت، والتي يقابلها دخل يبلغ 320 مليار ليرة سورية، وبعبارة أخرى فإن الضريبة تؤثر بشكل مباشر على الإدخار والذي بدوره يؤثر على الاستثمار. ونظرة على الواقع السوري نورد الرسم البياني التالي الذي يبين معدل نمو كل من إجمالي الضرائب وإجمال التكوين الرأسمالي خلال فترة الدراسة من عام 1991-2010. علمًا أن هذا الرسم مستند إلى الجدول رقم (18) الوارد في الملحق رقم (1).

الشكل رقم 23: الرسم البياني السابق نلاحظ عدم وجود الانسجام بين معدل نمو إجمالي الضرائب ومعدل نمو إجمال التكوين الرأسمالي، والبيانات في الدراسة تؤكد ذلك. في عام 2010 حققت الضرائب معدل نمو وقدره (15.703%) في حين كان معدل نمو إجمالي التكوين الرأسمالي (15.676%) وهو أعلى من معدل نمو الضرائب. أما في عام 2008 فقد نمت الضرائب بمعدل قدره (7.627%)، في حين كان معدل نمو إجمالي التكوين الرأسمالي (10.627%). في عام 1999 فقد حققت الضرائب معدل نمو وقدره (5.380%). ونلاحظ أن الإيرادات الضريبية ليس لها أي دور في تمويل الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك نلاحظ في أعداد أخرى أن مجمل تكوين رأس المال الثابت حقق معدلات نمو مرتفعة رغم انخفاض معدل نمو الضرائب، ففي عام 1992 حقق مجمل تكوين رأس المال الثابت معدل نمو وقدره (5.808%)، وفي عام 2001 فقد حقق مجمل تكوين رأس المال الثابت معدل نمو وقدره (6.090%)، أما في عام 1999 فقد حقق معدل نمو الضرائب (26.951%)، في حين كان معدل نمو الضرائب في هذا العام (6.090%)، في حين كان معدل نمو الضرائب في هذا العام (36.103%) ونلاحظ أن الضرائب لم تكن أداة فعالة في زيادة مجمل التكوين الرأسمالي.
تقييم الاستثمار:

النمو الاستثماري في الاقتصاد الوطني يعتمد على العديد من المصادر المختلفة. تشمل هذه المصادر الإصدار النقدي الجديد، الاقتراض المصرف المركزي، ومصادر أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن تغطية القطاع الخاص، بغية زيادة معدلات النمو الاقتصادي، يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار في القطاعات المختلفة. ومع ذلك، فإن نمو الاستثمار الخاص لا يكفي لنمو الاقتصاد الوطني، لذا يجب على الحكومة تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، بالإضافة إلى توافر عوامل أخرى، مثل التعليم والترفيه، للخطوة نحو تزايد الاستثمار.

(18) الوارد في الملحق رقم (1) من خلال الرسم التالي:

الشكل رقم 24: نسبة الضرائب إلى كل من الإدخار والاستثمار

من الرسم البياني السابق، نلاحظ أن نسبة الضرائب إلى الإدخار لم تكن مستقرة خلال فترة الدراسة، فمرة تزداد، مرة تنخفض. حيث بلغت الضرائب نسبة 133٪ من حجم الإدخار في عام 1991، ثم تراجعت لتصل إلى 43٪ في عام 1995، ثم أخذت بالتزايد حتى وصلت إلى 89٪. في عام 1999، بدأت بالانخفاض لمدة عامين، لتزداد بعد ذلك في عام 2003 وتحمل إلى نسبة 93٪ في عام 2005، ثم تبادل بالانخفاض ثم بالإزدياد. ولفترة فإن انسحاب حجم الإدخار في بعض السنوات هو حالة الجمود الاقتصادي في سورية، بالإضافة إلى خروج الرسوم والمصادر من سورية، أما ارتفاع حجم الإدخار فيعود إلى التركيز على تشجيع الاستثمار، نظرًا لما له من أهمية.

62 غنور، غسان: الإربادات الضريبية في سورية ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009، ص. 143.
باللغة على النمو والتنمية في هذا البلد، وله العلاقة بين الضرائب والاستثمار أكثر وضوحاً حيث انخفضت الضرائب إلى الاستثمار في السنوات الأولى حتى عام 1994، وتصلى إلى نسبة 26%، لتردود بعد ذلك عاماً بعد عام، وتصلى إلى 66% في عام 2002، ثم أخذت تتراوح زيادة ونقصاً بشيء بسيط حتى عام 2007، لتردود زيادة ملموسة في عام 2008، وتستمر بالزيادة فيما بعد. في الحقيقة إن انخفاض حجم الاستثمار في بعض الأعوا في بعض الأعوا، يعود إلى عدم توافر المناخ المناسب، وعدم توفر الخدمات اللازمة لتشجيع الاستثمار، لكن بشكل عام نستطيع القول أن العلاقة بين الضرائب والاستثمار خلال فترة زمنية محددة لا تظهر علاقة واضحة، لأن الدولة تشجع بعض الشركات بالإعفاءات، وتلزم بعضها الآخر بدفع الضرائب، نظرًا لخشوعها للضرائب بعد انتهاء فترة الإعفاء، لكنه بشكل عام يمكن القول بأن: الضرائب يمكن أن تتجاوز الاستثمار، لأن نسبة كبيرة للناتج المحلي، وكذلك الاستثمار بشكل نسبة كبيرة للناتج المحلي، فقد تتساوى الضرائب مع الاستثمار وقد يسبق أحياناً الآخر، وذلك وفق ظروف الحالة الاقتصادية، لكنه في ظل ظروف الدول النامية وظروف سورية بشكل خاص، يمكن أن تتجاوز معدل نمو الاستثمار معدل نمو الضرائب، بحيث يجب أن تصل الاستثمارات إلى 25% إلى 30% من الناتج، وضريبة يجب أن تصل إلى 20% إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك للإبلاغ عن حالة الركود. أما في حالات الركود فيمكن للضرائب أن تتجاوز الاستثمار، بحيث يساهم ذلك في زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.  

4. الغرابة والنمو الاقتصادي

قبل أن نوضح أثر الضرائب على النمو الاقتصادي، لا بد أن نذكر أن النمو يختلف عن التنمية، فالنظريات الاقتصادية ميزت في الأونة الأخيرة بين النمو والتنمية، فالنمو هو "التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي". أما التنمية فهي "مفهوم يشمل النمو، والتوزيع، والتغيرات الهيكليّة، التي تستهدف تطوير مستوى الحياة للشطر الأعظم من عامة الناس". فالتنمية تتضمن تغييرات جذرية شاملة في الاقتصاد والمجتمع حيث تؤدي لتطوير العادات والتقليдей، وأنتاجيات الإنتاج والتوظيع، والتبادل...

63 كنعان، علي: المالية العامة والاقتصاد المالي، مرجع سابق، 2003، ص 72-73.

64 جوستوفي، جيمس: ريجارد استروب الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1988، ص 581.
في الاقتصاد الوطني. بما أننا نناقش أثر الضريبة على النمو، فإننا سنبحث في مصادر النمو والتي تتمثل فيما يلي:

- الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، فكلما زاد حجم الاستثمار في الآلات والتجهيزات كلما نما وتطور رأس المال المادي، وبالمقابل لا يمكن إدارة هذه الآلات وتشغيلها دون العملاء والخبراء والمهندسين، لذلك يتوجب على الدولة زيادة حجم الإنفاق على الجامعات والمعاهد التكنولوجية والتأهيل والتدريب بهدف رفع سويا العمال.

- توفر المدخرات اللازمة للاستثمار، فالدول المتقدمة توفر لديها هذه الإمكانيات، في حين تعمد الدول النامية على الاقتراض الخارجي، بهدف توفير المدخرات اللازمة للاستثمار الوطني.

- التخطيط الاستراتيجي: إن رسم خطة إستراتيجية لتنمية وتطوير البلاد تعتبر النقطة الأهم في الانطلاق إذ لا يمكن انجاز التنمية أو حتى النمو بدون تخطيط مسبق.

- دور متميز للدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وخير دليل على ذلك ما فعلته دول جنوب شرق آسيا، حيث أخذت الدولة مكانة هامة، وباشرت بالاستثمار في البنية التحتية، وإقامة المصانع وتبعها القطاع الخاص، حيث انتقلت هذه الدول من دول فقيرة إلى دول غنية.

- إذا توافر الموارد الطبيعية لا يعتبر شرطاً أو مصدراً هاماً للنمو، لكنه إذا ما توافرت هذه الموارد فإناها تساعد على الاستثمار وتشجيع الإنتاج.

الرسم البياني التالي لأثر الضريبة على النمو الاقتصادي
الشکى رقم 25 العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي

من الشکى السابق، نلاحظ أن الاستثمار يتلاقع مع العرض الكلی عند النقطة T وبالتالي فإن م؛ يتمثل الإنتاج، ولكن عند تسیع الاستثمار والتضطری، فنین سيؤدى إلى زيادة الإنتاج، ونما أن الطلب يتزايد لیواجه العرض الجديد، فإن معدل النمو الاقتصادی يتزايد سنویاً حيث ازداد الإنتاج من م; إلى م دق، ولكن إذا قامت الدولة بفرض ضرائب جديدة، أو رفع أسعار ضرائب مفروضة سابقاً، سواء أكانت ضرائب على الدخل أم ضرائب على السلع، فإن كل منتج أو جميع المنتجين وأصحاب الدخول سوف يعيدون حساباتهم، وسيكون الدخائر أول ضحايا الضرائب، حيث سينخفض حجم الاستهلاك، وينخفض معه حجم الطلب الكلی. في الحقيقة إن أثر الضريبة على النمو الاقتصادی يكون كبيراً، لذلك يتوجب على الدولة عند فرض الضرائب، أو رفع أسعار الضرائب القائمة، أن تدرس آثار الضرائب، فإن كانت إيجابیة يمكن رفع أسعار الضرائب، وأن كانت سلبیة فيجب عدم رفع الضريبة. وقد سبق ووضحنا واقع النمو الاقتصادی السوري في المبحث السابق.
5. أثر الضريبة على الأسعار والتضخم

لاشك أن التضخم أصبح معرفاً لدى الكثير منا على أنه ظاهرة اقتصادية مألوفة تتمثل في فدان العملة لقوتها الشرائية، لكن إميل جام عرف التضخم على أنه تصلف "حركة صعودية للأسعار"، تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة ال abruptly، أما المدرسة الكينزية، فقد عرفت التضخم على أنه: زيادة في الطلب الكلي عن كمية المنتجات الكلية الحقيقية، التي يستطيع الجهاز الإنتاجي إنتاجها، عند مستوى التشغيل الكامل، مما يؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار.  

وإضافةً إلى التعريفين السابقين، يمكن القول أن التضخم ينتج عن الأسباب التالية:

5-1- الأسباب النقدية: تعد الأسباب النقدية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التضخم وتجلى في النقطة التالية:
- زيادة الإصدار النقدي لطلبية طلب الحكومة في تمويل عجز الموازنة العامة، ما يؤدي لارتفاع الأسعار
- سرعة التداول النقدي: تنشأ هذه الحالة عندما يتفاعل المستثمرون بقدوة حالة الإزدهار، فيخرجون مدخراتهم ويوظفونها في الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل، وزيادة الطلب الكلي.
- توسع المصارف في الإقراض: فالقرض المنوحة تتحول إلى طلب استثماري أو استهلاكي فيزياد الطلب الكلي، بما أن العرض غير قادر على تلبية احتياجات الطلب، فإن الأسعار تزداد في هذه الحالة.

5-2- الأسباب المالية: تتمثل الأسباب المالية في عاملين أساسيين:
- زيادة حجم الإنفاق الجاري: لأن زيادة حجم الإنفاق الاستثماري، يؤدي لزيادة الطلب، بينما زيادة حجم الإنفاق الجاري، يؤدي لزيادة حجم الطلب، ما يؤدي لارتفاع الأسعار.
- الأسباب الهيكليّة: إن عدم التوازن بين الطلب والعرض، يؤدي للعديد من الأمراض الاقتصادية، فإذا ازداد الطلب لسبب ما، فإن العرض يتوجب عليه الزيادة لمواجهة الطلب.

لكن هناك أمورًا عديدة تمنع العرض من الزيادة، مثل عدم وجود الآلات، أو العمالة الماهرة، ...

66 مرف، كمال: النقد والتصريف، منشورات جامعة دمشق، 1993، ص.206.
أو المواد الأولية، حيث يقف المستثمرون عاجزين عن تحقيق الزيادة في العرض (الإنتاج) لذلك ترتفع الأسعار.

إنما سبق ذكره تمثل أسباب التضخم، لكن السؤال الذي يطرح نفسه ما هو دور الضرائب في هذه الحالة؟ هل ترفع الدولة معدلات الضرائب أم تخفضها؟ وما هو أثرها على التضخم؟

لمعرفة ذلك نورد الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 26 العلاقة بين الضريبة والأسعار والتضخم

من الشكل السابق، نجد أن المستوى التوزني للدخل يتحدد عند النقطة ت، نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي مع العرض الكلي التي تُحدد الدخل عند د1، وإن أي مستوى يفوق د1 سيساعده المنظمين لزيادة الإنتاج، فإن لم يستطع المنتجون زيادة الإنتاج، سوف تظهر الفجوة التضخيمية الممثلة بالمستقيم (أ) ومقدارها سيتعادل الزيادة بين الطلب الأول والثاني، أما إذا انخفض حجم الطلب عن نقطة التوازن فان الدخل سينخفض إلى د3، وسوف تظهر الفجوة الانكماشية، ومقدارها أيضاً سيتعادل الزيادة بين الطلب الأول والثاني.

في الحقيقة إن أحد أسباب التضخم هو زيادة الإنفاق العام، وزيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الدخل، في حين أن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيف الدخل، وحصول فجوة انكماشية، ولهذا بما أن الضريبة متغير اقتصادي تابع للدخل، يجب أن نتحرك باتجاهات متوازنة، تدعم وتؤكد توجهات الدولة
للمعالجة حالة معينة، أما إذا كانت توجهات الضريبة بدون هدف، فإنها إذا أن تؤدي للانكماش إذا كانت مرتفعة، أو تؤدي للتضخم إذا كانت منخفضة.

وبنظرية على الواقع السوري نورد الرسم البياني التالي والمستخرج من الجدول رقم (19) الوارد في الملحق رقم (1).

الشكل رقم 27 معدل التضخم خلال فترة الدراسة.

من الرسم البياني السابق نلاحظ أن معدل التضخم في سورية أخذ ارتفاعاً وانخفاضاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، حيث بلغ معدل التضخم بالمتوسط خلال فترة الدراسة (7.170 %)، إلا أنه في هذه الأعوام 93-98-2002-2009، كان معدل التضخم سالباً، وهذا يدل على أن أسعار سنة الأساس أعلى بكثير من أسعارها الجارية، خاصة أسعار النفط، فقد بلغ في عام 1991 (41.065 %) لينخفض انخفاضاً ملحوظاً في كل من عامي 1992 و1993 ليصل إلى (5.119 %) و (19.462 -%) على التوالي، ثم يعاود الارتفاع والانخفاض في الأعوام المتتالية، لكن ما نستطيع قوله أن معدل التضخم المقبول والمقبول والمتوقع وجوده يكون صغير المقدار وقد لا يتجاوز نصفاً في المائة أو واحداً في المائة في العام، عندما يكون الوضع الاقتصادي للبلد سليماً وصحيحاً، علمًا بأن تضخماً في حدود 1-2 % لا يمكن اعتباره نذير سوء، ولكن في حالة تجاوز معدل التضخم لهذا المعدل فإن هذا يعني وجود خلل اقتصادي كبير، وهذا ما نلاحظه في كثير من الأعوام خلال فترة الدراسة، إذ تتعالج الحكومة العجز في ميزانيتها بطباعة مزيد من الأوراق النقدية، وهذا يرفع الأسعار لأن النقد المتواجد هي قيمة السلع والبضائع الموجودة، فكلما زاد النقد بدون زيادة في كمية البضائع سيكون ارتفاع الأسعار أمرًا لا مفر منه.
6. الآثار الاجتماعية للضرائب

تأثر الضريبة على الطبقات الاجتماعية في أي مجتمع، لكونها تؤثر على الدخل والاستهلاك وتختفي الإدار، ولذلك تسعى جميع الدول قبل فرض الضرائب غير المباشرة إلى التعرف على مستويات الدخل ومستويات الأسعار إذا كانت مستويات الدخول مرتفعة كما في الدول المتقدمة، يعمدون لفرض هذه الضرائب، والمقابل إذا كانت الدخول منتهية، تلجأ الحكومات للضرائب المباشرة، إلا أنه بشكل عام كل مجتمع يحتوي على طبقتين أساسيتين (الفقراء والأغنياء) وفي الحالات التي يظهر فيها الرواج والازدهار الاقتصادي، ويزداد الدخل القومي تستفيد بعض أفراد الطبقة الفقيرة فتظهر الطبقة الوسطى، والتي تضم عادة الشريحة المتقدمة من كبار الموظفين والمعلمين والأطباء والمهندسين وكافة أفراد الامن الفكري، لكن الراكد يصرف ثانوي بـأفراد هذه الطبقة فيبط القسم الأعظم كطبقة الفقراء، ويبقى قسم منها في عداد الطبقة الوسطى، وعلى كل حال فإن وجود طبقة وسطى مرهون بـباعة توزيع الدخل، أما الطبقة الفقيرة فقد العمالة وذوي الدخل المحدود وصغار الفلاحين والفقراء والعاطلين عن العمل وغيرها، بينما تضم طبقة الأغنياء التجار والصناعيين والحرفيين على اختلاف درجاتهم وأرباب الامن الفكري والعلمية وغيرهم.

وينظرية على الواقع السوري يمكن أن نعتمد على مقياس لورانز (مقياس التمركز) فيما إذا كان توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً بين أفراد المجتمع السوري، حيث يفيدنا في تحديد درجة تمركز المؤشر أو الدخل أو الملكيات عند فئة من الناس دون الفئات الأخرى، استناداً إلى المقارنة بين التوزيع الفعلي للظاهرة المدروسة من جهة، والوزيغ المثلثي من جهة أخرى، فهو منحنى يجري رسمه في مثلث قائم الزاوية، ومتساوي الأضلاع في مربع ضلع واحد صحيحة، يمثل محاور الأفقي النسب التجميعية للسكان من الأقره إلى الأغنيه بينما يمثل محور العمودي النسبة التجميعية للدخل، أما وتر هذا المثلث فيمثل العدالة الكاملة، إذ كلما ابتعد منحنى لورانز عن الخط العدل كلما كان توزيع الدخل غير عادل، وكلما اقترب من منحنى التوزيع القائم كانت توزيع الدخل القومي أكثر عدالة.

والرجوع إلى المكتب المركزي للإحصاء، للحصول على البيانات المطلوبة لرسم منحنى لورانز، تبين أن المكتب يعتمد في رسم منحنى لورانز على مسح دخل ونفقات الأسرة، إذ يجري رسمه باستخدام أساليب الإقفال، يدل الدخل لأن بيانات الإقفال أقرب إلى الدقة والمصداقية من بيانات الدخل ولهذا سنقوم برسم هذا المنحنى بحسب بيانات دخل ونفقات الأسرة لعام 2009 كما في الجدول التالي:
الجدول رقم 5 التوزيع النسبي التراكمي للأسر والإنفاق التراكمي لهذه الأسر

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

نلاحظ من الجدول: أدنى مف 10% من الأسر ينفقون 15% من الدخل القومي، أدنى مف 20% من الأسر ينفقون 22% من الدخل القومي، أدنى مف 30% من الأسر ينفقون 29% من الدخل القومي، أدنى مف 40% من السكان ينفقون 38% من الدخل القومي، أدنى مف 50% من السكان ينفقون 48%، أدنى مف 60% من السكان ينفقون 60%، أدنى مف 70% من السكان ينفقون 74% من الدخل القومي.

وبتمثل التوزيع النسبي التراكمي للسكان على المحور الأفقي والإنفاق التراكمي للأسر على المحور العمودي نحصل على ما يسمى بمنحنى لورانز.

الشكل رقم 28 منحنى لورانز لإنفاق الأسر 2009
لقد بلغ مؤشر عدالة التوزيع في عام 1997 (34%)، ليتفق مع تراجع كبير في عدالة التوزيع الدخل القومي في سوريا، وخاصة أن هذا المؤشر قد اقترب من حد الخطورة المحدد عالمياً بـ 40%.

أي أن التطورات التي حدثت خلال هذه الفترة لم تكن في صالح الفقراء، إلا أنه في عام 2007 تحسن الوضع المعيشي للمواطن السوري، ليقلص مؤشر عدالة جيني إلى 30%، ويبقى بالنسبة نفسها لعام 2009.

بالإضافة إلى ذلك يمكن القول بشكل عام أن حصة الرواتب والأجور من الدخل القومي تزايدت خلال فترة الدراسة، ولكنها تزايدت بشكل ملحوظ بعد عام 2005، ولعل السبب في ذلك الزيادات المتتالية للرواتب والأجور، زيادة قوة العمل، كما تزايدت الأرباح أيضاً ويمكن تفسير معدل النمو العالي للأرباح قياساً إلى معدل نمو الرواتب والأجور قبل عام 2005، بأن الدولة أعطت الأرباح حرية واسعة دون تحديد، وإذا قامت بتحديد الربح فإنها لا تستطيع مراقبة التنفيذ على أرض الواقع، نظراً للصعوبات الفنية والاجتماعية وغيرها، وهذا يعني أن الأرباح تحصل على حصة كبيرة من الدخل القومي على حساب الأجور. من ناحية أخرى فإن حصة الأجر المتتذية تساهم في خلق طلب منخفض لا يستطيع مواجهة العرض الوفر بهدف المساهمة في تشجيع الإنتاج، هذا بالإضافة إلى أن الضرائب غير المباشرة تؤثر بشكل مباشر على ذوي الدخل المحدود، حيث بلغت ما مقداره (5.87 مليار ليرة سورية في عام 2010)، وأن العباء الضريبي غير المباشر بلغ أعلاه في عام 1996 بنسبة (3.07%) وهذا يدل على أن إعادة توزيع الدخل لم تحقق الأهداف المشروعة في المرحلة الماضية للأسباب التالية:

• تثبيت الرواتب والأجور منذ عام 1994، مما أدى لإطلاق العنان للأرباح.
• زيادة حجم الضرائب غير المباشرة مقارنة بالضرائب المباشرة أدى لزيادة الضغوط على ذوي الدخل المحدود.
• عدم توفر المناخ المناسب للاستثمار، أدى إلى هجرة الرساميل إلى خارج سوريا، ونقص السيولة، تراجع مستوى التشغيل وظهور الركود الاقتصادي وزيادة أعداد العاطفيين عن العمل، وتوقف بعض المنشآت الخاصة عن العمل.
عدم تطور الأنظمة والتشريعات المالية، وخاصة الضريبية، ومنها ما دفع السلطات المالية لزيادة العبء على الضرائب غير المباشرة، لذلك وقع العبء على ذوي الدخل المحدود.67

لكن ما نستطيع قوله أنه بعد عام 1996 جرى السيطرة على هذه المشكلة إلى حد ما، فقد حدثت العديد من الزيادات للرواتب والأجور، كما ازداد حجم اليد العاملة (قوة العمل)، وجرت التخفيف من حجم الضرائب غير المباشرة إلى الضرائب المباشرة، بالإضافة إلى تشديد التحكم في الاستثمار في سورية في كل من القطاعين العام والخاص، وتطوير الأنظمة والتشريعات المالية والضريبية، وهذا ما جعل العبء الضريبي غير المباشر يتناقص تدريجياً ليصل في عام 2010 إلى (1.963)%.

في ختام هذا الفصل نكون قد وقينا على وصف مفصل لواقع الاقتصاد السوري، مع عرض لأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضرائب والرسوم في سورية، لنقل ذلك إلى الفصل الثالث الذي سنحاول من خلاله توضيح مفهوم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، ومفهوم نماث توازن النظام، كإحدى أهم الأدوات لتقييم السياسات الاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادي.

67 كتعن، علي: المالية العامة والإصلاح المالي، مرجع سابق، 2003، ص 67.
الفصل الثالث

مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وتوازن التواتن العام

المبحث الأول: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

المبحث الثاني: نماذج التوازن العام (CGE Models)

GAMS
البحث الأول: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

بعد أن تطرقنا في فصل الأول والثاني إلى دراسة واقع النظام الضريبي السوري، ودراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم، سنترعرع في هذا البحث على مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، التي تعد الأساس في بناء نماذج التوازن العام، وإحدى الأساليب التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي.

1. مفهوم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية


إن الاقتصاد القومي في الحقيقة ما هو إلا عبارة عن علاقات متبادلة ما بين الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وتقديرات اقتصاد العالم، ويمكن ترتيب هذه الأنشطة أو القطاعات على شكل جدول من Social Accounting Matrix (SAM) يطلق عليه مصفوفة الحسابات الاجتماعية يمكن النظر إليها على أنها نظام محاسبي شامل وموسع لتمثيل الاقتصاد القومي في سنة ما. لنعرف على هذه المصفوفة بشكل مفصل، سنترعرع أولاً على مخطط التدفق الدائري الذي يصور الاقتصاد.

حيث يلتقط كل التحويلات والمعاملات بين القطاعات والمؤسسات والشكل رقم (29) بين مخطط التدفق الدائري لاقتصاد دولة.²⁹

الشكل رقم 29 مخطط التدفق الدائري للاقتصاد دولة ما.
من الشكل السابق، يتبنى لنا أن الأنشطة الإنتاجية، والآمال، والدخل، والدخل RPM، والمصادر RPM، تمثل في تطبيق أنشطة إنتاج خدمات جيدة، Commodity market، وتعتمد في تقديم إنتاج وخدمات جيدة.

(G) تم البيع في سوق السلع إلى الأسر (C) والحكومة (G) والاستثمار (I) والأجانب بمثابة المستوردين (E).

في هذا المخطط، نفقات كل مؤسسة تصبح مدخلات لمؤسسة أخرى، فمثلاً تشترى الأسر والحكومة السلع، لكون دخولاً للمنتجين وذلك لاستكمال عمليات الإنتاج، كما تشكل التحويلات بين المؤسسات، مثل الضرائب والإيرادات الدائري لل الإيرادات، بالإضافة إلى ذلك كل الإيرادات والنفقات المتوقعة تكون مسجلة في حسابات لأجل، ولا يوجد تسربات من النظام، يمثل الجدول التالي الهيكل الأساسي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية وفيها يجري تعيين أرقام إلى كل من الإيرادات والنفقات في المخطط السابق، فكل الصناديق في هذا المخطط تكون في حساب، ويتضمن كل حساب بصف وعمود في هذه المصفوفة، الصف هو مفوضات (دخول) الحساب أما العمود فهو مفوضات (إنفاق) هذا الحساب، حيث يجري تدفق الأموال من حساب العمود إلى حساب السطر فمثلاً يعرض مخطط التدفق الدائري الاستهلاك الخاص كتدفق الأموال من الأمر إلى سوق السلع، يدخل الاستهلاك في مصفوفة SAM الذي تقوم عليه مصفوفة SAM هو القيود المحاسبية المزدوج، وهذا يتطلب لكل حساب في SAM، كما أن إجمالي الإيرادات يجب أن يساوي إجمالي النفقات، وهذا يعني إجمالي العمود يجب أن يساوي إجمالي السطر، مع ملاحظة أن الصفوف توضح جانب العرض في حين توضح الأعمدة جانب الطلب.

الجدول رقم 6 الهيكل الأساسي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>الأنشطة الإنتاجية (C1)</th>
<th>السلع (C2)</th>
<th>عوامل الإنتاج (C3)</th>
<th>الأسر (C4)</th>
<th>الحكومة (C5)</th>
<th>الإنتاج والاستثمار (C6)</th>
<th>بقية العالم (C7)</th>
<th>الإجمالي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>R1</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>R2</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>R3</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>R4</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>R5</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>R6</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>R7</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

وإلى الهدوء على هذه المصفوفة نجد أنها تشمل ستة أنواع من الحسابات هي: Commodity، Production Activities، وFACTORs، Institutions، Saving، وExternal أو Rest of the world.

تتميز هذه المصفوفة بين الأنشطة الإنتاجية والسلع، فالأنشطة الإنتاجية هي الكيانات المنتجة للبضائع والخدمات، أما السلع فهي البضائع والخدمات المنتجة عن طريق الأنشطة الإنتاجية، هذا بالإضافة إلى أن الأنشطة الإنتاجية والسلع حسابين منفصلين، لأنه في بعض الأحيان ينتج النشاط أكثر من نوع من السلع، وبالمثل يمكن أن تكون السلع منتجة من قبل أكثر من نشاط، فمثلًا نشاط الألبان ينتج السلع من الجبن واللبن في حين تكون هذه السلع (الجبن واللبن) منتجة من قبل أنظمة أخرى متعددة صغيرة أو كبيرة، وكذلك الأمر بالنسبة لنشاط الدرة يمكن أن تكون منتجة إما في مزرع صغيرة أو واسعة.

في حساب النشاط تكون القيم عادة مقاسة بأسعار الإنتاج (أسعار المنتجات الزراعية أو الصناعية)، وهذا وإن الأنشطة الإنتاجية تنتج البضائع والخدمات عن طريق جميع بين عوامل الإنتاج مع المدخلات الوسيطة، ويكون معروضاً في عمود النشاط، حيث تنفق الأنشطة الإنتاجية عوامل الإنتاج (الأجور، الإيجارات، الأرباح)، والتي تتولد خلال عمليات الإنتاج (القيمة المضافة)، والتي تظهر في عمود الأنشطة الإنتاجية وسطر عوامل الإنتاج (R3-C1)، وبالمثل الطلب الوسيط يكون مدفعاً من قبل الأنشطة الإنتاجية إلى السلع (R2-C1)، إضافة إلى ذلك فإن القيمة المضافة والطلب الوسيط يعني إجمالي النتائج (إجمالي المخرجات)، كما يتكون حساب الأنشطة الإنتاجية من المبيعات السلعية للسوق المحلي والخارجي في الصف.

أما حساب السعر فيتمثل منتجًا كبيرًا يقوم بشراء السلع من الأنشطة الإنتاجية المحلية والأجنبية على طول العمود (C2)، (R5-C2)، (R7-C2)، (R1-C2)، وتبيعها للقطاعات الاستهلاكية على عرض الصف، ويدل هذا الحساب النتائج المحلي الإجمالي (GDP) من جانب الإنفاق، وهذا يعني أن القيم في حساب السعر تكون مقاسة بأسعار السوق، بمعنى آخر عند قراءة حساب السلع عمودياً، فإنه يمثل عنصر مالي يمثل تجاوب بائع ومشتري.
مساهمة كل نشاط إنتاجي محلي في العرض السلعي ومساهمة الواردات في هذا العرض، كما تشير أيضاً إلى متغيرين آخرين هما:

- الهدف التجاري (تقاطع صف السلع مع عمود السلم) الذي يمثل الفارق ما بين السعر المستلم من المنتج، والسعر المدفوع من المشتري (مساهمة تجارة الجملة والمفرق)، كما يمثل هذا الهدف أيضاً، تكاليف النقل من المنتج إلى المشتري، وما يرتبط بها من تكاليف مثل التأمين، والشكل الذي يعكس تكاليف نقل المنتجات من المنتج (أو من الحدود في حالة السلم المستورد) إلى المشتري.

- الضريبة نافساً الإعانات على المنتجات.

يشير حساب السلم على مستوى العمود إلى مجموع العرض المتاح من السلع مقيساً بالأسعار المدفوعة (أسعار المشترين)، أما حساب السلم على مستوى الصف فإنه يشير إلى هيكل استخدام السلع (مجموع الاستخدام يجب أن يساوي مجموع العرض). يعكس "حساب السلم" الحساب الصفري في نظام الحسابات القومية (O Account).

تشير القراءة العمودية لحساب "الأنشطة الإنتاجية" إلى مكونات تكلفة الإنتاج، أما القراءة على مستوى الصف فإنها تشير إلى قيمة عرض النشاط (الصناعة) من كل سلعة، كما سيسب وذكرنا فإن عدد من الكيانات الاقتصادية تشترى السلع، فالأنشطة الإنتاجية تشترى السلع لخدماتها وسيطة لأجل الإنتاج (C1-R2-R2)، والأسر تشترى السلع لأجل الاستهلاك (C4-R2-R2-C4)، والحكومة أيضاً تشترى السلع لأجل الإنفاق (C5-R2-R2-C4-C5)، بالإضافة إلى إجصائي تكون رأس المال أو الاستثمار (C6-R2-R2-C4-C6) وطلب التصدير (C7-R2-R2-C4-C6)، جميع هذه المصادر تشترك الطلب على السلم، لتكوف حسابات عمود وسطر السلم، هذا وان العرض الإجمالي للسلع مختلف باختلاف الاستخدام أو الطلب.

إن المصفوفة التي تتكون من نشاط واحد ونوع واحد من السلع يطلق عليها مصفوفة Macro SAM، إلا أنه بالعموم، تتألف مصفوفة المحاسبة الاجتماعية من عدد من النشاطات والسلع المختلفة، فمثلاً النشاطات قد تكون مقسمة إلى زراعة، صناعة، وخدمات، وهناك حاجة إلى المعلومات لبناء التفاصل في حسابات النشاط والسلع، التي عادة ما تكون موجودة في الحسابات الوطنية للدولة، وجدول المدخلات والمخرجات.
تختلف مصفوفة المحاسبة الاجتماعية عن مصفوفة المدخلات والمخرجات (الحسابات القومية التقليدية)، ليس فقط لأنها تجمع تدفقات الإيرادات والتنافقات من النشاطات والسلع، ولكنها تحتوي أيضاً على معلومات كاملة عن حسابات لمؤسسة مختلفة مثل الأسرة والحكومة. بمعنى أنها لا تقتصر على بيانات توليد الدخل واستخداماته، بل تشمل أيضاً توزيع الدخل على المؤسسات (قطاعات عائلية وشركات وحكومة)، والأسر عادة ما يكونون المالكين (ال أصحاب) النهائيين لعوامل الإنتاج، ولذا فإنهم يحصلون على الدخل من عوامل الإنتاج (مساهمتهم في العمل)، خلال عمليات الإنتاج (R4-C3)، كما يحصلون على تحويلات اجتماعية من الحكومة (R4-C5)، وتحويلات من بقية العالم (R4-C7) مثل تفقيح تحويلات من أعضاء عائلة عاملة في الخارج، يتمثل ما سبق ذكره إيرادات الأسر، أما إيقافها فإنه يتمثل في دفع ضرائب مباشرة إلى الحكومة (R2-C4)، وشراء السلع (R5-C4)، وما تبقى من الدخل يكون إدارياً (ادخاراً سليباً)، إذا النفقات تجاوزت الإيرادات (R6-C4).

تنقى الحكومة تحويلات المدفوعات من بقية العالم (R5-C7)، كالمنح الأجنبية والقرصان، بالإضافة إلى كل من ضرائب الدخل المختلفة، لتحقيق إجمالي الإيرادات الحكومية، حيث تستخدم الحكومة الإيرادات لأجل الإنفاق الحكومي (R2-C5)، بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية إلى الأسر (R4-C5)، والى بقية العالم (R7-C5)، الاختلاف بين الإيرادات الكلية والتنافقات الكلية يكون الفائض المالي (أو العجز)، إذا كانت النفقات تتجاوز الإيرادات (R6-C5).

Rest of the world والحساب الاجتماعي Investment Saving الإدار والاستثمار

إن حساب الاستثمار، أو ما يطلق عليه إجمالي تكوين رأس المال، والذي يشمل التغيرات في الأوراق المالية، أو المخزونات، فإنه يجب أن يساوي إجمالي الإدار، والذي يكون من الإدار الخاص (R6-C4) والإدار العام (R6-C5)، هذا إن الاختلاف بين إجمالي الإدار المحلي وإجمالي الطلب على الاستثمار، يكون إجمالي تدفقات رأس المال من الخارج (R6-C7)، أي تشمل مقيوضات حساب الإدار والاستثمار على مدخلات الأسر والشركات، الحكومات والفنانين الخارجيين، وتعتبر المنصفات في الإتفاق على الاستثمار. أما حساب التعامل مع باقي العالم، فتتمثل مقيوضاته

على المداخل من حساب السلع، عوامل الإنتاج والتحويلات الجارية، ونقفاته تتمثل في الصرف على الصادرات، عوامل الإنتاج والتحويلات، ويتم الفرق بين المفروضات والنقبات صافي التدفقات الرأسمالية من الخارج.

تؤمن عادة بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية من حسابات الدخل القومي، جداول المدخلات والمخرجات، بيانات التعداد، المسحات الأسرية، المالية العامة وإحصائيات التجارة الخارجية، حيث يتضمن نظام الأمم المتحدة للمحاسبة القومية إرشادات وتجهيزات خاصة بإنشاء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، هذا وإن وضع هذه البيانات ضمن إطار العمل في هذه المصفوفة يكشف دائماً، وبشكل تقريبي عن تناقضات بين الإيرادات والنفقات لكل حساب، علماً أنه لا يكون الإتفاق الحكومي في مجال الحسابات القومية نفسه في ميزانية الحكومة، هناك عدد من تقنيات التقدير ليتحقق توازن المصفوفة، أو التوافق بين الإنفاق والدخل، وعادة التقدير الإجمالي بشكل عام هو الأسلوب المفضل.

تبنى مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لدولة ما باستخدام البيانات لدى هذه الدولة لعام معين، حيث EXCEL يجري أولًا بناء مصفوفة Macro-SAM وذلك في ورقة عمل تم ببرنامج برنامج EXCEL، وذلك في ورقة عمل تقدم تلقائياً مجاميع كل من الصف العمود، كما يحسب أيضاً الاختلاف بين إجمالي العمود وإجمالي الصف، والتي ينبغي أن تساعد في تحديد ما فقد من إدخالات في بناء هذه المصفوفة، لتنقل إلى أوراق عمل أخرى في برنامج EXCEL الأكثر تفصيلاً في كل حساب: الأنشطة الإنتاجية، السلع، الأسر... الخ، إلا أننا هنا سنلزم SAM من حيث توضيح مفهوم هذه المصفوفة مع الجدول رقم (1) وسنناقش كل إدخال من إدخالات المصفوفة:

- القيمة المضافة: وتقصد بها الأرباح الملتقة من عمولات الإنتاج، مثل الأجور والرواتب المدفوعة إلى العمل، والأرباح المدفوعة إلى رأس المال، حيث يطلق على إجمالي القيمة المضافة بالناتج المحلي الإجمالي بكافحة عمولات الإنتاج، وعادة ما يجري العثور على معلومات عن الناتج المحلي الإجمالي لمختلف القطاعات في الحسابات القومية، كما يجري عادة تقسيم إجمالي القيمة المضافة إلى مكونات العمل ورأس المال.
الطلب الوسطي: وهو عبارة عن السلع والخدمات المستخدمة في عمليات الإنتاج، وهو رقم واحد في هذه المصفوفة، غير أن مصفوفة SAM الأكثر تفصيلاً، تقسم الأنشطة الإنتاجية والسلع إلى تقسيمات أخرى، وهذا سيكشف عن الاختلافات في تقييمات الإنتاج في جميع أنحاء القطاعات فمثلًا ستظهر القطاعات التي تستخدم المزيد من الوقود بكل وحدة من قيمة الناتج، هذه المعلومات مفيدة عند تحديد آثار السياسات والصدمات الخارجية على الاقتصاد.

- توزيع إيرادات عوامل الإنتاج: وتوزع على الحساب الإجمالي للأسر، إلا أن حساب الأسما يمكن أن يقسم إلى مجموعات مختلفة مثل أسرة ريفية وأسرة حضرية، حيث تتيح لنا هذه المعلومات تقيم آثار التوزيع من السياسات، فمثلًا قد تبين من مصفوفة SAM أن الأسر ذات الدخل المنخفض تعتمد على أرباح العمل أكثر من الأسر ذات الدخل المرتفع، ثم أن السياسات من شأنها زيادة الإنتاج في القطاعات كثيفة العمل.

- الاستهلاك الخاص: تستخدم الأسر معظم إيراداتها في شراء السلع لأجل الاستهلاك، حيث أن توزيع إيرادات عوامل الإنتاج هو القسم الأهم في مصفوفة ماكرو-SAM، هناك أف بديو أسر مصرفية معينة في محفظة مالك، وهذو أيضاً مفصول إجمالي الإنتاج إلى حساب الأسر، فمثلًا يجب أن يدفع جزء من أرباح رأس المال إلى المستثمرين الأجانب (مثل التعدين والإيجارات)، أو إلى الحكومة (مثل الدولة، المشاريع المملوكة).

- الاستهلاك الخاص: تستخدم الأسر معظم إيراداتها في شراء السلع لأجل الاستهلاك، حيث أن TCSH تحتوي على إدخال وحيد، وإن معظم مصفوفات ماكرو-SAM مصنف مصرفية ماكرو-SAM، Fang 통حى على إدخال وحيد، وإن معظم مصفوفات ماكرو-SAM مصنف.

- الإقراض الحكومي: يملك مغامالي الاستهلاك في الاقتصاد من الاستهلاك الخاص والإقراض العام، أما الطلب على الاستهلاك، فإنه يستخدم من إجمالي تكوين رأس المال العام والخاص معاً، مثل الإقراض على الطرق والمدارس والبيوت السكنية، حيث يستدند أساسًا على السلع الأساسية مثل الإسمنت وخدمات البناء.
التجارة الأجنبية: تأتي المعلومات عن أرباح التصدير ومدفوعات الاستيراد من ثلاثة مصادر:
- الحسابات الوطنية، وميزان المدفوعات الذي يقدم التقديرات الإجمالية للتجارة العالمية في السلع والخدمات.
- الضرائب الحكومية: تتكون الإيرادات العامة للحكومة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتشمل الضرائب الشخصية (أن تدفع كما تكسب)، وضرائب الشركات المفروضة على المؤسسات المحلية مثل الأسر والشركات لأنها لا تتميز بين الأسر والشركات. تظهر الضرائب المباشرة قيمة واحدة في مصفوفة ماكرو سام لدولة ما. وبالإضافة إلى ذلك لا تتميز بين مختلف الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع مثل الضرائب الصادقات والمبيعات وتعريفات الاستيراد.
- التحويلات النقدية والاجتماعية: تلتقي الأسر تحويلات من الحكومة، ومن بقية العالم، حيث تضمن تحويلات الحكومة: مدفوعات الضمان الاجتماعي، ومعاشات العام، أما الإيرادات الأجنبية فإنها تضمن عادة التحويلات النقدية من أعضاء العائلة الذين يعيشون ويعملون في الخارج، وعلى العكس ربما تكون الأسر أيضاً الإيرادات إلى أعضاء العائلة الذين يعيشون ويعملون في الخارج في مصفوفة ماكرو سام، يمكن أن يعكس هذا على أنه إدخال إيجابي في الخلية (بقية العالم، الأسر)، أو قد يكون إضافة سلبية إلى الخلية (الأسر، بقية العالم).
- المنح والقروض والفائدة على الدين، المحمل: تتلقى العديد من الحكومات في البلدان ذات الدخل المنخفض المنح والقروض من شركات التنمية والمؤسسات المالية الأجنبية، لتعملية الإنفاق الحكومي وإستثمار رأس المال، حيث يوجد مدفوعات مباشرة من باقي العالم إلى الحكومة، وعلى العكس، فإن الدين الخارجي يطلب مدفوعات الفائدة التي هي مفروضة إيجابية من الحكومة إلى بقية العالم.
- الادخار الأجنبي والمحلي: إن الفرق بين الإيرادات والنفقات هو عبارة عن الفائض المالي أو العجز، وهذه المعلومات تكون موثقة في ميزانية الحكومة وميزان المدفوعات، لكن المعلومات حول الادخار الخاص المحلي نادراً ما تسجل في المجموعات (الدولية) النامية، ولذلك فادخار الأسرة يكون غالباً علاج مثل المتينق عند توازن مصفوفة Macro SAM.
كيفية بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

كما سبق وذكرنا، فإن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية تشكل أدلة هامة كقاعدة بيانات اقتصادية، وأداة لضبط العلاقات الاقتصادية، وإطارًا لبيان دور جميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد القومي، فهي الأساس لبناء النموذج التوازنى العام للحساب (CGE)، كما أن هذه المصفوفة تشكل عرضاً لنظام الحسابات القومية وتثنى الصلات القائمة بين جداول العرض والاستخدام وحسابات القطاعات القومية، لذلك فإن الأساس الذي تبنى عليه المصفوفة هو جداول العرض والاستخدام، سنحاول أن نتعرف على كيفية بناء هذه الجداول كأساس لبناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وفق الخطوات التالية:

- يجري بناء جدول العرض بسعر المنتج والسعر الأساسي، حيث أن سعر المنتج يتمثل في تكلفة السلعة مضافاً إليها الضرائب على الإنتاج والضريبة على المنتجات، أما السعر الأساسي فهو عبارة عن سعر المنتج مطروحاً منه الضرائب ومضافاً إليه الإعانات.
- يجري بناء جدول الاستخدام بأسعار المشتري، علمًا أن سعر المشتري يتمثل في سعر المنتج مضافاً إليه هامش النقل وهامش التجارة.
- يجري الاستعانة بجدول الاستخدام لتحديد الأسعار المشتركة، علماً أن أسعار المشتري إلى أسعار المنتجين وهي:
  - جدول الاستخدام بأسعار المشتري.
  - جدول هامش النقل: ويبين توزيع هامش النقل وفق السلع والأنشطة للاستخدام.
  - جدول هامش التجارة: ويبين توزيع هامش التجارة وفق السلع والأنشطة للاستخدام.
  - جدول استعداد المستوردين: ويبين توزيع الاستيراد وفق الاستخدام (وسيط، رأسمالي، شبه).
  - جدول الضرائب وفق السلع والأنشطة.
  - جدول الضرائب على الإنتاج ويبين توزيع الضرائب وفق السلع والأنشطة.
  - جدول الضرائب على المنتجات ويبين توزيع الضرائب وفق السلع والأنشطة.
  - جدول الإعانات ويبين توزيع الإعانات وفق السلع والأنشطة.
- يجري الاستعانة بنظام كل من قوة العمل ودخل ونفقات الأسرة، بشكل عام تؤمن جداول العرض والاستخدام تحليلاً مفصلاً لعملية إنتاج واستعمال السلع والخدمات (المنتجات)، والدخل المتولد عن ذلك الإنتاج، فهي تعطينا إطاراً للتحقق من اتساق إحصاءات تدفقات
السلع والخدمات، التي يجري الحصول عليها من أنواع مختلفة تماما من المصادر الإحصائية، والدراسات الإحصائية الصناعية، واستبيانات نفقات الأسر المعيشية، والدراسات الاستقصائية الاستثمارية وإحصاءات التجارة الخارجية، وما أشبه ذلك. كما تعزينا أداة تحليلية لقيم تدفقات هذه السلع والخدمات، هذا ويشار إلى جداول العرض والاستخدام بعواطف مثل جداول المدخلات والمخرجات المستطلقة، وجدول الصنع والاستخدام، وعرض السلع وتصريفها... الخ.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه استغرق بناء جداول العرض والاستخدام لعام 2007، في مديرية الحسابات القومية بالمكتب المركزي للإحصاء من أجل بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، لذا العام أكثر من سنة بفريق عمل حقيقي يتجاوز خمسة عشر شخصًا مع العلم، هناك بعض الملاحظات حول نقاط الضعف في هذه الجداول، والتي سيجري العمل على تلبية من خلال تطوير بعض المسوحات التي يجريها المكتب المركزي للإحصاء، أو تنفيذ بعض المسوحات الجديدة. 72 والآن وبعد أن جرى بناء جداول العرض والاستخدام، يجري تحويل هذه الجداول إلى جداول مدخلات ومخرجات متناظرة بشكل عام إن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هي تمثيل جهود للحسابات القومية لدولة ما، حيث تبين التدفقات المالية التي تحدث في اقتصاد معين، ويمكن أن تتضمن تدفقات أخرى غير المتعلقة بالحسابات القومية، كما أنه يمكن إعدادها لأقاليم أو تكتلات جغرافية أكبر من نطاق الدولة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للحسابات القومية، مع العلم أن هذه المصفوفة تشير إلى سنة أساس محددة، تقوم بتوفير صورة استاتيكية ثابتة للأنشطة الاقتصادية في تلك الفترة.

لفهم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وتبسيطها، وفهم أسابيعها، نفترض وجود اقتصاد يتألف من: لaboR ورأس المال MAN، عاملين للإنتاج، كما العمل AGR، قطاعين إنتاجيين هما الزراعة وصناعة، وعمليات الادخار، ونوعين من الأسر: حضرية HH-U وريفية HH-R، والجدول التالي يبين مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لهذا الاقتصاد في سنة ما:

المكتب المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، السيد المدير. 72
جدول رقم 7 مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لاقتصاد بلد ما في سنة ما

<table>
<thead>
<tr>
<th>الحساب التشكيل الإنتاجي</th>
<th>AGR-A-MAN-A</th>
<th>AGR-C-MAN-C</th>
<th>LAB</th>
<th>CAP</th>
<th>HH-U</th>
<th>HH-R</th>
<th>TOT</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>حساب النشاط الإنتاجي</td>
<td>AGR-A-MAN-A</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حساب السلع</td>
<td>AGR-C-MAN-C</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حساب عوامل الإنتاج</td>
<td>LAB</td>
<td>CAP</td>
<td>HH-U</td>
<td>HH-R</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حساب المؤسسات</td>
<td>HH-U</td>
<td>HH-R</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

إجمالي العمود


يعود في هذه المصفوفة الحسابات التالية:
- حساب النشاط الإنتاجي، ويتكون من MAN-A و AGR-A
- حساب السلع، ويتكون من MAN-C و AGR-C
- حساب عوامل الإنتاج، ويتكون من العاملين العمل LAB ورأس المال CAP
- حساب المؤسسات، ويتكون من الأسر الحضرية HH-U والأسر الريفية HH-R

إذاً، مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هي مصفوفة مربعة مع الحسابات نفسها في الأعمدة والصفوف.

إذاً، ينفصل في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية يعتمد على الغرض منها، فعندما يكون الغرض من هذه المصفوفة الاجتماعية، فإن القطاع الأسري مقسم إلى عدة فئات في أغلب المصفوفات، وهكذا يختلف التفصيل بحسب الغرض، يعني أن الهدف من بحثنا هذا هو استخدام نماذج التوازن العام في دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في سوريا، ولذا فإن التفصيل في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية يعتمد على قطاع الضرائب بحيث نقسم هذا القطاع إلى عدة فئات.

كل خلاصة من هذه المصفوفة تبين المبلغ المنقول من حساب العمود إلى حساب الصف

إجمالي العمود-إجمالي الصف

105
3. حالة تطبيقية لبناء مصفوفة محاسبة إجتماعية

سنحاول في هذه الفقرة بناء مصفوفة محاسبة إجتماعية على سبيل التدريب بغض النظر عن السنة والدولة، فلنكن لدينا البيانات التالية عملاً أن القيم الواردة هي بمليارات الليرات:

الجدول رقم 8 بيانات الحسابات الوطنية

<table>
<thead>
<tr>
<th>البيان</th>
<th>القيمة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الاستهلاك العائلي</td>
<td>9285.1</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستهلاك الحكومي</td>
<td>1744.4</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستثمار الخاص</td>
<td>1861.3</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستثمار العام</td>
<td>553.0</td>
</tr>
<tr>
<td>الصادرات</td>
<td>1540.7</td>
</tr>
<tr>
<td>الورادات</td>
<td>3305.7</td>
</tr>
<tr>
<td>الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق</td>
<td>11678.8</td>
</tr>
<tr>
<td>الضرائب غير المباشرة</td>
<td>1080</td>
</tr>
<tr>
<td>الناتج المحلي الإجمالي بكمية عوامـة الإنتاج</td>
<td>10598.8</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: دورة تدريبية في وزارة المالية 2010

ول لدينا جدول ميزانية الحكومة

الجدول رقم 9 جدول ميزانية الحكومة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الإيرادات من المؤسسات المحلية</th>
<th>الضرائب مباشرة</th>
<th>الضرائب غير مباشرة</th>
<th>الضرائب استيراد</th>
<th>المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تحويلات من المؤسسات المحلية</td>
<td>164.5</td>
<td>318.7</td>
<td>722.4</td>
<td>2581</td>
</tr>
<tr>
<td>تحويلات من باقي العالم</td>
<td>1017.8</td>
<td>357.6</td>
<td></td>
<td>1375.4</td>
</tr>
<tr>
<td>الضرائب غير المباشرة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الضرائب المباشرة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>2573</td>
</tr>
<tr>
<td>الإدخال الحكومي</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>8</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: دورة تدريبية في وزارة المالية 2010

73 دورة تدريبية في وزارة المالية بإشراف الخبير هانس لوفكريف، صندوق البنك الدولي، 2010.
ولدينا جدول يتعلق بالحساب الجاري لميزان المفوعات

<table>
<thead>
<tr>
<th>المبلغ</th>
<th>تدفق النقد الأجنبي الخارج</th>
<th>المبلغ</th>
<th>تدفق النقد الأجنبي الداخل</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>3305.7</td>
<td>واردات</td>
<td>1540.7</td>
<td>الصادرات</td>
</tr>
<tr>
<td>238.4</td>
<td>دخل عوامل الإنتاج</td>
<td>468</td>
<td>تحويلات إلى الأمر</td>
</tr>
<tr>
<td>4.8</td>
<td>تحويلات من الأمر</td>
<td>1017.8</td>
<td>تحويلات إلى الحكومة</td>
</tr>
<tr>
<td>52.8</td>
<td>تحويلات من الحكومة</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>3601.7</td>
<td>المجموع</td>
<td>3026.5</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>العجز في الحساب الجاري (الإنجاز الأجنبي)</td>
<td>575.2</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: دورة تدريبية في وزارة المالية 2010
والآن بإمكاننا بناء مصفوفة Macro SAM

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>act</th>
<th>com</th>
<th>fac</th>
<th>hhd</th>
<th>gov</th>
<th>row</th>
<th>tax-dom</th>
<th>tax-imp</th>
<th>sav-inv</th>
<th>total</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>act</td>
<td>10956.4</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>10956.4</td>
</tr>
<tr>
<td>com</td>
<td></td>
<td>9285.1</td>
<td>1744.4</td>
<td>1540.7</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>14984.5</td>
</tr>
<tr>
<td>fac</td>
<td>10598.8</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>10598.8</td>
</tr>
<tr>
<td>hhd</td>
<td></td>
<td>10360.4</td>
<td>775.8</td>
<td>468.0</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>11604.2</td>
</tr>
<tr>
<td>gov</td>
<td></td>
<td></td>
<td>164.5</td>
<td>1017.8</td>
<td>676.3</td>
<td>722.4</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>2581.0</td>
</tr>
<tr>
<td>row</td>
<td>3305.7</td>
<td>238.4</td>
<td>4.8</td>
<td>52.8</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>3601.7</td>
</tr>
<tr>
<td>tax-dom</td>
<td>357.6</td>
<td></td>
<td>318.7</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>676.3</td>
</tr>
<tr>
<td>tax-imp</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>722.4</td>
</tr>
<tr>
<td>sav-inv</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1831.1</td>
<td>8.0</td>
</tr>
<tr>
<td>total</td>
<td>10956.4</td>
<td>14984.5</td>
<td>11604.2</td>
<td>2581.0</td>
<td>3601.7</td>
<td>676.3</td>
<td>722.4</td>
<td></td>
<td></td>
<td>2414.3</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: دورة تدريبية في وزارة المالية 2010

تتألف هذه المصفوفة من الحسابات التالية: الأنشطة الإنتاجية، عوامل الإنتاج، السلع، الفائض، عوامل الإنتاج، خرجات الفائض، ضرائب غير مباشرة، الاستثمار، الضرائب غير المباشرة، الحكومات، الأسر، العوامل الإجمالي، الناتج الإجمالي، الأرباح، الاستثمار، الاستثمار، الخ. 

- تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الأنشطة الإنتاجية مع سطر حساب دخل عوامل الإنتاج بالنتائج المحلي الإجمالي بكمية عوامل الإنتاج (8.8) أو ما يسمى بالقيمة المضافة.
- تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الأنشطة الإنتاجية مع سطر حساب الضرائب غير المباشرة بالضرائب غير المباشرة المدفوعة من قبل الأنشطة الإنتاجية (357.6)
تمت نقطة تقاطع عمود حساب السلع مع سطر حساب الأنشطة الإنتاجية، بالناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج مضافًا إليه الضرائب غير المباشرة المدفوعة من قبل الأنشطة الإنتاجية (8357.6 + 357.6 = 10956.4)

تمت نقطة تقاطع عمود حساب السلع مع سطر حساب العالم الخارجي بالواردات (3350.7)

تمت نقطة تقاطع عمود حساب السلع مع سطر حساب ضرائب الاستيراد، بالرسوم الجمركية (72.4)

تمت نقطة تقاطع عمود حساب دخل عوامل الإنتاج مع سطر حساب الأسر، بالناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج مطروحاً منه دخل عوامل الإنتاج (10598.8 - 238.4 = 10360.4)

تمت نقطة تقاطع عمود حساب دخل عوامل الإنتاج مع سطر حساب العالم الخارجي، بدخل عوامل الإنتاج (238.4)

تمت نقطة تقاطع عمود حساب الأسر مع سطر حساب السمع بالاستهلاك العائلي (9285.1)

تمت نقطة تقاطع عمود حساب الأسر مع سطر حساب الحكومة بالتحويلات من المؤسسات المحلية إلى الحكومة (164.5)

تمت نقطة تقاطع عمود حساب الأسر مع سطر حساب العالم الخارجي، بالتحويلات من المؤسسات المحلية إلى العالم الخارجي (1744.4)

적ات نقطة تقاطع عمود حساب الأسر مع سطر حساب الضرائب المحلية، بالضرائب المباشرة المدفوعة من قبل الأسر (318.7)

تمت نقطة تقاطع عمود حساب الأسر مع سطر حساب الإدخال-الاستثمار، بالإدخال العائلي  وحسب هذه الطرقية:

الإدخال (الاستثمار) العائلي = إجمالي الاستثمار (العام + الخاص) مطروحاً منه مجموع كل من الأيديولوجيا الحكومي والإدخال الأجنبي وعلى هذا الأساس فإن الإدخال العائلي = 2414.3 - 575.2 = 1839.1

تمت نقطة تقاطع عمود حساب الحكومة مع سطر حساب السلع، بالاستهلاك العام (1744.4)
تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الحكومة مع سطر حساب الأسر، بالتحويلات الحكومية إلى الأسر (775.8)

تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الحكومة مع سطر حساب العالم الخارجي، بالتحويلات الحكومية إلى العالم الخارجي (52.8)

تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الحكومة مع سطر حساب الاستثمار، بالادخار الحكومي (8)

تمثل نقطة تقاطع عمود حساب العالم الخارجي مع سطر حساب السلع، بالصادرات (1540.7)

تمثل نقطة تقاطع عمود حساب العالم الخارجي مع سطر حساب الأسر، بتحويلات العالم الخارجي إلى الأسر (468)

تمثل نقطة تقاطع عمود حساب العالم الخارجي مع سطر حساب الحكومة، بتحويلات العالم الخارجي إلى الحكومة (1017.8)

تمثل نقطة تقاطع عمود حساب العالم الخارجي مع سطر حساب الاستثمار/الادخار، بالأجنبي (575.2)

تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الضرائب المحلية مع سطر حساب الحكومة، بالضرائب المباشرة وغير المباشرة المدفوعة إلى الحكومة (676.3)

تمثل نقطة تقاطع عمود حساب ضرائب الاستيراد مع سطر حساب الحكومة، بالرسوم الجمركية المدفوعة إلى الحكومة (722.4)

تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الاستثمار/الادخار مع سطر حساب السلع، بإجمالي تكوين رأس المال الثابت في كل من القطاع العام والخاص (1861.3 + 555 = 2414.8)

وذلك نكون قد أكملنا بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، وهي مصفوفة متوازنة أصلاً، وقد اخترناها فقط للوقوف على كيفية بناء هذه المصفوفة، ولكن بشكل عام عندما تكون المصفوفة غير متوازنة، فإنه يجري عادة اختيار عنصر موزن في العمود كالاستثمار مثلاً، وعنصر موزن في السطر كالادخار مثلاً.
في ختام هذا البحث نكون قد وقينا على مفهوم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وكيفية بنائها، لنبدأ بعد ذلك بالتعرف على مفهوم نماذج التوازن العام، الأدأة الهامة في بناء سيناريوهات جديدة، تنسج مع الغرض من بناء المصفوفة.
بعد أن تعرفنا على مصوفة المحاسبة الاجتماعية في البحث السابق، سنعرف في هذا البحث على نماذج التوازن العام، والتي شاع استخدامها (CGE Models) نتائج التطورات التقنية والمعلوماتية من قبل الحكومات ومن قبل المؤسسات لتقسيم السياسات الاقتصادية، وبرامج الإصلاح الاقتصادي، ومن أبرز المواضيع التي تتناولها نماذج التوازن العام، هي قضايا الإصلاح الضريبي، والشراكات والعلاقات التجارية الإقليمية والدولية والبيئية، وقضايا التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي المتوازن.

هذا وإن استخدام نماذج التوازن العام الحاسوبي، تعتبر من الأساليب التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، فالتناظر هو الحالة التي تعكس الأداء الأمثل للوحدات الاقتصادية وللاقتصاد ككل، في ظل قيود الموارد والتغيرات المتاحة، ولذا سنستخدم هذه النماذج في دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في سورية، ولكن بداية سنعرف على مفهوم التوازن العام.

1. مفهوم التوازن العام

قبل أن نتحدث عن نماذج التوازن العام وتطورها، علينا أن نتوقف قليلاً عند مفهوم التوازن العام، الذي يعد مبدأ قديماً في الاقتصاد، ويقصد به تعادل القوى المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة المدروسة، وله أهمية هذا المبدأ تراجع إلى أنه يساعد في علاج مشاكل الموارد المحدودة لإنجاح كل ما يحتاجه أفراد المجتمع من سلع وخدمات، ولهذا فإن المشكلة الخاصة بكيفية إشباع المطالب والاحتياجات البلدانية لأفراد المجتمع بموارده المتاحة والمحدودة، جعلت الحاجة إلى تنظيم العلاقة بين الموارد والاحتياجات ضرورة لا غنى عنها، وفي التوازن الاقتصادي يتساوى حجم الإيرادات مع حجم النفقات، حيث يزخر الأدب الاقتصادي بنماذج التوازن، بشقيه العام والجزئي، والتوازن الداخلي والتوانز الاقتصادي الخارجي، ومن ثمة التوازن الاقتصادي العام، لا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الاقتصادي للتوانز، فقد نجدهون يتناولون نوع التوانز المطلوب بطرق مختلفة، ومن ثمة وسائل تحقيقه، إلا أن المتوقف عليه أن التوانز بشكل عام يعرف: بأنه الوضع الذي يتسم بالاستمرار ما لم تتغير العوامل المحددة له، وقد حظي موضوع التوانز بعدة تعريفات تذكر منها:
التوازن هو: الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، إذا ما توافرت شروط وظروف محددة، بحيث أن عدم استمرار أحدها أو نقصه أو زيادةه مع ثبات غيره، من الممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المتراصة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي، إلى اختلال يطول أو يقصر أجله، إلى أن تستحدث عوامل مضادة، تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى.

هناك من يعرف التوازن بأنه الوضع الذي إذا تعذر الوصول إليه، مع عدم وجود أي حاجز بالابتعاد سيظل كما هو، ما لم يحدث أي مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك، ومن ثم يمكن القول أن التوازن هو وضع ثبات نسبي.

ويمكن أن نفسر ذلك: بأنه في النظرية الاقتصادية، تجري دراسة العديد من الظواهر الاقتصادية، كالإنتاج أو التضخم أو البطالة أو العجز أو الطبط، وتجري دراسة العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بهذه الظاهرة، وكل متغير يأخذ قيمة مختلفة تتغير صعوداً أو هبوطاً، وقد تستقر لفترة معينة عند قيمة معينة أو مستوى معين، وهذه القيم المختلفة تتأثر بعدد لا نهائي من المتغيرات والخصائص، وإذا لم يتواجد ما يغير هذه المؤثرات والعادات، التي تدفع إلى تغيير قيمة المتغير، فإن هذه القيمة تعرف بالقيمة التوازنية، وفي النظرية الاقتصادية الأمثلة عديدة كالسعر التوازني، الكمية التوازنية، الدخل التوازني، الخ، فالسعر التوازني مثلاً هو السعر الذي تساوى عليه الكميات المطلوبة من الكميات المعروضة في السوق، أو الذي تتوازن علماً مع الكميات الموجودة من جانب المشترين مع قوى العجز من جانب البائعين، وبالتالي يقال للكمية التي تحدد عندها توازن كمية التوازن.

في الحقيقة يعرف التوازن على أنه الحالة التي يمكن أن تبقى دائماً، طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها. انطلاقاً من هذا التعرف يترقب لنا أن التوازن يركز على حالة التشغيل الكامل، أي صفقة الثبات معمداً في ذلك على الفكر التقليدي، الذي ينطلق من شروط توازن الاستخدام الكامل، هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات، التي تتناول تحليل مفهوم التوازن الاقتصادي العام مفهومه.  

74 مبارك، حجي، التوازن الاقتصادي: وإمكاناته للدول العربية، مكتبة الانتشار المصرية، ص 51.
75 إبراهيم، نعمت الله نجيب، أسس علم الاقتصاد لتحليل الجماعي، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 22.
76 أردون، دنيل: تحليل الأزمات الاقتصادية، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص 141.
الاختلافات الفعلية التي يحتاجها المجتمع، أي أن الاقتصاد هنا يكون في حالة اختلاف توازني إذا ما كان يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع، حيث أن اختلاف التوازن الاقتصادي العام يعكس في مجالين اقتصاديين هما اختلاف التوازن الاقتصادي الداخلي واختلاف التوازن الخارجي.

بشكل عام يتحقق التوازن على المستوى الوطني، عندما يستطيع الطلب الكلي مع العرض الكلي وقدما لا يكون هناك دوافع للتسعو أو الانكماش، زيادة الطلب الكلي أو العرض الكلي خلال الفترة القصيرة.

1-1- أشكال التوازن:

لقد أخذ التوازن أشكالاً مختلفة باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له من جهة، والهدف المنعش من جهة أخرى، ومن هذه الأشكال ذكرنا ما يلي:

1-1-1- التوازن الجزئي والتوازن الكلي: يستند التوازن الجزئي في أساسه على فكرة التوازن على المستوى الاقتصادي، أي توازن اليد أو الجسم أو القطاع، فتوازن القد يتحقق عند تساوي ما يستهلكه القد مع ما ينتجه، أما توازن الجسم فتحقق عندما تتساوي إيراداته مع نفقاتها، هذا ما يتعلق بالتساويات الجزئي، أما التوازن الكلي فهو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة، أي توازن كلي فهو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة، أي انعدام صافي التدفقات، وبالتالي ضرورة توازن الاستقرار والمتناوق، وهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الوطني، والتأثيرات المتبادلة فيما بينها، يتحقق التوازن الكلي بالرغم من وجود اختلافات في التوازنات الجزئية، شريطة أن يتعادل مجموعة الفوائض المثبتة عن تلك الاختلافات، حيث يتجه كل من الإنتاج والتوزيع والأسعار إلى الانخفاض في الأسواق، التي تعني من فائض في العرض، في الوقت الذي يتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخمًا.

1-1-2- التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل: يقصد بالتوازن قصير الأجل، الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغيير على الأقل في الزمن القصير، مع إمكانية تغيير المخزون لاحقاً، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات، ما يؤدي إلى اختلاف

---

التوازن السلعي والتدفقي الكامل، أي أن التوازن في المدى القصير، يتجاهل التغييرات السلبية في المدى القصير، لاستخلاص سياقة مع مقارنتها مع الحجم الكلي للسلع. أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل، فيتحقق عندما تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية القيمة متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة، إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الامل تكلفة، بحيث يتعادل الناتج العكسي الحدي لقيمة كل وحدة تقنية في مجموعها. ومنه فالملاحظة على المستوى التوازن اللد投入 في الزمن القصير يتطلب ضرورة مساواة الاندماج مع الاستثمار، في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التنظيم الكامل في المدى الطويل زيادة استثمار اليوم دائماً عن ادخار الأمس.

1-1-3- التوازن المساكن والتوازن الحركي: يقصد بالتوازن الساكني تلك الحالة التي تحقق عنددها قيم المتغيرات موضوع الدراسة، أي عدم وجود ضغوط أو قوى تعمل على تغيير تلك القيم، لكن هذا لا يمنع من حدوث اختلال بمرور الزمن، فقد يختلف التوازن في مركزها. لم يهتم هذا النوع من التوازن بتحديد المدى الزمني اللازمة لحركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية، كما أن أنه لا يوفر التفه في الوصول إلى وضع توازن جديد، بل على العكس من ذلك تتغير المتغيرات عن مسارها نحو التوازن الجديد، ما قد يؤدي بنا إلى نتائج خاطئة، ونظرًا للاستبدالات التي وقعت للنوع الأول، جرى استخدام النوع الثاني من التوازن والترتكب في التوازن الحركي، حيث يتحقق التوازن في نظر مستخدمي هذا المفهوم (الحركي) إذا ما توافرت له الظروف والعيوم المناسبة، ثم ما يلبث أن يفسح المجال أمام احتلال جديد، بأثر تدخل عوامل وظروف جديدة محل الاحتلال الأول.

1-1-4- التوازن الناقص والتوازن الكامل: يقصد بالتوازن الناقص: التوازن الذي يسبق الوصول إلى التشغيل الكامل، بمعنى أن هذا التوازن يحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج العاطلة، وهذا ما ركز عليه كينز حيث قسم التشغيل إلى مستويات، واعتبر التشغيل الكامل هو أحد هذه المستويات، وهو من الصعوبة يمكن تحقيقه، وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات، التي تهدف دائماً إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج، والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن، بغض النظر عن التأثير المترتبة عن ذلك، والتي تتعكس على الاقتصاد الوطني، وفي حالة ما إذا عجزت آلية السوق على أن تغطي التكاليف الأخرى وتحقيق حكمة.

78 حجر، مبارك: التوازن الاقتصادي، مرجع سابق، ص.132.
79 الحبيب، فايز إبراهيم: نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص.78.
80 إدريس، ما يقسم: الاقتصاد الكلي النظري والسياسة، دار المرجع للنشر، الرياض، ترجمة محمد إبراهيم منصور، 1988، ص.29.
81 صقر، أحمد صقر: النظرية الاقتصادية الكمية، مرجع سابق، ص.31.
تخصيص الموارد عن طريق التنسيق بين قرارات المنتجين والمستهلكين، تجنبًا لسوء توزيع الموارد، فال модель، الذي يسمح باستغلال كل الموارد وعندما تكون أمام التوازن الكامل.

في الحقيقة فإن تحقيق التوازن الاقتصادي هو أحد أهم أهداف السياسة المالية، ولتوسيع آلة التوازن، فإننا نستطيع القول أنه عندما تزداد الأسعار عن المستوى التوازي، فإن الإنفاق الكلي سيتعرضما، ما يؤدي لظهور فائض في العرض (ركود)، وبالمقابل عندما تنخفض الأسعار عن المستوى التوازي، فإن الإنفاق الكلي سيزداد، ويزداد فائض في الطلب (تضخم)، وهكذا ينتقل الاقتصاد من حالة التوازن إلى حالة أخرى لأنه لا يوجد توازن في عالم اليوم أكثر من دورة قصيرة الأجل (سنة تقريباً)، أو من خلال الدورة القصيرة (ثلاث سنوات).

1-2-2 السياسة المالية والتوازن الاقتصادي: 

في الحقيقة تستطيع السياسة المالية بما تملكه من أدوات أن تؤثر على الطلب والطلب الكليين، فمن خلال الإفاق العام تؤثر على الطلب، ومن خلال الضريبة تؤثر على الطلب، وذلك كما يلي: 

1-2-1-النفاق العام: ويتألف من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، فكلما زاد الإنفاق بشكل عام يزداد الإنفاق الكلي، ويزداد الطلب الكلي في الاقتصاد، وفي حال زيادة الإنفاق الجاري هذا يعني زيادة الدخول، فإذا كان الطلب متثبيداً، سيحصل التضخم وإذا كان الطلب أكبر من الطلب سيؤدي الإنفاق الجاري إلى تحريك الطلب، ولذلك يحصل التوازن، أما بالنسبة للاقتصاد الاستثماري فإنه يتضمن شراء السلع والمواد وإقامة المصانع، وعلى الدولة زيادة الإنفاق الاستثماري عندما تكون العرض منخفضاً، وذلك بهدف تشجيع القطاع الخاص على زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى التوازن.

إذا يجب على الدولة دراسة حالة الاقتصاد واختيار الحل الأفضل: إنفاق حكومي جاري أم إنفاق حكومي استثماري.

1-2-2-الضرائب: وهي الأداة المالية الهامة لإعادة توزيع الدخل، فكلما زاد حجم الضرائب تزداد العدالة الضريبية، والعدالة الاجتماعية، وخاصة في حالات الضرائب المباشرة، أما إذا اعتمدت الدولة على الضرائب غير المباشرة فإن ذلك يعني إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء، لذلك على الدولة استخدام الضرائب لتحقيق الإنصاف الاجتماعي، أي التركيز على الضرائب المباشرة، في إعادة توزيع الدخل وبالتالي تشجيع الطلب، ما يؤدي لزيادة الإنتاج وحصول الرواج الاقتصادي.
في الحقيقة على الدولة النظر أولاً إلى حالة الاقتصاد الوطني، هل هناك توازن بين العرض والطلب؟ هل العرض أكبر من الطلب، وكيف يمكن تحقيق التوازن من خلال الإنفاق العام والضرائب؟ إذا كان العرض أكبر من الطلب، فإن الاقتصاد يكون أمام حالة الركود وهنا على الدولة تشجيع وتحفيز الطلب وذلك من خلال النقاط التالية:

- زيادة حجم الإنفاق الجاري، الذي يتضمن زيادة الأجور للعاملين والصيانة، وشراء السلع والمواد وغيرها.

- تخفيض الضرائب، لأنها تؤثر على الدخل، فتردود الدخل بمقدار هذا الانخفاض، فيفاد الطلب الكلي.

- إذا كان الطلب أكبر من العرض، فإن الاقتصاد في حالة ركود (تضخم)، وهنا على الدولة تشجيع العرض وذلك من خلال النقاط التالية:

  تخفيض حجم الإنفاق العام وخاصة الجاري، بحيث يؤدي ذلك لترفع طلب الحكومة على السلع والخدمات وأعمال الصيانة.

  زيادة الضرائب لتحفيض حجم الأرباح والمداخيل، في يؤدي ذلك لتحفيض الطلب الكلي.

إن زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام سيتران على الدخل، فينخفض مقابل العرض فيحصل التوازن الاقتصادي الكلي.

2. نماذج التوازن العام (CGE Models)

بعد أن تعرفنا على مفهوم التوازن العام، وأن حالة من التوازن في الاقتصاد تعتر بالوجود متجهة (Vector) للأعداد النسبية، ونظم توزيع للسلع، ومدخلات الإنتاج في الاقتصاد، بحيث تتحقق أمثلة القرار لكل الوحدات الاقتصادية في ظل قيود الموارد والاقتراحات المتاحة 72.

ستعرف على نماذج التوازن العام، ستكون البداية في التعرف على أهم النماذج الاقتصادية المستخدمة في تحليل السياسات الاقتصادية على مدى التاريخ نذكر منها: 83

---

82 باكر، مصطفى: أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية، جسر التنمية، المجلد 3، الإصدار 35، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، صفحة 6-8.

83 http://www.arab-api.org/ar/training/course.aspx?key=48&year=2003&iframe=true&width=100%&height=100%
2-1-1- التحليل باستخدام جداول المدخلات والمخرجات:

يعتبر التحليل باستخدام هذه الجداول من أسهل الطرق المستخدمة في التخطيط وتوزيع الموارد، فهذه الجداول لها أهمية متعددة الجوانب، فهي تمثل أولاً جزءًا في الحسابات القومية، حيث توفر أسلاً للتأكد من تقديرات الدخل القومي بطرق الإنتاج، والإنفاق، والدخل، وتمثل ثانياً أساسًا لعرض هيكل الاقتصاد القومي وتشابكات مختلف السلع والصناعات المختلفة، وما يمثله عرض هذا الهيكل من أهمية في مجال دراسة هيكل تكاليف إنتاج مختلف السلع على شكل تكاليف متمتة في المواد الأولية (طلب وسيب)، أو تكاليف متمتة في شراء عوامل الإنتاج (القيمة المضافة). كما يوضح هذا الهيكل خريطة توزيع الإنتاج ما بين (استهلاك بقيمة الصناعات من إنتاج الصناعة المعنية على شكل مواد أولية)، والطلب النهائي (استهلاك خاص، وحكومي، واستثمار خاص وحكومي، وصادرات وواردات، وتغير في المخزون. وتمثل جداول المدخلات المخرجات، ثالثًا، أداة للتنبؤ بالطلب النهائي والإنتاج لمختلف الصناعات المتمتة بالجدول، من خلال افتراضات معينة، هي:

- فرض التجانس Homogeneity أي أن يكون لكل قطاع في الجدول ناتج واحد، وهيكل واحد من المدخلات، كما أنه لا توجد إمكانية للإجلاء ما بين المدخلات أو نواتج مختلف القطاعات.
- فرض التناسب Proportionality أي أن مدخلات قطاع معين هي دالة خطية في ناتج ذلك القطاع.
- فرض الإضافة Additivity استبعاد العلاقات التبادلية الخارجية بين القطاعات، ما عدا تلك التي تحدد من داخل الجدول.

ترجع فكرة جداول المدخلات/المخرجات، أو التشبك الصناعي، إلى محاولة فرانسوا كوزناري في تركيب "الجدول الاقتصادي" عام 1758، حيث اعتبر هذا الجدول من أهم إنجازات مدرسة الفيزووقراط (إحدى المدارس التاريخية في علم الاقتصاد، التي تومن بأن مصدر القيمة يأتي من الزراعة). أما انتشار هذه الجداول فيرجع إلى الاقتصادي الروسي المولد والأمريكي الجنسية وسيلي ليونتينف Wassily Leontief في عام 1941، حيث قام بتطوير فكرة كوزناري، من خلال استخدام بعض الأساليب الرياضية، لتركيب جدول مدخلات - مخرجات للاقتصاد الأمريكي (1919-1939). ومنذ ذلك الحين ولا زالت
الإسهامات التحليلية والتنبؤية جارية للاستفادة من إمكانيات هذا الجدول. فكافة الدول المتقدمة تقريباً تصدر جداول الخاصاً بها كل سنتين أو ثلاث سنوات، مثل الولايات المتحدة، وكندا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وستراليا، واليابان، بالإضافة إلى العديد من البلدان النامية مثل كوريا، والفلبين، وأندونيسيا، ومالزيا، وصين، وجنوب أفريقيا، وأوغند... أما البلدان العربية فتقوم العديد منها بإصدار الجدول، ولكن بفترات متغيرة قد تبلغ خمس سنوات أو أكثر، مثل جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، والجمهورية الجزائرية، ودولة الكويت، والبحرين، والعراق، وسوريا، والسودان، واليمن... أما على المستوى الدولي فهناك جمعية دولية للمدخلات-المخرجات، مقرها فيينا - النمسا، أنشأت عام 1988، تضم في عضويتها (15) مؤسسة دولية، ومئات من الأعضاء على مستوياتهم الشخصية، كما أن هناك مؤتمراً سنوياً تعقده الجمعية في أحد البلدان المتقدمة أو النامية، يتناول آخر المساهمات النظرية والتطبيقية في أساليب هذا الجداول. 84

(1-2) التحليل باستخدام الاقتصاد القياسي:

يعتبر التحليل باستخدام الاقتصاد القياسي على قياس العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية، والمشاهدات المتعددة والنظرية الإحصائية. فالاقتصاد القياسي هو أحد فروع علم الاقتصاد، ويتم بقياس وتحليل العلاقات الاقتصادية مستخدماً في ذلك: النظريات الاقتصادية، المعادلات الرياضية، الأساليب الإحصائية (الطرق الإحصائية)، وذلك بهدف تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة، من ناحية، والمساعدة في رسم السياسات واتخاذ القرارات وتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل من ناحية أخرى.

كما يمكن اعتبار الاقتصاد القياسي على أنه التطبيق العملي لكل من النظريات الاقتصادية والرياضية، وذلك من خلال توظيف محتوى النظريات الاقتصادية والعلاقات الرياضية على الظواهر

الاقتصادية في أرض الواقع. ومن هنا تبرز أهميته القصوى لكل طالب أو باحث اقتصادي، فلا تخلو دراسة أو بحث من تطبيقات الاقتصاد القياسي بشكل عام تنمذ النماذج البيئية (Structural Models) في الاقتصاد القياسي بالدقة وإتباع النظرة الاقتصادية، ولكن يعوقها عملياً توافر البيانات التفصيلية، إلا أنه في المقابل تنمذ النماذج المنقوصة (Reduced Models) في الاقتصاد القياسي بمثابة الأقل للبيانات وقدراتها في التنبوء، ولكن يعبيها من ناحية تحليل السياسات افتقارها الأسس النظرية (انتقادات لوكس).

2-1-3- التحليل الاقتصادي التجميعي: يشمل هذا التحليل على النمذج التجميعي، التي تعلق معهم العلاقة بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد كالكتلة النقدية، التضخم، الاستثمار والإدخار نظرية الاقتصادية (Kenynesian) أو البيئة التجريبية (Real Business Cycle Models). إن التحليل الاقتصادي التجميعي مفيد في التحليل النوعي للسياسات الاقتصادية، ولكنه ضعيف في التحليل الكمي.

2-1-4- التحليل المحاسبي: يستخدم التحليل المحاسبي لتحلي وتقويض جدوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتم في حساب التكالفة والمنافع للمشروع، لكن ما يعيب التحليل المحاسبي أنه لا يصلح لتقييم المشروعات الكبيرة ذات الأثر الجانبية على قطاعات الاقتصاد الأخرى.

2-1-5- نماذج التوزن العام (CGE Models): تعتبر نماذج التوزن العام من أحدث طرق التحليل الاقتصادي الشامل والتي بدأت مؤخراً في الانتشار بفضل توافر قواعد البيانات والمعلومات التي شهدتها الحسابات الآلية وبرمجيات البرمجة الرياضية Programming Software Mathematical Computable General Equilibrium (CGE) وكنتيجة لهذه التطورات أصبحت نماذج التوزن العام تستخدم بصورة روتينية في أوساط المؤسسات الاقتصادية العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتقوم السياسات الاقتصادية، وبرامج الإصلاح الاقتصادي في العديد من البلدان، ولعل أهم المواضيع الحديثة التي تتناولها نماذج التوزن العام قضايا الإصلاح صافي، الشراكات والاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية، البيئة وقضايا التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المتوازن.

يستند التحليل باستخدام هذا النوع من النماذج إلى السلوك الأمثل لوحدات القرار الاقتصادي، والنظرة الاقتصادية للوزن العام كما سبق ذكرنا، حيث يستخدم بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (Social Accounting Matrix- SAM).
يحتوي على توصيف تفصيلي للتكتنيات الإنتاجية، سلاسل المستلزمات وتقسيط ضرائب، الموارد المتاحة والمنتهيات، وتوصيف سلاسل الوحدات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى ذلك فإن التحليل باستخدام هذه النماذج ملائم لتحليل السياسات الاقتصادية والتخطيط وبناء سيناريوهات بديلة لحل المشكلة.

في الحقيقة يتحدد نموذج التوازن العام استناداً إلى الهدف المرجوة بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، فعندما يكون الهدف من بناء نموذج التوازن العام هو اجتماعي أيضاً، يقسم فيه القطاعات إلى عدة فئات، والأمر ذاته بالنسبة لدراسة فالأهداف من بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هو دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في سوريا، وعلى هذا الأساس فإن هدف بناء نموذج التوازن الخاص بهذه الدراسة هو برمي إلى هدف المصفوفة نفسه.

تكتنف أهمية نماذج التوازن العام فيكونها واحدة من الطرق الكمية الأكثر دقة لتقييم تأثير الصدمات على الاقتصاد، فهي أداة ميزة جداً من أجل تصميم السياسة المردودية وفق الغرض المرجو الوصول إليه، بمعنى آخر إن نماذج التوازن العام تعيد تركيب الاقتصاد للدولة بطريقة أخرى، كما تعد النظر في طبيعة الصفقات التجارية التي تجري بين حسابات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (الأنشطة الإنتاجية، الأسر، الحكومة...)

على أي حال فتحليل نموذج CGE بالمقارنة مع تكتنيات أخرى متواجدة فإنها تأخذ المجموعة الأوسع للتأثير الاقتصادي المشتق من الصدمة أو تطبيقات الإصلاح سلبية محددة، بمعنى آخر إنها الخيار أفضل إذا كان سؤال الباحث يتضمن تحليل التأثيرات السلبية للصدمة. بشكل عام يمكن أن نجمل أهمية نماذج التوازن العام في النقاط التالية:

- أداة قوية وفعالة لأخذ التنبؤات حول سلاسل الاقتصاديات الوطنية المعقدة.
- أداة هامة لتقييم النتائج الاقتصادية المحتملة للتدخلات السياسية المختلفة، كتخفيض الضرائب، زيادة في دعم المواد الغذائية... الخ.
- تسمح للاقتصاد بتنفيذ المحاكاة لسيناريوهات اقتصادية كلية مختلفة.

85 A Regional Computable General Equilibrium Analysis of Property Tax Rate Caps and a Sales Tax Rate Increase in Indiana Public Finance Review July 1, 2013 41: 446-472
نماذج CGE

تمثل الفرصة لإجراء تجارب ضمن الاقتصاد، فهي توفر قاعدة هامة يسترشد بها صناع القرار.

في الحقيقة إن نماذج التوازن العام هي نماذج تطبيقية في نقطتين:

- تستند على قائمة بيانات اقتصادية من أجل اقتصاد وطني معين.
- تصمم لتحاكى السلوك للاقتصاد النموذجي المشكل والسماح بالتنبؤ لذلك الاقتصاد.

على الرغم من أن نماذج CGE تستخدم تحليل الاقتصاد القياسي إلا أنها ليست نماذج اقتصادية قياسية، فهي لم تستخدم لمعرفة النظام السببي من خلال التحليل الإحصائي لبيانات السلسلة الزمنية، وإنما هي تستند على آليات الاقتصاد الكلي، حيث توظف لتقسيعتم المشكلات الاقتصادية الكلية التقلدية كالأثرات لنظام الضرائب، التضخم، الصرف...

تعد نماذج التوازن العام جسر للاقتصاد الكلي والعجزي، وتستخدم قوانين الاقتصاد الجزيئي في جوهرها، لتمثيل أنظمة الطلب والعرض، وتحاكى نظام الاقتصاد ككل، ويعبر عن النموذج بجموعة من المعادلات والبارامترات المصممة لتمثيل شروط التوازن لإقتصاد السوق، حيث يوصف رياضياً بثلاثة مجموعات من المعادلات هي: معادلات تعظيم الأرباح للمنشأ، معادلات تعظيم الرفاه للمستهلكين، معادلات توازن العرض والطلب في أسواق السلع وعوامل الإنتاج.

لتوضيح نموذج التوازن العام رياضياً نورد المثال التالي: ففي اقتصاد مغلق يشكل على إنتاج K و L يمكن توصيف نموذج التوازن باستخدام عاملين ميل الإنتاج X و Y واستهلاك سلعيهما: نجد مسائلاً من خلال المعادلات التالية:

(Extremization Profit) ويتم من حل:

\[
\max_{y,l,k} \pi_y(P) \quad \text{s.t.} \quad Y = F(L_y, K_y)
\]

\[
\max_{x,l,k} \pi_x(P) \quad \text{s.t.} \quad Y = G(L_x, K_x)
\]

حيث \( \pi \) هو الربح، \( P \) متجهة الأسعار، F و G تقنيات إنتاجية K Rأس المال، L العمل، \( \pi \) هو الربح، \( P \) متجهة الأسعار، F و G تقنيات إنتاجية K Rأس المال، L العمل.

(Extremization Welfare) ويتم من حل:

\[
\max_{x,y} U(x,y) \quad \text{s.t.} \quad M_i \geq P_{x}X_i + P_{y}Y_i \quad \forall i
\]

حيث أن C مقادر الاستهلاك، M مجموعة المستهلكين، U Dخل المستهلكين، i الحالة الرفاهية.

86 بابكر، مصطفى: أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية، مرجع سابق، 2004، صفحة 2-3.
المعادلات قيود النظام (System Constraints):

\[ \begin{align*}
I_x + I_y &= L \\
k_x + k_y &= K \\
\sum_i x_i &= X \\
\sum_i y_i &= Y
\end{align*} \]

أما نموذج التوازن العام الحاسوبي، فهو تطبيق رقمي لنظرية التوازن العام على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ويتضمن السمات التالية:

- توصيف التقنيات الإنتاجية وتفضيلات المستهلكين.
- توصيف سلوك الأمثلية لوحدات القرار في الاقتصاد كالأسرة، الشركات، الحكومات، والشركاء في التجارة الخارجية.
- توصيف الموارد واستخداماتها.
- توصيف المعادلات والطريقة المتتبعة لحل النموذج.

يصمم نموذج التوازن العام في الغالب لدراسة موضوع محدد، وتباعاً لطبيعة الموضوع يحدد نوع، شكل، ودرجة تفصيل النموذج. هناك أنواع النموذج، حيث أن النموذج الاستاتيكي والديناميكي، النموذج ذو القطاع الواحد، والنموذج متعدد القطاعات، النموذج ذو وحدة القرار الواحد، والنموذج متعدد وحدات القرار، وبين نموذج الاقتصاد الواحد والنموذج متعدد الاقتصاديات.

تستخدم الدوال الرياضية لتمثيل التقنيات وتفضيلات المستهلكين في نموذج التوازن العام، وتعتبر دالة مرونة الإحلال الثابتة (CES) أكثر أنواع الدوال استخداماً، وذلك لتمثيلها بشكل يمكن تمثيل مدى واسع من مرونة الإحلال، متضمنة في ذلك دوال الكروب دوغلاس واليونيتيف والدوال الخطية، فمثلاً لإنتاج السلعة باستخدام دخل الإنتاج 1, يمكن توصيف تقنية مرونة الإحلال الثابتة رياضياً بالعلاقة

\[ Y = \delta (BL^P + \gamma K^P)^{1/P} \]

حيث أن \( \delta \) يمثل معامل الكفاءة التكنولوجية، و\( \gamma \) و\( \beta \) نصيب المدخلين في التكلفة حيث يحدد P حسب قانون المرونة الإحلالية بين L و K حسب قانون المرونة الإحلالية.

وتعتمد طرق البرمجة الرياضية في حل نماذج التوازن العام الحاسوبية، كالبرمجة غير الخطية، الأنظمة غير الخطية المقيدة، والبرمجة التكاملية المختلطة، ويعتبر برنامج GAMS: General Algebraic Modeling System ذو الإصدار 23.5 من أكثر برامج الحاسب الآلي استخداماً في بناء وحل نماذج التوازن العام الحاسوبية، وذلك لما يمتاز به من مقدرة كبيرة في معالجة البيانات وعلى احتوائه على أقوى برامج الأمثلية، حيث يحتاج هذا البرنامج على ملفين أساسيين هما: الملف ذو الامتداد gms ويحتوي على البيانات ومعالجة النموذج، والملف ذو الامتداد Ist ويحتوي على النتائج، أما ملف gms فكتبه المنهج، وهو من النوع TEXT، وأما الملف Ist فينطلقه GAMS بعد تنفيذ النموذج وهو أيضاً من النوع TEXT.

2- تعريف مرحلة بناء وحل نموذج التوازن العام:

يمكن تعريف مراحل بناء وحل نموذج التوازن العام بالمراحل التالية:

- يشمل تعريف النموذج إعلان وتحديد المتغيرات والمعادلات المختلفة التي تمثل أنواع الحسابات المختلفة في النموذج (Parameterization).
- تشمل معرفة المعالم المعقدة من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وتحديد المرونة المختلفة في النموذج.
- تتضمن مرحلة حل النموذج: تحديد خوارزمية الحل (Algorithm)، إعداد القيم المبتدئة للمتغيرات (Replication)، إعدادحل النموذج، وعما يعرف بمحاكاة الواقع، حل النموذج بالمشاركة أو الصدمة المستهدفة (CounterFactual)، ثم استخلاص النتائج والمقارنة.

في الحقيقة يجري تطبيق تدريب كيانات النموذج وفق ما يلي:

- تتكون الكيانات المعقدة للمواءج من المجموعات، المعالم أو الثوابت والمتغيرات.
- تعرف المجموعات الأنشطة، السلع، معامل الإنتاج والمؤسسات في المصفوفة.
- تشمل المعالم الكميات المحسوبة من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لتعريف النموذج.
- تشمل المتغيرات الكميات التي يقوم بهمها النموذج بناءً على حل المعادلات.

يمكن كتابة نموذج توازن عام وحله باستخدام GAMS وفق الإرشادات التنظيمية التالية:
لتسهيل معالجة بيانات المصفوفة في GAMS، يفضل تعريف مجموعة شاملة، تضم كل حسابات المصفوفة، واستخدام الأمر TABLE لإدخال بيانات المصفوفة.

- استعمل الأمر ALIAS في GAMS لتسهيل فترة البيانات في المصفوفة، وذلك بالرمز للمجموعة بأكثر من اسم واحد.
- تتعامل التدفقات الاسمية في المصفوفة ككميات، وعلى تكوين الأسعار مساوية للواحد الصحيح في سنة الأساس.
- يمكن أن تجري عملية إدخال البيانات، وتعريب معادلات النموذج قبل أو بعد تعريف معادلات النموذج.
- هنالك طريقتين لحل النموذج كنظام معادلات آنئة عبر خطية: الأولي حل النموذج كمسألة أمثلة، بالإضافة متغيرة مبسطة (مزيج) لمعاملة الدخل، ومن ثُم تقليل هذا المتغير باستخدام البرمجيات CONOPT أو MINOS، والثانية حل النموذج كمسألة توازنية باستخدام البرمجيات PATH أو MILES، هذا ونستبع الطريقة الأولى في حل نموذج التوازن العام الخاص بهذه الدراسة.

- في إطار طريقة تكوين النموذج كمسألة توازنية هنالك طريقتان للحل:
  - تعرف الأولى بالنظام غير الخطية المقيد (CNS)، وفيها يشمل النموذج كل المعادلات التي تمثل حسابات المصفوفة.
  - تعرف الثانية بالنظام التكامللي المختلط (MCP)، وفيه يشمل النموذج فقط نصف المعادلات، التي تمثل حسابات المصفوفة، وذلك باستخدام نظرية الإزدواجية. ويمكن كتابة النموذج بشكل مبسط في هذه الحالة باستخدام برمجيات MPSGE، هذا ونستبع الطريقة الأولى في تكوين النموذج الخاص بهذه الدراسة كمسألة توازنية، فيما يلي القواعد الأساسية لموازنة التجمعات الاقتصادية، واللازمة لبناء نموذج التوازن العام، والذي يتبع تقليدياً هيكل مصفوفة المحاسبية الاجتماعية وسلوك الأمثلة. تمثل هذه القواعد بما يلي: 89

- أسواق الإنتاج و التعامل:
  - يفترض في المنتج تعظيم الأرباح تحت ظروف التكاليف المتاحة.

89 بابكر، مصطفى: أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جسر التنمية، الجزء الثالث، الإصدار 35، 2004، الصفحة 6-8.
- تعرف الأرباح بقيمة الإنتاج ناقصاً تكلفة عوامل الإنتاج والسلع الوسيطة، وتمثل التقنيات في النموذج باستخدام دوال CES الطبقية (Nested).

- تحسب قيمة الإنتاج وفق أسعار المنتج، وتستخدم عوامل الإنتاج حتى نقطة تساوي قيمة الإنتاج الحدي للعامل بسعره في السوق.

- هناك عدد من قواعد الإقفال لتحقيق تساوي أسعار المنتج، وأشهرها التوظيف الكامل للعامل بتحرير أسعارها، أو تحديد أسعار العوامل خارج النموذج، والقبول بتوظيف غير كامل للعامل.

المؤسسات:
- تشمل المؤسسات الأسر، الشركات والحكومات وتعرف في نمذجة CGE أيضاً بلفظ الوكلاء (Agents).

- تهدف الأسرة إلى تعظيم الرفاه تحت قيد الميزانية، حيث يأتي دخل الأسرة من مبيعات خدمات عوامل الإنتاج والتحويلات أو الدخل غير المنظورة، وتصرف دخلها على الاستهلاك، والضرائب المباشرة وغير المباشرة والمدفوعات غير المنظورة، ويفضل الحساب باعتبار الاحتياط هو المتباقي.

- يغطي الاستهلاك السلع المتاجر فيها بسعر السوق (أي يشمل الضرائب وتكاليف المعاملات) وغير المتاجر فيها بحسب تكلفة الإنتاج وتستخدم دالة CES أو ال l de Stone Geary لتمثيله رياضياً في النموذج.

- تعامل الشركات بطريقة شبيهة للأسر في النموذج غير أنها لا تشارك في الاستهلاك.

- يتضمن دخل الحكمة الضرائب والتحويلات، وتتفق على بنود السلع، الدعمات والمساعدات، وعادة ما تحتسب الضرائب كنسبة مئوية في CGE.

- يتضمن الحساب الحكومي في النموذج غالباً بثبيت الإنفاق الحكومي الحقيقي، والرسوم الضريبية، وتحرير عجز الموازنة أو الادخار الحكومي.

- أما حساب العالم الخارجي (ROW) فيتعويج سعر صرف العملة الوطنية، أو تثبيت سعر الصرف وتحرير عجز الحساب الجاري.
أسواق السلع:

- يمثل الشكل أدناء الميزان الصلعي في نموذج CGE

الشكل رقم 30 الميزان الصلعي في نموذج CGE

- يتوزع الإنتاج المحلي بين الصادرات والواردات والسوق المحلي في نموذج التوازن العام، وفق ما بين السوق المحلي والسوق الخارجي.

- توزيع التحويل (Transformation Elasticity) مرونة اقتصادية الصغير المنتج، تعني المرونة غير المحدودة للطلب العالمي للتصديرات والصادرين في الأسواق العالمية، بحيث يمكن بيع أو شراء أي مقدار من السلع في الأسواق العالمية عند الأسعار العالمية المحددة.

- يمثل سعر الصلع المحلي بالعملات الوطنية، مضافًا إلى الرسوم الضريبية، وتكاليف التوزيع، ويتمثل سعر المنتج في السوق المحلي، السعر الذي يدفعه المستهلك ناقصًا الرسوم الضريبية وتكاليف التوزيع.

- يتكون إجمالي عرض السلعة في السوق المحلي من الإنتاج للسوق المحلي والواردات، ويتمثل في نموذج CGE بـ CES بـ 0.7 بفرض خاص، بفرضين عدم التوازن بين الإنتاج المحلي والواردات أو ما يعرف بفرضية آرمغتون.

- يمثل السعر الذي يدفعه المستهلك للسلعة المستوردة بالسعر العالمي، مضافًا إلى الرسوم الجمركية وتكاليف النقل والتوزيع.
**Model Closure**

- إضافة إلى حسابي الموازنة الحكومية والحساب الجاري، يجب موازنة حساب المدخرات والاستثمار، وهنالك عدد من القواعد المستخدمة لإغلاق هذا الحساب أهمها:
  - تثبيت الاستثمار وتحرير معدلات الادخار لاستيفاء توازن الحساب.
  - تثبيت معدلات الادخار وتحرير معدلات الاستثمار.
- يعتمد الاختيار بين الطرق المختلفة لإغلاق النموذج على طبيعة الدراسة وأهدافها، فمثلاً لنموذج التوازن العام الاستنادي، يعتبر الجمع بين تثبيت عجز الحساب الجاري، تثبيت الاستثمار وثبيت الإنتاج الحكومي الحقيقي مثلاً، إذا كان الغرض من الدراسة هو مقارنة أثر عدد من السياسات على معدل الرفاه، بينما إذا كان الغرض من الدراسة كان استقراء الآثار المتتالية على معدل الرفاه من جراء صدمات اقتصادية متوقعة أو تغيير في سياسة اقتصادية معينة فإنه من المفضل اختيار مزيج الإغلاق الأقرب إلى الواقع في الحالة المعينة.

3. **لمحة بسيطة عن لغة GAMS**

هناك مجموعة من الإرشادات يجب الالتزام بها عند كتابة برنامج بلغة GAMS:

- ليس هناك قيود محددة لترتيب الجمل اللغوية في GAMS، سوي أنه يجب مراعاة عدم استخدام الكيان (الثوابت، المجموعات، المتغيرات والمعادلات) قبل الإعلان عنه. بالرغم أنه مسموح في GAMS من ناحية لغوية وضع الجملة الأمرية في عدد من الأسطر أو أن يحتوي السطر الواحد على أكثر من جملة واحدة، إلا أنه يوصى للمبتدئ أن يضع كل جملة أمرية في سطر واحد وأن يختتمها بعلامة الوقف (:).
- لا تتأثر لغة GAMS بكتابة الأحرف الإنجليزية من حيث أنها (Capital) أو (Small) خليط من النوعين.
- يوفر عدد من الوسائل لتوثيق النموذج داخلياً، منها وصف الكيان بعد ذكر اسمه في نفس السطر ومنها استخدام العلامة (*). في بداية السطر المراد استخدامه لتوثيق الخطوة التالية.
- يحتوي تعريف الكيان في GAMS على خطوطين:

الأولى: الإعلان عن الكيان بتسميته.

الثانية: إسناد قيمة أو تعريف للكيان.

مع ملاحظة أن الإعلان والإسناد للكيان بالنسبة للمعادلات يجري في حملتين منفصلتين، وأما
للكيانات الأخرى كالمجموعات، الثوابت والمتغيرات فيمكن دمج أو فصل عملتي الإعلان
والإسناد.

• يجب أن تبدأ أسماء الكيانات بحرف يتبعه أي خليط من الأحرف والأرقام على ألا يتجاوز العدد
الكلي 10.

3-1- أجزاء النموذج:

3-1-1- المجموعات:

Sets

تمثل المجموعات إحدى المكونات الأساسية في لغة GAMS وتبدأ بالمصطلح SET أو
ويتبدأ بالمصطلح "Sets" أو "SET"، يليه ذكر اسم المجموعة ثم عنصراً للمجموعة بين العلامتين " / " وتستخدَّم علامة الفاصلة
(,) للفصل بين عنصراً للمجموعة أو أن تكون عنصراً في أسطر منفصلة فضلاً:

SET S /a, b, c/;

أو على الشكل التالي:

SETS (SAM accounts and other items)
/ ag agricultural sector
  nanon-agricultural sector
  l labor
  k capital
  u urban household
  r rural household
  tot total account in SAM
/

يسمح بوصف اسم وعنصر المجموعة على نفس السطر كما في المثال السابق.

بالنسبة لنصف أي عنصر من عنصراً للمجموعة يمكن أن يحتوي على فراغات وأقواس ولكن
يجب ألا يحتوي على العلامتين " / " إلا أن تكون مضمنة بين العلامتين " "، أيضاً يجب ألا
يتجاوز طول النص على (80) خانة.
يسمح GAMS بإعلان وتعرف أكثر من مجموعة واحدة باستخدام الأمر SET أو عبارة SETS بم Geschäفة محددة.

فقط وفي هذه الحالة يجب تفصل المجموعات بحيث تبدأ كل مجموعة في سطر جديد أو بعلامة الفصل (,) ما عدا المجموعة الأخيرة التي يجب أن تختتم بعلامة الوقف (;) كما في المثال:

```plaintext
SET
S    Sectors  /a, b, c/
R    Regions  /R1, R2/;
```

بالإضافة إلى المجموعات الأساسية يسمح GAMS بإعلان وتعرف المجموعات الفرعية (Subset) كما في المثال:

```plaintext
SETS
ab (s)  /a, b/,
c(s)  /c/;
```

هناك نوع آخر من المجموعات في GAMS هي المجموعات التجميعية، التي يتكون العنصر الواحد فيها من مجموعة عناصر، تنتمي لمجموعات أخرى، ويجري ربطها في داخل المجموعة التجميعية بالعلامة (,) كما في المثال:

```plaintext
SET RS (R,S) / R1.a, R1.b, R1.c, R2.a, R2.b, R2.c /;
```

والتي تصبح كتابتها أيضاً على الشكل:

```plaintext
SET RS (R,S) / R1.(a, b, c), R2.(a, b, c) /;
```

أو الشكل التجميعي:

```plaintext
SET RS (R,S) / (R1, R2).(a, b, c) /;
```

لإيجاد أكثر من مجموعة واحدة تضم نفس العناصر، يستخدم المصطلح ALIAS GAMS كما في المثال:

```plaintext
ALIAS (S,SS) ;
```

والتي توجد مجموعة جديدة هي SS تشتمل على نفس العناصر في المجموعة المعروفة S، والجدير بالذكر أن إيجاد مثل هذه المجموعة، يفيد كثيراً في معالجة بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في نماذج CGE

3-1-2- إدخال البيانات وإسناد القيم: وتتضمن على الأوامر التالية:

- **TABLE**
- **SCALAR**
- **PARAMETER**

الأمر `PARAMETER` يتم في تعريف و إسناد القيم البيانية في GAMS، كما في المثال التالي:

الناقل المادي...
PARAMETER Y(R) Regional Income
/ R1 100,
   R2 200/ ;

ويسمح بالفصل بين إعلان PARAMETER وإسناد القيمة لهذا الـ PARAMETER كما في المثال التالي:

PARAMETER Y(R) Regional Income;
Y(" R1") = 100;
Y(" R2") = 200;

حيث تستخدم (" ) في GAMS فقط لعناصر المجموعة

أيما الأمر PARAMETER: ويستخدم أيضاً في تعريف وإسناد القيم البيانية مثل عدد:

SCALARS
RHO Discount rate / 0.05 / ,
IRR Internal Rate of Return ,
DEP Depreciation Rate / 0.07 / ;

حيث جرى إعلان وإسناد قيم لكل من RHO و DEP، أما الثابت IRR فقد تم الإعلان عنه ويمكن إسناد قيمة له (0.10) عبر التعسير الإسناذ:

IRR = 0.10 ;

أيما الأمر TABLE: يستخدم في تعريف وإسناد القيم البيانية للمصفوفات، ويتماز بملائمته لنقل بيانات المصفوفة مباشرة من برنامج EXCEL، ويأخذ الأمر والإسناد الشكل التالي:

TABLE Output (R, S) Sectoral output by region
   a   b   c
R1 10 40 50 ,
R2 25 100 75;

حيث أن: عنصر المجموعة الثانية في الأعمدة، وعنصر المجموعة الأولى في الأسطر، يليها قيم المصفوفة حسب ترتيب الأسطر والأعمدة، وتختتم بالعلامة (;) كما في باقي أوامر GAMS.

معالجة البيانات: وتشتغل على: (الإسناد، الأمر DISPLAY، التعابير الرياضية البسيطة، العمليات المنطقية والاستثناء في GAMS).

الإسناد: تعتبر عملية الإسناد من أهم أدوات المعالجة في GAMS ويمكن استخدامها مع المجموعات، الثوابت، المتغيرات والمعادلات، حيث يستخدم الرموز الرياضية المعروفة لعمليات الجمع +، الطرح –، الضرب *، القسمة / وكمثال:}

130
SCALAR \(X\) / 1.5 / ;
\[X = 1.2\ ;
X = \left(\frac{X + 2}{3}\right) ;
\]

Display

- The `DISPLAY` command is used to display the values of the constants, sets, and variables within a file.

The output looks like:

```
DISPLAY identifier1, identifier2,... "text", ...
```

Where `identifier` is the name of the variable or constant to be displayed, and `text` is any text that should be included in the output.

- The arithmetic expression: simple algebraic expressions are handled as follows:

  - Adding to the addition, subtraction, multiplication, and division
    - GAMS uses the exponentiation (**), for example:
      \[X = 5 + 4 * 3 ** 2 ;\]
      \[X = (5 + 4) * 3 ** 2 ;\]

    - GAMS performs operations according to the order: exponentiation, multiplication and division, then addition and subtraction, and can change the order by using parentheses.

  - The SUM statement:
    \[
    \text{PARAMETER TOTR (R) Total regional output;}
    \text{TOTR (R) = SUM (S, Output (R, S)) ;}
    \]

    Where `Output` is the sum of the matrix `S` for the region `R`.

  - The PROD statement:
    \[
    \text{Output = PROD (I, input (I) ** share (I)) ;}
    \]

    Where `input` is the input vector and `share` is the share of the input in the total output of a group of inputs.
أما لإيجاد أقل قيمة على مستوى المجموعة، فيستخدم المصطلح $\text{SMIN}$.

ومع ذلك، لإيجاد أكبر قيمة في المثال التالي، فيستخدم المصطلح $\text{SMAX}$.

\begin{verbatim}
PARAMETER
Minout (R) minimum sectoral output
Maxout (R) maximum sectoral output;
Minout (R) = SMIN (S, output (R, S));
Maxout (R) = SMAX (S, output (R, S));
\end{verbatim}

- يحتوي GAMS أيضًا على مجموعة من الدوال الرياضية المعروفة، كدوال اللوغاريتم، الجذر التربيعي، جيب الزاوية وجيب التمام، وغيرها من الدوال. فمثلاً، لحساب اللوغاريتم الطبيعي يستخدم المصطلح $\text{LOG}$:

\[
X (I) = \text{LOG} (Y(I)) ;
\]

ولحساب جيب التمام يستخدم المصطلح $\text{COS}$:

\[
X (I) = \text{COS} (Y(I)) ;
\]

- العمليات المنطقية والاسثناء في GAMS:

- تستخدم المصطلحات المنطقية بصورة رئيسية لمعالجة المعادلات في GAMS، وأهمها: أقل LT (يمكن أن يساوي، LE (أقل من أو يساوي، GE (أكبر من أو يساوي، EQ (يساوي، يساوي، NE (أكبر من، OR (أو، NOT (لا، أو.

- تعتبر علامة الدولار ($$) أهم أدوات الاستثناء في GAMS، وتستخدم بشكل كبير في نواحي CGE للتحكم في فهرسة واسناد البيانات من القاعدة البيانية لمعالم النموذج، وللتدليل على قوة هذه الأداة نأخذ المثال:

\begin{verbatim}
SCALAR X, Y;
X = 1; Y = 2;
X = 2 $$ (Y LT 1.5);
X $$ (Y LT 1.5) = 2;
\end{verbatim}

الإسناد:

- VAR:

ف رغم من شاهب الاستثناء (نتيجة التعبير المنطقي (البولياني)) لا أن نتيجة الاستثناء في الإسناد الأول هو $X = 1$، بينما في الاستثناء الثاني هو $X = 0$.

- 3-1-3– المتغيرات

يشير المتغير في لغة GAMS للكيان الذي لا يمكن معرفة قيمته الحالة، إلا بعد حل النموذج.
يشابه المتغير الكيانات الأخرى في GAMS، من حيث وجوب وكيفية الإعلان، ويختلف عنها في أن له أربع قيم هي: القيمة الحالية، القيمة العليا، القيمة الدنيا والظلية. يتم الإعلان عن المتغير في GAMS باستخدام المصطلح VARIABLE ويفسح بوصف المتغيرات، وكذلك الإعلان عن أكثر من متغير واحد، VARIABLES باستخدام المصطلح مرة واحدة كما في المثال:

VARIABLES
K (T) Capital stock
C (T) Consumption
I (T) Investment
Utility Utility measure;

VARIABLE POSITIVE أيضاً يمكن إعلان المتغير بأنه موجب باستخدام المصطلح VARIABLE بدل المصطلح.

أما للعرض قيم المتغير فيجب تحديد نوع القيمة باستخدام الملف الملحق .L أو .UP.

DISPLAY X.L;

PARAMETER لعرض القيمة الحالية أو كيدير يمكن إسناد قيمة المتغير لثابت باستخدام

PARAMETER ABSORB (T) Total Absorption;
ABSORB (T) = C.L (T) + I.L (T);
DISPLAY ABSORB;

EQUATIONS المعادلات

EQUATIONS أو EQUATION يعلن عن المعادلات في GAMS بمستخدم المصطلح EQUATION كما في المثال:

EQUATIONS Cost Total cost equation
Q (T) Production function;

ولإسناد المعادلة يستخدم GAMS الرمز (.) أمام اسم المعادلة يليه التعبير الأسناقي كما في المثال:

Q (T) .. Output (T) = E = PROD (I, Input (I, T)** SHARE (I));

حيث يستخدم كما أسلفنا الرموز المنطقية في الإسناد.
تم一批النموذج
النظام: Model Statement

تعريف النموذج: يستخدم المصطلح MODEL لتعريف المعادلات الداخليّة في تكوين النموذج، وتحتوي الجملة التعريفية لنموذج في GAMS على مصطلح MODEL، يليه اسم النموذج ووصفه ثم أسماء المعادلات بين العلامتين //، ويستخدم المصطلح ALL في حالة احتواء النموذج على كل المعادلات التي جرى تعريفها بالمصطلح كما في المثال:

MODEL TRANSPORT A transportation model / ALL /;

متصفح النماذج في GAMS: تحتوي مكتبة GAMS على عدد من برامج الأنظمة، ويستخدم المختصات التالية، لتعريف نوع البرمجية المراد استخدامها لحل النموذج:

- البرمجة الخطية LP
- البرمجة غير الخطية NLP
- البرمجة التكميلية المختلطة MCP

حل النموذج:

- لحل النموذج في GAMS، يليه اسم النموذج، ثم المصطلح SOLVE، ثم نوع النموذج يليه الكلمة minimizing أو maximizing المتغير المستهدف للأمثلة. ومثال على ذلك:

SOLVE Transport USING LP maximizing obj;

- للتحكم في عملية حل النموذج، يمكن استخدام عدد من الخيارات التي يتبعها مثل GAMS وتحديد عدد التكرارات لحل النموذج، باستخدام المصطلح IRLIM وتحديد أقصى زمن RESLIM.

في ختام هذا الفصل نكون قد تعرفنا على مفهوم التوازن العام، والنموذج الخاص بهذا النوع، مع عرض بسيط للغة GAMS، لنتقل بعدها إلى القسم العملي، وبناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الملائمة لهدف البحث لعام 2009، بالإضافة إلى بناء نموذج التوازن العام الملائم للنظام الضريبي السوري.
الباب الثاني: الدراسة العملية

الفصل الأول

بناء مفهومة الدراسة التطبيقية الموجهة للقضايا الأصلية

الفصل الثاني

بناء مبادئ التوازن المالي للنظام الضريبي السوري
انطلاقًا من أن أحد أهداف هذا البحث في دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم فقد جرى بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد السوري لعام 2009، كمرحلة أولى لبناء نموذج التوزع العام المالي للنظام الضريبي السوري، وقد اختير عام 2009 عامةً لبناء هذه المصفوفة لعدة أسباب يمكن أن نجملها بما يلي:

- عام حديث للدراسة عند التسجيل على هذا البحث في قسم الإحصاء التطبيقي، كلية الاقتصاد.
- عام مكتمل البيانات لبناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.
- عام مستقر لا يحمل في طياته أزمات داخلية أو خارجية.

وقد سبق توضيح مفهوم مصفوفة SAM في باب الدراسة النظرية، فهي مصفوفة مربعة تتضمن صفاً وعموداً لكل حساب من الحسابات التالية: الأنشطة الإنتاجية، السلع، عوامل الإنتاج، المؤسسات، العالم الخارجي، الاستهلاك والاستثمار بحيث يشير الصغ إلى دخل القطاع في حين يشير العمود إلى إفقال القطاع مع ضرورة مساواة صماع عمود مع عمود العمود، ويعتبر تحديد عدد القطاعات أو الحسابات في المصفوفة على الهدف من تركيب المصفوفة، بما أن الهدف من تركيب المصفوفة في هذه الدراسة كما سبق ذكرنا، هو التعرف على الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في سورية: أثر الضريبة على كل من الإنتاج، الاستهلاك، الادخار والاستثمار، النمو الاقتصادي، الأسعار والتصدح، الآثار الاجتماعية للضرائب، إننا سنفصل في الضرائب والرسوم لكون: ضرائب ورسوم مباشرة، ضرائب ورسوم غير مباشرة، رسوم جمركية، كما جرى تقسيم حساب الأنشطة الإنتاجية إلى الأنشطة التالية:

- زراعة
- صناعة استخراجية
- إنشاءات، إنشاءات تحويلية
- كهرباء ومياه
- خدمات الحكومة، خدمات الحكومة المختلطة باستثناء الحكومة العامة، خدمات الحكومة المختلطة باستثناء الحكومة العامة، خدمات الحكومة المختلطة باستثناء الحكومة العامة.

وبناءً على ذلك فإن النشاط الزراعي يتم بانتاج مخرجات من السلع الزراعية سواء سلع وسيدة تستخدم في الأنشطة الإنتاجية الأخرى، أم نهائية تستهلكها الأسر، أما نشاط الصناعة الاستخراجية،
فإنه يهتم بالصناعة التي تعتزم على المواد المستخرجه من باطن الأرض كالبترول ومشتقاته، ونشاط
الصناعة تحويلية فيمكن تعريفه على أنه كل صناعة ينتهي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى
منتجات نهائية أو منتجات وسطية، أما نشاط الكهرباء والمياه فمن الواضح أنه يهتم بالكهرباء والمياه،
وذلك الإشاعات والتشييد فإنها تهتم بتشييد الأبنية أو تأسيس البنية التحتية لمكن ما، أما خدمات
الإنتاج فإنها تجمع بين كل من نشاط التجارة ونشاط النقل ونشاط المال والأمان والعقارات، حيث يهتم
نشاط التجارة بتناول السلع والخدمات بقصد الربح، أما نشاط النقل فإنه يهتم بكل من النقل البري
والبحري والجوي، أما نشاط التأمين والمال والعقار فإن النشاط الذي يعمل أساساً في الوساطة المالية
والعقارية، أما خدمات الحكومة العامة فهي الخدمات المقدمة من قبل الحكومة حصرأً، في حين
الخدمات المختلفة باستثناء الحكومة، فهي جميع الخدمات الأخرى بكون الخدمات المقدمة من قبل
الحكومة، كالخدمات الاجتماعية والخدمات المنزلية.

استناداً إلى ما سبق ذكره فإنه سيكون لدينا ثماني أنواع من السمع تشبيه أنواع الإنتاجية وهي
MAI سلل صناعة تحويم، EXI سلل صناعة استخراجية، AGR سلل زراعية، MAI، ELW سلل خاصة بمستفادت
الكهرباء والمياه، PRS سلل خاصة بالتشييد والإنشاءات، CON سلل خاصة بمستفادت النقل، DSE
سلع خاصة بمستفادت الخدمات الحكومية العامة، GGS.

لنتقل بعد ذلك لدراسة عوامل الإنتاج،91 والتي تتكون من تعويضات العاملين، LAB، إهتلاك رأس
المال الثابت، DFC، فائض التشغيل، OSP، وقيد تعويضات العاملين مجموع المبالغ المالية
المستحقة الدفع من قبل راب العمل في مشروع ما إلى المستخدمين فيه، مقابل عمل يؤديه هؤلاء
المشتخدون خلال الفترة المحاسبية المعينة.92 أما إهتلاك رأس المال الثابت فيقصد به مقدار ما تتفقه
الأنشطة الإنتاجية من مبالغ مالية على صيادلة الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج، أثناء الفترة
المحاسبية المعينة، نتيجة للتدهور المادي أو القدم أو التلف العرضي العادي.93 أما فائض التشغيل

91 مستثديون بإنتاج الورقة في مصروفات المحاسبة الاجتماعية لعام 2007 المبينة من قبل هيئة توظيف الدولة (مصروف غير مستورد).
92 لجنة الجماعات الأوربية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوربية)، صندوق النقد الدولي، وآخرون: نظام الحسابات القومية، منشورات الأمم المتحدة،
1993، ص. 164.
93 لجنة الجماعات الأوربية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوربية)، صندوق النقد الدولي، وآخرون: نظام الحسابات القومية 1993، ص. 147.
فيقصد به مقدار الفائض أو العجز المحقق من الإنتاج، قبل أن تؤخذ في الحساب أي فوائد أو إيجارات أو ما شابه ذلك، من مصروفات مماثلة تدفع على أصول مالية أو أصول مملوسة غير مملوسة يفترضها أو يستأجرها المشروع، أو أي فوائد أو إيجارات أو إيرادات من الأصول المالية المملوسة غير المنتجة التي يمتنعها المشروع.

فهما يتعلق بالمؤسسات فقد اشتملت على كل من الأسر والحكومة GOH و HOH، وتعزز الأسر عمى أنواعاً مماثلة مثل أي فوائد أو إيجارات أو ما شابو ذلكل، ويستهدف أنواعاً مماثلة تدفع عمى أصول مالية أو أصول ممبوسة غيفر منتجة في المشروع، أو أي فوائد أو إيجارات أو إيرادات من الأصول الممبوسة غيفر المنتجة التي يمتنعها المشروع.

فيما يميز دراسة العلاقة بين حسابات المصغفة الواردة في الملحق رقم (3): 1.

- تمثل نقطة تقاسم عمود الأشغال الإنتاجية مع صف السلع، الاستهلاك الوسيط المتبايل بين مختلف هذه الأشغال ويقصد به قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلاً لعملية إنتاج، باستثناء الأصول الثابتة، التي يقيد استهلاكها بوصفه استهلاكاً لرأس المال الثابت، والسلع والخدمات قد تحول أو تستهلك كلياً في عملية الإنتاج، ونظراً لعدم توافر بيانات الاستهلاك الوسيط لعام 2009 فقد جرى الاعتماد على مصفوفة المعاملات الفنية لعام 2007 التي حسبت

94 لجنة الجماعات الأوربية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوربية)، صندوق النقد الدولي، وأخرون: نظام الحسابات القومية 1993، ص 174
95 لجنة الجماعات الأوربية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوربية)، صندوق النقد الدولي، وأخرون: نظام الحسابات القومية 1993، ص 105
96 لجنة الجماعات الأوربية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوربية)، صندوق النقد الدولي، وأخرون: نظام الحسابات القومية 1993، ص 101
97 لجنة الجماعات الأوربية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوربية)، صندوق النقد الدولي، وأخرون: نظام الحسابات القومية 1993، ص 143
من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لهذا العام المبتدءة من قبل هيئة تخطيط الدولة، مع ضرورة
الإشارة إلى أنها مصفوفة غير منشورة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتمد بناء المصفوفة على
جداول العرض والاستخدام، ويقصد بجداول العرض والاستخدام، جداول مفصلة للعرض
والاستخدام على هيئة مصفوفات، تقيد كيفية تخصيص مختلف أنواع المواد من السلع والخدمات
المصنعة محلياً، والمستوردة بين مختلف الاستخدامات الوسيطة والنهائية، بما في ذلك الصادرات،
وتتوفر هذه الجداول المعلومات الأساسية اللازمة لاستباق جداول مفصلة للمدخلات والمخرجات
التي تستعمل على نطاق واسع لأغراض التحليلات والإجراءات الاقتصادية، ولها فرصة الصعوبة
بإمكان بناءها بمفردي، حيث احتاج بناء هذه الجداول في المكتب المركزي للإحصاء لأكثر من
سنة يفريط عمل حقيقي يتجاوز خمسة عشر شهراً، بالإضافة إلى ذلك لم نتمكن من الاعتماد
على هذه الجداول فهي جداول غير منشورة ولا يحق للمكتب نشرها فمازال العمل قائماً مع الجهة
المشاركة في المشروع (وكالة جايكا اليابانية)، لذا اجتهدوا في هذه الحالة وخاصة أن عام
2009 ليس بعيد عن عام 2007، وإن المستوى التقني والتكنولوجي في عام 2009 لم يتغير
كثيراً عن عام 2007 ولذا جرى الاعتماد على مصفوفة المعاملات الفنية في مصفوفة المحاسبة
 الاجتماعية لعام 2007 بعد أن ضاقت الخيارات أمامنا في تأمين بيانات الاستهلاك الوسيط لعام
2009.
الجدول رقم 12: مصفوفة المعاملات الفنية بالنسب المئوية لعام 2007

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>زراعة</th>
<th>صناعة استخراجية</th>
<th>صناعة تحويلية</th>
<th>الكهرباء والمياه</th>
<th>الخدمات والتشييد</th>
<th>الخدمات المختلفة باستثناء الحكومة</th>
<th>الخدمات الحكومة العامة</th>
<th>المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>زراعة</td>
<td>15.03</td>
<td>0.00</td>
<td>25.33</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.60</td>
<td>0.34</td>
<td>0.00</td>
</tr>
<tr>
<td>صناعة استخراجية</td>
<td>0.26</td>
<td>0.12</td>
<td>12.70</td>
<td>0.00</td>
<td>4.41</td>
<td>14.33</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
</tr>
<tr>
<td>صناعة تحويلية</td>
<td>17.99</td>
<td>29.64</td>
<td>32.84</td>
<td>26.07</td>
<td>26.83</td>
<td>20.36</td>
<td>6.20</td>
<td>2.63</td>
</tr>
<tr>
<td>الكهرباء والمياه</td>
<td>2.93</td>
<td>0.38</td>
<td>1.21</td>
<td>0.00</td>
<td>0.31</td>
<td>1.30</td>
<td>2.60</td>
<td>0.54</td>
</tr>
<tr>
<td>الإنشاءات والتشييد</td>
<td>0.44</td>
<td>0.16</td>
<td>0.51</td>
<td>0.00</td>
<td>1.28</td>
<td>1.79</td>
<td>2.85</td>
<td>0.00</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات الإنتاج</td>
<td>5.39</td>
<td>4.97</td>
<td>10.48</td>
<td>29.88</td>
<td>3.22</td>
<td>13.43</td>
<td>15.37</td>
<td>11.20</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات المختلفة باستثناء الحكومة</td>
<td>1.21</td>
<td>0.14</td>
<td>2.18</td>
<td>0.64</td>
<td>0.23</td>
<td>1.02</td>
<td>1.82</td>
<td>0.16</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات الحكومة العامة</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
<td>0.00</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>43.26</td>
<td>35.41</td>
<td>85.25</td>
<td>97.26</td>
<td>36.29</td>
<td>52.83</td>
<td>29.17</td>
<td>14.54</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: هيئة التخطيط والتعاون الدولي
بالاعتماد على العلاقة الاقتصادية القائمة:

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية = الإنتاج المحلي الإجمالي بسعر المنتج مطروحا منه الاستهلاك الوسيط

فإن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مجموع كل من تعويضات العاملين وأهلاك رأس المال الثابت وفائض التشغيل والضرائب غير المباشرة والإعانات والجدول التالي يبين الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج لعام 2009

الجدول رقم 13 الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج لعام 2009 (المبالغ بالليرات السورية)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الخدمة</th>
<th>الخدمات المختلفة</th>
<th>الخدمات الخاصة</th>
<th>الناتج الإجمالي بسعر المنتج</th>
<th>الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الزراعة</td>
<td>306,829,000</td>
<td>123,430,000</td>
<td>520,259,000</td>
<td>553,738,000</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعة</td>
<td>1,280,327,000</td>
<td>216,325,000</td>
<td>1,506,652,000</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>البناء وتشييد</td>
<td>280,861,000</td>
<td>794,479,000</td>
<td>1,075,340,000</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الكهرباء ورياح</td>
<td>507,006,000</td>
<td>82,207,000</td>
<td>589,213,000</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الضرائب غير المباشرة</td>
<td>349,000</td>
<td>16,788,000</td>
<td>365,788,000</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الإعانات</td>
<td>123,430,000</td>
<td>11,725,000</td>
<td>135,155,000</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>总数</td>
<td>1,280,861,000</td>
<td>485,960,390</td>
<td>1,766,821,390</td>
<td>1,915,511,390</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2010 ومديرية الحسابات القومية

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية يشمل ما لا يشمل في الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج، وهو من حيث القيمة والمعنى، نسبة معاملة الفن الفضائي لقطاع الزراعة من حيث القيمة المضافة والoplastية، وينتج عنه ناتج الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج لقطاع الزراعة.

الناتج الإجمالي لقطاع الزراعة = مجموع كل من تعويضات العاملين وأهلاك رأس المال الثابت وفائض التشغيل والضرائب غير المباشرة والإعانات، بالإضافة إلى فائض التشغيل والعاملين وفائض تشغيل رأس المال الثابت، ونحصل على الناتج الإجمالي لقطاع الزراعة (553,738,000) ألف ل.س.

وبالنسبة للناتج الإجمالي لقطاع الزراعة، نحصل عليه بالحدود (228,469,000) ألف ل.س. ثم نضرب هذا الناتج بالمعامل الفني الخاص بالاستهلاك الوسيط لقطاع الزراعة لعام 2007، نجد الناتج (228,469,000) * (0.347379745) = 79,365,503 ألف ليرة سورية. ونطبق الطريقة نفسها على قيمة الاستهلاك الوسيط المتبادل بين الأنشطة الإنتاجية لباقي القطاعات وفق ما يلي:

* نسبة المعامل الفني لقطاع الزراعة مقسمة على مجموع المعاملات الفنية لقطاع الزراعة أي 43.26/15.03.
الجدول رقم 14 الاستهلاك الوسيط المتبادل بين الأنشطة الإنتاجية في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2009 (بألاف ل.س)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفئة</th>
<th>زراعة</th>
<th>صناعة استخراجية</th>
<th>صناعة تحويلية</th>
<th>الإنتاجات والتشييد</th>
<th>الخدمات المختلفة باستثناء الحكومة</th>
<th>الخدمات الحكومية العامة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>زراعة</td>
<td>79,365,503</td>
<td>571</td>
<td>122,516,734</td>
<td>0</td>
<td>2,708,760</td>
<td>699,288</td>
</tr>
<tr>
<td>صناعة استخراجية</td>
<td>1,364,483</td>
<td>112,226</td>
<td>67,959,131</td>
<td>192</td>
<td>16,212,470</td>
<td>59,258,089</td>
</tr>
<tr>
<td>صناعة تحويلية</td>
<td>95,019,884</td>
<td>27,215,875</td>
<td>355,087,902</td>
<td>91,813,891</td>
<td>98,605,691</td>
<td>87,197,284</td>
</tr>
<tr>
<td>الكهرباء والماء</td>
<td>15,496,666</td>
<td>346,903</td>
<td>13,200,253</td>
<td>68,564</td>
<td>1,149,542</td>
<td>6,168,941</td>
</tr>
<tr>
<td>الإنتاجات والتشييد</td>
<td>2,338,322</td>
<td>149,140</td>
<td>5,541,130</td>
<td>1,120</td>
<td>4,698,664</td>
<td>12,737,859</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات الإنتاجية</td>
<td>28,476,014</td>
<td>4,563,950</td>
<td>103,774,619</td>
<td>166,901,012</td>
<td>11,846,631</td>
<td>78,207,291</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات المختلفة باستثناء الحكومة</td>
<td>6,408,128</td>
<td>126,334</td>
<td>39,164,230</td>
<td>7,441,221</td>
<td>848,001</td>
<td>5,113,775</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات الحكومية العامة</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: إعداد الباحثة
لأسباب تتعلق بعدم انسجام بعض البيانات لبعض القطاعات عند تشغيل برنامج نموذج التوازف العاـلـمي في هذه الدراسة، فقد عمدنا إلى دمج كل من القطاعات التالية: صناعة استخراجية، صناعة تحويلية، كهرباء ومياه، إنشاءات وتشييد في قطاع واحد باسم (قطاعات إنتاجية أخرى)، كما جرى دمج كل من القطاعات: خدمات إنتاج، خدمات مختلفة باستثناء الحكومة، خدمات الحكومة العامة في قطاع واحد باسم (خدمات)، لتحصل على جدول الاستهلاك الوسيط المشترك بين الأنشطة الإنتاجية في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2009.

الجدول رقم 15 الاستهلاك الوسيط المشترك بين الأنشطة الإنتاجية بعد الدمج (بالألاف ل.س)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>حساب الأنشطة الإنتاجية</th>
<th>خدمات إنتاجية أخرى</th>
<th>زراعة</th>
<th>قطاعات إنتاجية أخرى</th>
<th>الخدمات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>رقم 1</td>
<td></td>
<td></td>
<td>79,365,503</td>
<td>122,517,305</td>
<td>3,408,049</td>
</tr>
<tr>
<td>رقم 2</td>
<td></td>
<td></td>
<td>114,219,355</td>
<td>682,162,695</td>
<td>202,275,159</td>
</tr>
<tr>
<td>خدمات</td>
<td></td>
<td></td>
<td>34,884,142</td>
<td>334,665,999</td>
<td>165,234,792</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: إعداد الباحثة

2. تمثل نقطة تقاطع عمود الأنشطة الإنتاجية مع صف تعويضات العاملين، بمقدار ما تتفق الأنشطة الإنتاجية من تعويضات العاملين، لديها إنتاج منتجاتها، وقد جرى الحصول على تعويضات العاملين، استناداً إلى مسح قوة العمل لعام 2009، الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء، إذ جرى الاعتماد على متوسط الأجور الشهري للمشتغلين بأجور بعمر (15 سنة فأكثر)، وفق النشاط الاقتصادي، والجنس، والقطاع، بالإضافة إلى عدد هؤلاء المشتغلين، وفق ما ذكرنا، وبذلك حصلنا على الجدول التالي:

المصدر: مسح قوة العمل لـ 2009 و إعداد الباحثة

الجدول رقم 16 طريقة حساب تعويضات العاملين وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009
والبالغة (485,960,389.90) ألف ليرة سورية، توزع على كل من القطاعات الإنتاجية، انتاجية الزراعة (239,889,159.71) ألف ليرة سورية، وقطاع خدمات الاعتداف والتنقل والنقل والودائع والمالية والأعمال العقارية والسياحية المصرفية والمصارف (314,071,230.19)، لمدة الدمج (بالمليون س.ل.س) من نشاط الإنتاج الزراعي لعام 2009: 

<table>
<thead>
<tr>
<th>القطاعVIN</th>
<th>الخدمات</th>
<th>الزراعة</th>
<th>تعيوضات العماليين</th>
<th>المشتقات الإنتاجية الأخرى</th>
<th>إجمالي تعويضات العاميه وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>2,002,852,263</td>
<td>123,041,699</td>
<td>485,960,390</td>
<td>423,841,699</td>
<td>1,021,895,559</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: إعداد الباحثة.
الجدول رقم 18: اهتكاك رأس المال الثابت وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 (بألاف لس)

| المجموع | الخدمات الحكومية العامة | الخدمات الاقتصادية المختلفة باستثناء الحكومة | إنتاج وإنشاء وتسويق وفروع | صناعة واستخلاص | صناعة وتحويلة ومياه | زراعة | الإنتاج بيني وثليتها | الإنتاج بيني وثليتها | الإنتاج بيني وثليتها | الإنتاج بيني وثليتها | الإنتاج بيني وثليتها |
|---------|-----------------|---------------------------|------------------------------|------------------|----------------|-------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| 101,101,000 | 3,548,000 | 2,093,000 | 27,088,000 | 1,088,000 | 15,193,000 | 19,834,000 | 20,532,000 | 11,725,000 |

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2009 ومديرية الحسابات القومية في المكتب المركزي للإحصاء.

الجداول رقم 19: اهتكاك رأس المال الثابت وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بألاف لس)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الخدمات</th>
<th>قطاعات إنتاجية أخرى</th>
<th>زراعة</th>
<th>اهتكاك رأس المال الثابت</th>
<th>البيان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>32,729,000</td>
<td>56,647,000</td>
<td>11,725,000</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: إعداد الباحثة.

4. تمثل نقطة نقاط تحول الأنشطة الإنتاجية مع صف قاتال التشغيل، بمقدار الفائض أو العجز المتحقق من الإنتاج، قبل أن تؤخذ في الحسابات العامة أو إيجارات أو ما شابه ذلك من مصاريف مماثلة تدفع على أصول مالية أو أصول ملموسية غير ملموسة غير ملموسة، أو أي أرباح أو إيجارات أو إيرادات من الأصول المالية الملموسة غير المنتجة التي يمتلكها المشروع.
جدول رقم 21 فائض التشغيل وفق نشاط الإنتاجي لعام 2009 (بألاف ل.س)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الخدمة</th>
<th>الخدمات الإنتاجية العامة</th>
<th>الخدمات المختلطة</th>
<th>الشتاء</th>
<th>الصناعة</th>
<th>الزراعة</th>
<th>زراعة التشغيل</th>
<th>البالغ</th>
<th>المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الخدمات الحكومية</td>
<td>71,216,843</td>
<td>676,837,400</td>
<td>105,014</td>
<td>28,858,911</td>
<td>447,757,420</td>
<td>72,491,610</td>
<td>72,491,610</td>
<td>1,140,360,783</td>
</tr>
<tr>
<td>services of the government</td>
<td>71,216,843</td>
<td>676,837,400</td>
<td>105,014</td>
<td>28,858,911</td>
<td>447,757,420</td>
<td>72,491,610</td>
<td>72,491,610</td>
<td>1,140,360,783</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: إعداد الباحثة.

ويجب نذى التعبير عن الفائض التشغيل وكأنه يشير إلى الناتج الإجمالي المتوقع من كل من:
(تعويضات العاملين + انتقال المال الثابت + الاستهلاك الوسيط + ضرائب غير مباشرة + الإعанаات).

بعد الحساب نجد أن الفائض التشغيل لقطاع الزراعة بلغ ما مقداره (72,491,610) لألف ل.س.

ولكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض كما سبق وذكرنا، فإن الجدول التالي يبين فائض التشغيل، وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج

الجدول رقم 22 فائض التشغيل وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بألاف ل.س)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الخدمة</th>
<th>قطاعات إنتاجية أخرى</th>
<th>زراعة</th>
<th>فائض التشغيل</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>services of the government</td>
<td>533,657,872</td>
<td>72,491,610</td>
<td>72,491,610</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: إعداد الباحثة.

5. تمثل نقطة تقاطع عمود الأنشطة الإنتاجية مع صف الضرائب غير المباشرة (ضرائب على الإنتاج + ضرائب أخرى)، مقدار ما تنفقه الأنشطة الإنتاجية من ضرائب لإنتاج منتجاتها، والجدول التالي يبين ذلك.
الجدول رقم 22  الضرائب غير المباشرة المفروضة على كل نشاط إنتاجي لعام 2009 (المبالغ بالألف ل.س)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الديوان العام</th>
<th>مجموع الخدمات</th>
<th>الخدمات الضرائب غير المباشرة المفروضة على كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>150,128,000</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات العامة</td>
<td>3,129,000</td>
<td>مجموع الخدمات الأخرى</td>
</tr>
<tr>
<td>الضرائب غير المباشرة</td>
<td>131,392,000</td>
<td>مجموع الضرائب غير مباشرة</td>
</tr>
<tr>
<td>الضرائب غير المباشرة</td>
<td>349,000</td>
<td>مجموع الضرائب غير مباشرة</td>
</tr>
<tr>
<td>الفيروض</td>
<td>63,000</td>
<td>مجموع الفيروض</td>
</tr>
<tr>
<td>الفيروض</td>
<td>349,000</td>
<td>مجموع الفيروض</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

علماً أن الضرائب غير المباشرة على خدمات الإنتاج، والتي بلغت بالجمل (131,392,000) ألف ل.س، تتوزع على كل مما يلي: تجارة (92,924,000) ألف ل.س، نقل (29,138,000) ألف ل.س، مال وتأمين (9,330,000)

ولكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض كما سبق وذكرنا، فإن الجدول التالي يبين الضرائب غير المباشرة المفروضة على كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج:

الجدول رقم 23  الضرائب غير المباشرة المفروضة على كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بألف ل.س)

<table>
<thead>
<tr>
<th>بيانات</th>
<th>ضرائب غير مباشرة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>خدمات</td>
<td>135,305,000</td>
</tr>
<tr>
<td>قطاعات إنتاجية أخرى</td>
<td>14,474,000</td>
</tr>
<tr>
<td>زراعة</td>
<td>349,000</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: إعداد البحث.

6. تمثل نقطة تقاطع عمود الأنشطة الإنتاجية مع صف الإعانات، مقدار ما ينفقه كل نشاط إنتاجي من الإعانات المقدمة إليه من قبل الحكومة لإنتاج منتجاته، لذلك سنوزع هذه الإعانات على الأنشطة الإنتاجية، وفق ما هو وارد في المكتب المركزي للإحصاء وفق الجدول التالي:
الجدول رقم 24 الإعانات المقدمة وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 (بآلاف ل.س)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الخدمة</th>
<th>الإعانات المقدمة (ألف ل.س)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الخدمات المختلفة بالاستثناء</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات العامة للحكومة</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>خدمات إنتاج للاستثناء</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>خدمات إنتاج للحكومة</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>خدمات إنشاء للاستثناء</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>خدمات إنشاء للحكومة</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>كهرباء وتشييد</td>
<td>15,479,000</td>
</tr>
<tr>
<td>صناعة ومواد ميدية</td>
<td>53,570,000</td>
</tr>
<tr>
<td>صناعة تحويلية</td>
<td>53,570,000</td>
</tr>
<tr>
<td>صناعة استخراجية</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>زراعة</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات التحويلية</td>
<td>16,788,000</td>
</tr>
<tr>
<td>الإعانات الاسمية</td>
<td>16,788,000</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، هيئة تخطيط الدولة

إن الإعانات المقدمة من قبل الحكومة إلى القطاع الزراعي تتوزع بين كل من صندوق الدعم الزراعي، والدعم لحلج الأقطان، ووفق هيئة تخطيط الدولة، فقد بلغ حجم الإعانات المقدمة إلى قطاع الزراعة لعام 2009 ما مقداره (16,788,000) ألف ل.س، منها (7,735,000) ألف ل.س لدعم حلم الأقطان، والباقي خاص بصندوق الدعم الزراعي، هذا من وجهة نظر هيئة تخطيط الدولة، أما المكتب المركزي للإحصاء فيقول أن الإعانات المقدمة إلى حلم الأقطان وفق مبدأ الاستحقاق (5,580,000) ألف ل.س، ولا يتوفر لديهم رقم لصندوق الدعم الزراعي، لذلك جرى الاعتماد في بناء هذه المصفوفة على الرقم الصادر عن هيئة تخطيط الدولة، أما الإعانات المقدمة إلى قطاع الصناعة التحويلية فقد بلغت بالجملة (53,570,000) ألف ل.س منها (33,005,000) ألف ل.س، إعانة مقدمة إلى صناعة الخبز والباقية (20,565,000) ألف ل.س إعانة مقدمة إلى المصانع النفطية، أما الدعم المقدم إلى قطاع الكهرباء فقد بلغ (15,479,000) ألف ل.س، في حين بلغ الدعم المقدم إلى قطاع التجارة كمحروقات (45,392,000) ألف ل.س، وقطاع النقل (872,000) ألف ل.س، وعلى هذا الأساس فإن الدعم المقدم إلى قطاع خدمات الإنتاج يبلغ بالجملة (46,264,000) ألف ل.س.

ولكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض، فإن الجدول التالي يبين الإعانات وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج:
الجدول رقم 25 الإعانات وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف لس)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الخدمات</th>
<th>قطاعات إنتاجية أخرى</th>
<th>زراعة</th>
<th>البيان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>لا يوجد</td>
<td>46,264,000</td>
<td>69,049,000</td>
<td>16,788,000</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: إعداد الباحثة.

7. تمثل نقطة تقاطع عمود السلع مع صف الأنشطة الإنتاجية، بالعرض الإجمالي للسلع في السوق المحلية والخارجية، وعلى هذا الأساس يتبيّن لنا ما يلي:

الجدول رقم 26 العرض الإجمالي للسلع في السوق المحلية والخارجية وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 (بآلاف لس)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الخدمات</th>
<th>الخدمات مختلفة</th>
<th>الخدمات المختلفة</th>
<th>الصناعة</th>
<th>الصناعة</th>
<th>زراعة</th>
<th>زراعة</th>
<th>البيان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>لا يوجد</td>
<td>لا يوجد</td>
<td>1,280,327,000</td>
<td>794,479,000</td>
<td>782,207,000</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>لا يوجد</td>
<td>لا يوجد</td>
<td>216,325,000</td>
<td>280,861,000</td>
<td>707,006,000</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>لا يوجد</td>
<td>لا يوجد</td>
<td>652,632,739</td>
<td>507,006,000</td>
<td>782,207,000</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>لا يوجد</td>
<td>لا يوجد</td>
<td>1,096,238,396</td>
<td>652,632,739</td>
<td>782,207,000</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: إعداد الباحثة.

لكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض، فإن الجدول التالي يبين العرض الإجمالي للسلع في السوق المحلية والخارجية، وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج:

الجدول رقم 27 العرض الإجمالي للسلع في السوق المحلية والخارجية وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف لس)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الخدمات</th>
<th>قطاعات إنتاجية أخرى</th>
<th>زراعة</th>
<th>البيان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>لا يوجد</td>
<td>لا يوجد</td>
<td>1,798,671,000</td>
<td>782,207,000</td>
</tr>
<tr>
<td>لا يوجد</td>
<td>لا يوجد</td>
<td>3,029,198,135</td>
<td>782,207,000</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: إعداد الباحثة.

8. تمثل نقطة تقاطع عمود السلع مع صف الرسوم الجمركية، مقدار الرسوم الجمركية المفروضة على كل نوع من أنواع السلع، وقد جرى الاجتهاد في حساب الرسوم الجمركية لعام 2009، مستعينين بنسبة الرسوم الجمركية في كل قطاع، لعام 2007، ولعل السبب في إتباع هذه الطريقة، هو صعوبة تأمين الرسوم الجمركية المفروضة على كل قطاع، رغم بذل أقصى الجهود.
على هذا الأساس، تعتبر الرسوم الجمركية في عام 2009 بلغت ما مقدارها (32,386,264) ألف ليرة سورية، وفق وزارة المالية:

الرسوم الجمركية لنشاط إنتاجي ما في عام 2009 = (نسبة الرسوم الجمركية في نشاط لعام 2007) * (إجمالي الرسوم الجمركية في عاـ 2009)

بعد الحساب، نجد أن الرسوم الجمركية لقطاع الزراعة مثلاً بلغت ما مقدارها (1,517,696) ألف ل.س، وعلى هذا الأساس، فإن الرسوم الجمركية في عام 2009، وفق كل قطاع بيبيه الجدول التالي:

المصدر: إعداد الباحثة

لكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض فإن الجدول التالي يبين الرسوم الجمركية بعد المجم.

المصدر: إعداد الباحثة
9. تمثل نقطة تقاطع عمود السلع مع صف العالم الخارجي قيمة المستوردات بحسب كل نوع من
السلع والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 31 المستوردات وفق نوع السلع مقدر بالآلاف الليترات السورية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الخدمة العامة</th>
<th>خدمات مختلفة</th>
<th>خدمات الاستثناء الحكومة</th>
<th>الزراعة</th>
<th>صناعة استخراجية</th>
<th>صناعة وتحويلة</th>
<th>كهرباء ومياه</th>
<th>إنشاءات وتشييد</th>
<th>إنتاج</th>
<th>المبيعات</th>
<th>الخدمات الأخرى</th>
<th>المبيعات</th>
<th>المخفضات</th>
<th>المبيعات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>77,827,348</td>
<td>636,381,717</td>
<td>77,827,348</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>3,131,719</td>
<td>623,316,965</td>
<td>9,933,033</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2010

علماً أن المستوردات لقطاع الزراعة والبالغة (77,827,348) ألف ل.س، تتوزع إلى زراعة وصيد الأسماك وفق الترتيب: (77,764,756) و (62,592) ألف ل.س، بالإضافة إلى أن الأنشطة التربوية، صنفت تحت نشاط "خدمات مختلفة باستثناء الحكومة".

ولكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض، فإن الجدول التالي يبين المستوردات وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج.

الجدول رقم 32 المستوردات وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بالآلاف ل.س)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الخدمات العامة</th>
<th>الخدمات الاستثناء الحكومة</th>
<th>زراعة</th>
<th>المبيعات</th>
<th>المخفضات</th>
<th>مبيعات الخدمات الأخرى</th>
<th>المخفضات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>6,528</td>
<td>636,381,717</td>
<td>77,827,348</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: إعداد الباحثة.

10. تمثل نقطة تقاطع عمود تعويضات العاملين مع صف الأسر (القطاع العائلي)، تعويضات العاملين للفترات العائلي، وقد بلغت قيمتها ما مقدار (2,611,854,352) ألف ليرة سورية، علماً أنها تتضمن تعويضات العاملين في المنظمات الدولية (العالم الخارجي)، لأن هذه التعويضات موجهة إلى الأسر المقيمة داخل البلد، ولذلك وضعنا مبلغ إجمالي تعويضات العاملين في حساب الأسر.

11. تمثل نقطة تقاطع عمود اهتلاك رأس المال الثاني مع صف الأسر (القطاع العائلي)، مقدر ما تقتطعه الأسر من اهتلاك رأس المال الثاني، ونظراً لعدم توفر هذا الرقم بشكل مباشر، فقد جرى حسابه كنسبة من اهتلاك رأس المال الثاني لعام 2007، أما نقطة تقاطع عمود اهتلاك رأس
المال الثابت مع الحكومة، فتمثل مقدار ما تقتطعه الحكومة من هذا الاقتراض، ووفق مصغفة 2007، فقد شكل اهتمال رأس المال الثابت إلى القطاع العائلي بنسبة تصل إلى (0.87772622)، في حين تصل نسبة اهتمال رأس المال الثابت إلى الحكومة حوالي (0.12227377)، ووفق مديرية الحسابات القومية للمكتب المركزي للإحصاء، بين أن مجموع اهتمال رأس المال الثابت الموزع وفق الأنشطة الإنتاجية (101,101,000) ألف ل.س، وعلى هذا الأساس فإن اهتمال رأس المال الثابت الممنوح إلى القطاع العائلي يصل إلى (88,738,999) ألف ل.س، أما اهتمال رأس المال الثابت الممنوح إلى الحكومة فإنه يصل إلى (12,362,001) ألف ل.س.

12. تمثل نقطة تقاطع عمود فائض التشغيل مع صعيد الأسعار (القطاع العائلي) مقدار ما تحصل عليه الأسر من هذا الفائض، وقد بلغت نسبة هذا الفائض وفق مصغفة عام 2007 (0.93) من إجمالي فائض التشغيل لعام 2007، في حين بلغت نسبة الفائض الموجه للحكومة (0.07)، علماً أن تحويلات الأسر إلى العالم الخارجي تتضمن فائض التشغيل، ووفق البيانات التي توفرت لدينا جرى حساب فائض التشغيل لعام 2009، إذ بلغ مجموع فائض التشغيل الموزع على الأنشطة الإنتاجية (1,140,360,783) ألف ل.س، وعلى هذا الأساس فإن حجم فائض التشغيل الخاص بالأسر يصل إلى (1,060,535,528) ألف ل.س، أما فائض التشغيل الخاص بالحكومة فإنه يصل إلى (55,825,255) ألف ل.س.

13. تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الأسر مع صعيد حساب السمع، الاستهلاك النهائی وقد جرى حسابه بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، والجدول التالي يبين حجم الاستهلاك النهائي للأسر من كل نوع من أنواع السلع.

الجدول رقم 33 الاستهلاك النهائي للأسر وفق نوع السلع مقدر بالآلاف الليبات السورية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الخدمات المختلفة</th>
<th>خدمات الاستثناء</th>
<th>خدمات التثبيت</th>
<th>إنشاءات</th>
<th>كهرباء ومياه</th>
<th>صناعة</th>
<th>زراعة</th>
<th>البيان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2,829,193</td>
<td>77,450,131</td>
<td>797,225,362</td>
<td>0</td>
<td>14,310,567</td>
<td>466,663,390</td>
<td>0</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.
لكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض، فإن الجدول التالي يبين الاستهلاك النهائي للأسر، وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج الجدول رقم 34

<table>
<thead>
<tr>
<th>الاستهلاك النهائي للأسر</th>
<th>الزراعة</th>
<th>قطاعات إنتاجية أخرى</th>
<th>الخدمات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>150,100,357</td>
<td>480,973,957</td>
<td>877,504,686</td>
</tr>
</tbody>
</table>

البيان المصدر: إعداد الباحثة.

14. تمثل نقطة تقاطع عمود الأسر مع صف العالم الخارجي، بمقدار التحويلات التجارية من الأسر إلى العالم الخارجي، وقد بلغت هذه التحويلات وفق ميزان المدفوعات لعام 2009 (47,644,000) ألف ل.س، بعد أن جرى اعتبار القطاعات الأخرى تمثل القطاع العالمي.

15. تمثل نقطة تقاطع عمود الأسر مع صف الضرائب المباشرة، مقدار ما تدفعه الأسر من ضرائب مباشرة للحكومة، ووفق الموازنة العامة للدولة لعام 2009 فقد بلغت ما مقداره (195,941,000) ألف ل.س.

16. تمثل نقطة تقاطع عمود الأسر مع صف الاستثمار، مقدار ما تدخره الأسر لأجل الاستثمار، فيما أن الأدنى هو عبارة عن الفرق بين إجمالي دخل الأسر وإجمالي إنفاقهم، فإن ادخار الأسر يمكن أن يحسب وفق ما يلي:

إجمالي دخل الأسر = مجموع تعويضات عوامل الإنتاج +تحويلات كل من الحكومة والعالم الخارجي للأسر.

في الحقيقة، إن مبلغ تعويضات العاملين محسب لدينا، أما فيما يتعلق بتحويلات العالم الخارجي للأسر فقد بلغ وفق هيئة تخطيط الدولة لعام 2009 (494,000) ألف ل.س، أما بالنسبة لتحويلات الحكومة إلى الأسر فيمكن أن نقول فيها: بلغ إجمالي ما تقدمه الحكومة إلى الأسر وفق وزارة المالية كمصدر معتمد لهذه البيانات (8,789,000) ألف ل.س، منها (3,290,000) آلاف ل.س مخصصة لتأمين مادة السكر، و (2,460,000) ألف ل.س مخصصة لتأمين مادة الرز.

وبما أننا لا نعرف إن كان هناك تحويلات حكومية أخرى للأسر غير السكر والرز فقد اجتهدا في حساب حجم هذه التحويلات من مسح دخل ونفقات الأسرة وفق ما يلي: بلغت نسبة التحويلات الحكومية للأسر وفق مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2009 (0.07) من إجمالي دخل الأسرة.
بالشهر وعلى هذا الأساس يمكن استنتاج مبلغ التحويلات الحكومية للأسرة، علماً أن متوسط دخل الأسرة بالشهر وفق هذا المصم هو (20,058.20) ل.س.

**تحويلات الحكومة للأسرة في الشهر = 20,058.20 * 0.07 = 1404.07 ل.س.**

**تحويلات الحكومة للأسرة بالسنة = 1404.07*12 = 16848.888 ل.س.**

بناءً على اعتبار أن عدد الأسر وفق مسح دخل ونفقات الأسر لعام 2009 هو (4,000,000) أسرة في سورية فإن تحويلات الحكومة للأسر في السنة = 16848.888*4,000,000 = 67,395,552,000 ل.س = 67,395,552 ألف ل.س.

وبناءً على ما سبق، فإن دخل الأسر الإجمالي يبلغ ما مقداره (3,829,018,431) ألف ل.س. أما إجمالي إنفاق الأسر، فإنه يمثل في مجموع الاستهلاك النهائي للأسر من مختلف السلع، مضافاً له الضرائب المباشرة، وتحولات الأسر إلى العالم الخارجي.

وعلى هذا فإن إنفاق الأسر الإجمالي يبلغ ما مقداره (1,752,164,000) ألف ل.س.

وبناءً على ما تقدم فإن إدخار الأسر يبلغ ما مقداره (2,076,854,431) ألف ل.س.

17. تمثل نقطة تقاطع عمود الحكومة مع صف السلع (خدمات الحكومة العامة)، والاستهلاك العام، وقد بلغ في عام 2009 وفق المجموعة الإحصائية لعام 2010 (301,815,000) ألف ل.س.

18. تمثل نقطة تقاطع عمود الحكومة مع صف الأسر بالتحويلات من قبل الحكومة إلى الأسر، وقد بلغت هذه التحويلات وفق ما ذكر قبل قليل ما مقداره (2,076,854,431) ألف ل.س.

19. تمثل نقطة تقاطع عمود الحكومة مع صف العالم الخارجي، بالتحويلات من قبل الحكومة إلى العالم الخارجي، وقد بلغ إجمالي ما تقدمه الحكومة إلى العالم الخارجي وفق ميزان المدفوعات لعام 2009 (1,963,000,000) ألف ل.س.

20. تمثل نقطة تقاطع عمود حساب العالم الخارجي مع صف السلع، بالصادرات وفق القطاع، ومصدر هذه البيانات، هو المجموعة الإحصائية لعام 2010.
الجدول رقم 36 الصادرات السورية وفق القطاعات لعام 2009 بعد الدمج (بآلاف ل.س).

المصدر: إعداد الباحثة.

21. تمت نشأة نقاط تفوق عمود الحكومة مع صف الاستثمار مقدار ما تدخره الحكومة لأجل الاستثمار، وبناء أن الأدخار هو عبارة عن الفرق بين إجمالي دخل الحكومة وإجمالي إنفاقها، فإن أدنى الحكومة يمكن أن يحسب وفق ما يلي:

- إجمالي دخل الحكومة = مجموع تعويضات عمولة الإنتاج + تحسينات العالم الخارجي للحكومة + ضرائب مباشرة + رسوم جمركية + ضرائب غير مباشرة + الإعانات.
- وعلى هذا فإن دخل الحكومة الإجمالي يبلغ ما مقداره (38,791,520) ألف ل.س.

أما إجمالي إنفاق الحكومة، فإنه يتمثل في الاستهلاك النهائي للحكومة، مضافًا له تحسينات الحكومة لكل من الأسلاك والعالم الخارجي.

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2010.

علماً أن قطاع الزراعة يشمل قطاعين: قطاع الزراعة والصيد والحراجة (69,522,365) ألف ل.س، وقطاع صيد الأسماك (24,683) ألف ل.س، أما بالنسبة لقطاع خدمات الإنتاج، فلم يرد سوى نشاط تجارة الجملة وهي (0)، علماً أنه جرى تصنيف أنشطة ترفيهية وثقافية ورياضية تحت نشاط خدمات المختلفة بوجود الخدمات (59,910) ألف ل.س، كما جرى تصنيف أقسام أخرى تحت قطاع خدمات الحكومة العامة (40,000,000) ألف ل.س.

ولكن بما أنه جرى مدمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض، فإن الجدول التالي يبين الصادرات السورية وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج.

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2010.
وعلى هذا فإن إتفاق الحكومة الإجمالي يبلغ ما مقداره (523,173,352) ألف ل.س.

وبناءً على ما سبق فإن ادخار الحكومة يبلغ ما مقداره (32,382,032) ألف ل.س.

22. تمثل نقطة تقاطع عمود العالم الخارجي مع صف الأسر، بمقدار التحويلات التجارية من العالم الخارجي إلى الأسر وقد بلغت وفق هيئة تخطيط الدولة لعام 2009 ما مقداره (494,000) ألف ل.س.

23. تمثل نقطة تقاطع عمود العالم الخارجي مع صف الحكومة بالتحويلات التجارية من العالم الخارجي إلى الحكومة، وقد بلغت وفق ميزان المدفوعات لعام 2009 ما مقداره (250,000) ألف ل.س.

24. تمثل نقطة تقاطع عمود العالم الخارجي مع صف الاستثمار، مقدار الاستثمار الأجنبي (الاندخار)، بما أن الاندخار هو عبارة عن الفرق بين إجمالي دخلي العالم الخارجي وإجمالي إتفاقه.

إجمالي دخل العالم الخارجي = مجموع المستوردين من مختلف السلع + تحويلات كل من الأسر والحكومة للعالم الخارجي.

وعلى هذا فإن دخل العالم الخارجي الإجمالي يبلغ ما مقداره (393,822,593) ألف ل.س.

أما إجمالي إتفاق العالم الخارجي، فإنه يتمثل في الصادرات من مختلف السلع، مضافًاً لها تحويلات العالم الخارجي لكل من الأسر والحكومة.

وعلى هذا فإن إتفاق العالم الخارجي الإجمالي يبلغ ما مقداره (619,473,647) ألف ل.س.

وبناءً على ما سبق فإن ادخار العالم الخارجي يبلغ ما مقداره (327,478,332) ألف ل.س.

25. تمثل نقطة تقاطع عمود الضرائب المباشرة مع صف الحكومة مقدار ما تم تحصيله من الضرائب المباشرة، وقد بلغ إجمالي الضرائب المباشرة بحسب الموازنة العامة للدولة لعام 2009 (195,941,000) ألف ل.س.

26. تمثل نقطة تقاطع عمود الضرائب غير المباشرة مع صف الحكومة، مقدار ما جرى تحصيله من الضرائب غير المباشرة، وقد بلغ إجمالي الضرائب غير المباشرة بوفق مديرية الحسابات القومية في المكتب المركزي للإحصاء لعام 2009 (150,128,000) ألف ل.س.
27. تمثل نقطة تقاطع عمود الرسوم الجمركية مع صف الحكومة، وقد بلغ إجمالي الرسوم الجمركية وفق طريقة حسابنا للرسوم الجمركية في عام 2009 (32,386,264) ألف ل.س.

28. تمثل نقطة تقاطع عمود الإعانات مع صف الحكومة، بمقدار ما تدفعه الحكومة لقاء تقديم إعانات للأنشطة الإنتاجية المختلفة، وقد بلغ مجموع الإعانات المقدمة من قبل الحكومة في عام 2009 لمختلف الأنشطة الإنتاجية (100,132,101) ألف ل.س.

29. تمثل نقطة تقاطع عمود الاستثمار مع صف الاستغلال، بإجمالي التكوين الأساسي، وقد اعتبر عنصر موازن في المصفوفة، لذلك وانطلاقاً من ضرورة مساواة مساهمة مجموع العمود مع مجموع الصف، فقد حسب الاستثمار في كل سلعة على أنه الفرق بين المجموع الكلي للعمود مطرحًا منه كل من (الصادرات، والاستهلاك النهائي، والاستهلاك الوسيط)، وبغرض التوضيح أكثر نورد المثال التالي وليكن لقطاع الزراعة مثلًا:

المجموع الكلي لعمود الرسوم الزراعية = 782,207,000 ألف ل.س.

وعلى هذا الأساس فإن حجم الاستثمار في السلع الزراعية يبلغ (150,100,357) ألف ل.س، أما الاستهلاك الوسيط الخاص بقطاع الزراعة فقد بلغ ما مقداره (205,290,857) ألف ل.س.

وبنفس الطريقة يمكن حساب الاستثمار لباقي السلع المختلفة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 37 إجمالي تكوين رأس المال وفق كل نوع من السلع لعام 2009 (بألف ل.س).

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2010 ومديرية الحسابات القومية.
وعلى هذا الأساس يتوزع إجمالي الاستثمار البالغ (2,319,220,731) ألف ل.س بين الأسر والحكومة والعالم الخارجي.

ولكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض، فإن الجدول التالي بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج.

الجدول رقم 38 إجمالي تكوين رأس المال الثابت وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بألاف ل.س)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الخدمات</th>
<th>قطاعات إنتاجية أخرى</th>
<th>الزراعة</th>
<th>البيان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1,282,857,014</td>
<td>599,749,935</td>
<td>436,613,782</td>
<td>إجمالي تكوين رأس المال الثابت</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: إعداد الباحثة.

إن بناء المصفوفة السابقة لا يعني له عند بناء نموذج التوازن العام الخاص بهذه الدراسة، دون تحقيق شرط التوازن بين الطلب والعرض، فمن أحد شروط بناء نماذج التوازن العام، هو أن الطلب يساوي الطلب، وعند التوازن بين الطلب والعرض، تتحقق الشروط المذكورة. إن بناء نموذج التوازن العام، يتضمن بناء نموذج التوازن المالي، حيث يتم حل النظام المالي، بتطبيق شروط بناء نموذج التوازن، ويحقق التوازن بين الطلب والعرض، بطرق مختلفة.

والآن وبعد أن جرى بناء هذه المصفوفة وتحقيق توازنهما بين العرض والطلب، يمكن أن نبدأ بكتابة نموذج التوازن العام المثالي للنظام الضريبي السوري، باستخدام برنامج GAMS، بغية التوصل إلى عدد من النتائج، التي يمكن أن ترفع من كفاءة النظام الضريبي السوري.
الفصل الثاني
بناء نموذج التوازن العام للمال للنظام الضريبي السوري

بعد أن قمنا ببناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2009، وتحقق توازنه، نستطيع الآن أن نبدأ ببناء نموذج التوازن العام المالي للنظام الضريبي السوري باستخدام برنامج GAMS، ذو الإصدار 23.5 كما سبق وذكرنا، مع الأخذ بعين الاعتبار العديد من الفرضيات أولها: أن الاقتصاد السوري المتروس. اقتصاد مفتوح له علاقات تجارية مع العالم الخارجي، وهذا سيكون هناك واردات وصادرات، ورسوم جمركية على الواردات، وإدخال أجنبي، وتثبيتها يوجد استهلاك وسيط مستخدم في العملية الإنتاجية، أما ثالثها في يوجد إدخال واستثمار Intermediate Consumption في القطاع حكومي Government، حيث تقوم الحكومة بجمع الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم الجمركية، وتحقيق مما تحصل عليه من أرباح وضرائب، ورابعها الاقتصاد مكون من ثلاثة عوام الإنتاج (العمال، الاتجاه، فلاس التشغيل)، وخامسها يوجد قطاع عائلي Household واحد.

يختص نموذج التوازن العام الخاص بهذه الدراسة نموذج استاتيكي بدراسة عام 2009 فقط. ويتكون من ثلاث سلسلة. بعد أن جرى دمج بعض القطاعات مع بعضها، حيث يتم إنتاج كل سلعة وفق القطاع المالي لها (زراعة، قطاعات إنتاجية أخرى، خدمات)، على افتراض أن العرض والطلب على السلع يتوافق وفق آلة سعرية ممنورة، وفي ظل سوق منافسة كاملة.

يشكّل مع المستوردات من العالم الخارجي (Armington's Composite goods) علماً أن الجزء الآخر من الإنتاج المحلي، يحوّل إلى التصدير إلى العالم الخارجي، Supply to Export Market، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الحكومة تفرض ضرائب غير مباشرة على الإنتاج Indirect tax on Production، كما تفرض رسوم الجمركية على كلي المستوردات والمستوردات Import Tariff. تشكّل كل من الصادرات والمستوردات والإدخارات Government Saving بكثرة التجارة الأجنبية Foreign Trade- block. عموماً أي الجزء الآخر من الإنتاج المحلي، عمّاً أف الجزء الآخر من الإنتاج، يحوّل إلى التصدير إلى العالم الخارجي، Supply to Export Market. وىنا لا بد م الف الإشارة إلى أف الحكومة تفرض ضرائب غير مباشرة على الإنتاج Indirect tax on Production، جمركية على كل من المستوردات والإدخارات，则 تشكّل كل من الصادرات والمستوردات والإدخار Government Saving، علماً أن إجمالي الإدخارات، يتكون من كل من الإدخار الأجنبي، والإدخار الحكومية Government Saving، وادخار الأسر Household Saving، وإن هذا الادخار يحوّل إلى استثمار بطبيعة الحال Investment، بالإضافة إلى ذلك يشكل إتفاق الأسر Household Consumption، بالإضاف إلى ذلك يشكل إتفاق الأسر Government Consumption، والطلب على المدخلات الوسيطة Intermediate Inputs، والذي من المفترض أن يتساوى مع العرض الكلي، الذي سبق وجرى توضيذه، والطلب الكلي، والذي من المفترض أن يتساوى مع العرض الكلي، الذي سبق وجرى توضيذه، يتتأتى من Household Income، علماً أن دخل الأسر (Arminton's) Composite goods تعويضات عوامل الإنتاج كرواتب وأجور Wages، ونسبة من استهلاك رأس المال الثابت، ونسبة Direct tax من فائض التشغيل Interest، حيث تفرض الحكومة ضرائب مباشرة على هذا الدخل، ويشكل هذا النوع من الضرائب، إلى جانب كل من الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية دخل الحكومة Government Revenue.
الشكل رقم 31: هيكل الاقتصاد وفق النموذج والآليات التوازن

JOMAA, Khaled Abdul Rahman: Impact of Tariff Reduction in Agricultural Products and Food Industry on Urban and Rural Households in Syria: Computable General Equilibrium Analysis, the Graduate School of Life and Environmental Sciences, the University of Tsukuba, 2012, p.55.
في الحقيقة إن بناء نموذج توازن عام، يعتمد بالأساس على بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية SAM كقاعدة بيانات تفصيمية مع تحقق شرط توازنيها، وقد سبق توضيح مفهوم هذه المصفوفة، وألية بنائها بشكل نظري وعملي. لكن قبل أن نبدأ بناء النموذج، فإنه من الضروري التعرف على متغيرات هذا النموذج الداخلية والخارجية والعلاقات المتعلقة بكل متغير من هذه المتغيرات:

### المتغيرات الداخلية:

1. عامل الإنتاج المستخدم من قبل القطاع $i$، بمعنى تقاطع سطر عامل الإنتاج $h$ مع عمود النشاط الإنتاجي $j$ في مصفوفة SAM.

2. مجموع عوامل الإنتاج (العمل واهلناك رأس المال وفائض التشغيل) المستخدمة من قبل القطاع $j$.

3. مقدار الاستهلاك الوسيط المستخدم من قبل القطاع $X_{i,j}$ من السلعة $i$ من القطاع $j$، أي تقاطع سطر السلع مع عمود النشاط الإنتاجي.

4. الخرجيات من كل قطاع $i$ وهي عبارة عن ناتج جمع (مجموع الاستهلاك الوسيط المستخدم من قبل القطاع $i$).

5. إنفاق الأسر من السلعة $i$ أي تقاطع سطر السلع مع عمود الأسر $Y_i^P$.

6. إنفاق الحكومة من السلعة $i$ أي تقاطع سطر السلع مع عمود الحكومة $Y_i^G$.

7. الطلب على الاستثمار وهو عبارة عن نقطة تقاطع سطر السلع مع عمود الاستثمار $K_i^P$.

8. الصادرات وهو عبارة عن تقاطع سطر القطاع مع عمود العالم الخارجي $E_i$.

9. المستوردات وهي عبارة عن تقاطع سطر العالم الخارجي مع عمود السلع $M_i$.

10. السمعة المركبة آرمنغتوف ويعبر عنها بمجموع كل من الإنفاق الأسر والحكومة. والاستثمار $Q_i$ ومجموع الاستهلاك الوسيط لكل قطاع إنتاجي $D_i$ من السمعة $i$.

11. الدخول الأسدي والحكومة $S_i^P$، وهو عبارة عن متغير سطر الاستثمار مع عمود الأسر.

12. الدخول الحكومة $S_i^G$، وهو عبارة عن متغير سطر الاستثمار مع عمود الحكومة.

13. ضرائب مباشرة وهي عبارة عن متغير سطر الضرائب المباشرة مع عمود السلع $P_d$
ضرائب غير مباشرة على القطاع $j$ وهي عبارة عن تقاطع سطر الضرائب غير المباشرة مع عمود الأنشطة الإنتاجية $j$.

الإعانات المقدمة من قبل الحكومة إلى القطاع $j$.

الرسوم الجمركية المفروضة على المستوردة من السلع بمعنى تقاطع سطر العالم الخارجي مع عمود السلع.

إجمالي دخل الأسقى $YI$.

المتغيرات الخارجية وما بقي من المتغيرات الداخلية.

$P^f_h$ سعر عامل الإنتاج $h$.

$P^g_j$ سعر عامل الإنتاج المركب في القطاع $j$.

$P^y_j$ سعر المخرجات لكل قطاع إنتاجي $j$.

$P^q_i$ سعر السلعة المصدرة $i$ (سلعة آمينغتون).

$P^e_i$ سعر السلعة المصدرة $i$ بالعملة المحلية.

$P^m_i$ سعر السلعة المستوردة $i$.

$P^d_i$ سعر السلعة المحلية $i$.

$\varepsilon$ سعر الصرف.

أما فيما يتعلق بسعر كل مما يلي: عامل الإنتاج $h$، وعامل الإنتاج المركب في القطاع $j$، والمخرجات من السلعة المحلية، السلعة المركبة، السلعة المصدرة، السلعة المستوردة، السلعة المحلية، سعر الصرف فإننا سنفترضها جمعياً تساوي الواحد الصحيح.

$WALRAS0$ متغير وهمي، يعبر عن اختلال التوازن (يجب أن يساوي الصفر في حالة التوازن).

وذلك تحضيراً لدالة الهدف في النموذج.

2. المتغيرات الخارجية:

$FF^h_h$ حصة الأسقى من تعويضات كل عامل من عوامل الإنتاج $h$، أي تقاطع سطر الأسقى مع عمود عوامل الإنتاج $h$.

$FG^h_h$ حصة الحكومة من تعويضات كل عامل من عوامل الإنتاج $h$، أي تقاطع سطر الحكومة مع عمود عوامل الإنتاج $h$.
التحويلات التي تجري بين كل من الأسر والحكومة والعالم الخارجي، وتتوزع على خمسة أنواع من التحويلات:

- تحويلات من الأسر إلى العالم الخارجي، وهي عبارة عن تقاطع سطر العالم الخارجي مع عمود الأسر.
- تحويلات من الحكومة إلى العالم الخارجي، وهي عبارة عن تقاطع سطر العالم الخارجي مع عمود الحكومة.
- تحويلات من الحكومة إلى الأسر، وهي عبارة عن تقاطع سطر الأرض مع عمود الحكومة.
- تحويلات من العالم الخارجي إلى الأرض، وهي عبارة عن تقاطع سطر الأرض مع عمود العالم الخارجي.
- تحويلات من العالم الخارجي إلى الحكومة، وهي عبارة عن تقاطع سطر الحكومة مع عمود العالم الخارجي.

الادخار الأجنبي بالدولار الأمريكي، وهو عبارة تقاطع سطر الاستثمار مع عمود العالم الخارجي مقسمة على سعر الصرف.

الآن أصبح بإمكاننا عرض العلاقة الخاصة بكل من إجمالي دخل الأسر والحكومة:

- إجمالي دخل الأسر، وهو عبارة عن مجموع تعيينات عوامل الإنتاج وتحويلات كل من الحكومة والعالم الخارجي إلى الأسر ويتمثل هذا بالعلاقة:

\[ YI = \sum_h P_h^f F_F h + trf_{HOH,GOV} + trf_{HOH,EXT}/\varepsilon \]

- إجمالي دخل الحكومة: وهو عبارة عن حاسيل جمع كل من (توعييمات عوامل الإنتاج، الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الرسوم الجمركية، الإعانات، التحويلات من العالم الخارجي) ويعبير عن ذلك بالعلاقة:

\[ Yg = \sum_h P_h^f F_G h + trf_{GOV,EXT}/\varepsilon + T^d + \sum_j T_j^z + \sum_j T_j^q + \sum_j T_j^m \]

- سعر الصادرات بالدولار الأمريكي ونفرض مساوياً أنه يساوي الواحد.
- سعر المستوردات بالدولار الأمريكي ونفرض مساوياً أنه يساوي الواحد.
 معدل الضرائب غير المباشرة ويعتبر بقسمة الضرائب غير المباشرة على حجم إنتاج القطاع إلى العلاقة التالية:

\[ \tau_j^Z = \frac{T_j^Z}{Z_j} \]

 معدل الرسوم الجمركية بالحالة الأساسية ويعتبر بقسمة الرسوم الجمركية على المستوردات بشرط أن تكون المستوردات لا تساوي الصفر والعلاقة التالية توضح ذلك:

\[ \tau_i^m = \frac{T_i^m}{M_i} \]

 معدل الرسوم الجمركية وتساوي معدل الرسوم الجمركية بالحالة الأساسية.

 معدل الإعانات الخاصة بالقطاع وتساوي حصول قسمة الإعانات الملموحة لكل قطاع إنتاجي على الاليفة المركبة "Armeniagov".

 معدل الضرائب المباشرة الخاصة بالأسر ويحسب من العلاقة التالية:

\[ \tau_d = \frac{D_1}{T_d / \left( \sum_h p_f^h FF_h + trf_{HOH.GOV} + trf_{HOH.EXT} / \varepsilon \right)} \]

أما بالنسبة إلى الصيغة المحلية وتعتبر عنها بالعلاقة التالية:

\[ D_i = \left( 1 + \tau_j^Z \right) * Z_j - E_i \]

 إن نواتج هذه العلاقات مبنية على القيم الأساسية الواردة في المصفوفة SAM ولهذا نسب لكل متغير من هذه المتغيرات.

 المرحلة أساسيّة في بناء نموذج التوزان العام والتي يقصد بها بشكل عام التحقق من صحة العلاقات والدقة في النتائج المستخرجة، في هذه المرحلة من الضروري التعريف بالمرونة الداخلية في بناء النموذج:

 مرونة الإحلال 99 (السلع المحلية أو المستوردة)  \[ \sigma_i \]

99 تعزى مرونة الإحلال على أنها: التغير النسبي في نسب عناصر الإنتاج إلى التغير النسبي في الأسعار النسبية لهذه العناصر.

تحسب قيمة مرونة الإحلال 99 عادة بين الصفر ونهاية لمنحنية سواء الإنتاج الملموحة. كما أن كلاً من (σ) عادة تزيد درجة الإحلال بين عناصر الإنتاج. إذا بلغت قيمة (σ) مساوية للصفر فإنه لا يوجد إحلال بين عناصر الإنتاج على الإطلاق.

قيمة (σ) مساوية للصفر فإننا نستنتج إنتاج مرن ونستنتج قيمة مرونة الإنتاج (VES).
مرونة التحول (التحويل) السلعة المحلية أو المصدرة: \( \psi(i) \varphi_i \)

- معلومة خاصة بمرونة الإحلال: \( \eta_i \)
- معلومة خاصة بمرونة التحول: \( \phi(i) \emptyset_i \)

علماً أننا نفترض مسبقاً أن قيمة كل من \( \sigma_i \) و \( \varphi_i \) تساوي 2.

أما المعلومة الخاصة بمرونة الإحلال: \( \eta_i \) فتحمل من العلاقة التالية:

\[ \eta_i = \frac{(\sigma_i - 1)}{\sigma_i} \]

في حين أن المعلومة الخاصة بمرونة التحول تحسب من العلاقة التالية:

\[ \emptyset_i = \frac{(\varphi_i + 1)}{\varphi_i} \]

لنبدأ ببعدها بتعريف المعاملات التي يمكن معرفتها وهي على الشكل التالي:

- معلومة داخلة في تتابع المنفعة: \( \alpha(i) \delta_i \)
- معلومة داخلة في تتابع الإنتاج: \( \beta(h,j) \beta_{h,j} \)
- معلومة قياس في تابع الإنتاج في المرحلة التالية: \( b_j \)
- المدخلات الوسيطة بحسب كل سطر وعمود: \( a_{x_i} \)
- عامل الإنتاج المركب الداخل والذي يتطلب المعامل: \( a y_j \)
- الاتفاق الحكومي الداخل: \( \mu_i \)
- الطلب على الاستثمار الداخل: \( \lambda(i) \lambda_i \)
- معلومة داخلة في دالة أرمغنتون: \( \delta m_i \)
- معلومة داخلة في دالة أرمغنتون: \( \delta d_i \)
- معلومة داخلة في دالة أرمغنتون: \( \gamma_i \)
- معلومة داخلة في دالة التحويلات: \( \xi d_i \)
- معلومة داخلة في دالة التحويلات: \( \xi e_i \)

إذا كانت قيمة (0) ثابتة لبعض الدوال فإن هذه الدوال يطلق عليها دوال الإنتاج ذات مرونة الإحلال ثابتة (CES).

إذا كانت قيمة مرونة الإحلال ثابتة و تساوي الوحدة فإننا أمام دالة إنتاج كوب دوجلس (C-D).

إذا كانت قيمة مرونة إحلال المواد (0) يمكن أن تحدد العلاقة بين عنصر في الإنتاج في العملية الإنتاجية.

إذا كانت قيمة مرونة هذه المعامل هو موجود بين العنصرين: \( X_2, X_1 \)

إذا كانت قيمة معامل مرونة الإحلال سالبة فإن إحلالين: \( X_2, X_1 \) هما عنصر من إحلالين.

بشكل عام إذا كان معامل مرونة الإحلال أكبر من الواحد الصحيح يعتبر الطلب مرناً.
معممة داخلة في دالة التحويلات \( \theta(i) \)
- الميل الحدي لادخار الأسر \( SS^p \)
- الميل الحدي لادخار الحكومة \( SS^g \)

نتنقل الآن إلى مرحلة بناء المعادلات الخاصة بهذا النموذج:

1. الإنتاج المحلي: في هذه المرحلة يتم صياغة دالة تعظيم الربح للقطاع الإنتاجي J، وفي هذا النموذج جرى التعبير عن ذلك بصياغة متغير وهمي WALRAS يساوي الصفر في حال تعظيم الربح.

\[ \text{WALRAS} = 0 \]

\[ \text{obj.. WALRASSQR} = \text{e} = \text{WALRAS} \times \text{WALRAS} \]

وذلك ضمن حدود قيد الإنتاج التقني انطلاقاً من أن الكمية المتاحة من عوامل الإنتاج محدودة ونادرة

\[ Y_j = b_j \prod_{h} p_{h,j}^{\beta_{h,j}} \]

تتمثل المعادلات الخاصة بمرحلة الإنتاج بما يلي:

- دالة الطلب على عوامل الإنتاج:

\[ F_{h,j} = \frac{\beta_{h,j} \cdot p_{j}^{y}}{p_{h}^{r}} \cdot Y_j \]

- دالة الطلب على المدخلات الوسيطة:

\[ X_{i,j} = a_{x_{i,j}} Z_j \]

- دالة الطلب على عوامل الإنتاج المركبة:

\[ Y_j = a_{y_j} Z_j \]

- دالة تكلفة الوحدة الواحدة من المنتج النهائي:

\[ P_i^{x} = a_{y_j} P_j^{y} + \sum_{i} a_{x_{i,j}} P_i^{q} \]

2. سلوك الحكومة: ضمن سلوك الحكومة هناك مجموعة من المعادلات وهي دالة الربح من الضرائب المباشرة، دالة الربح من الضرائب غير المباشرة، دالة الربح من الرسوم الجمركية، دالة الإعانات الممنوحة من قبل الحكومة، دالة طلب الحكومة وذلك وفق ما يلي:
دالة الربح من الضرائب المباشرة

\[ T^d = \tau^d \left( \sum_h P^f_h FF_h + trf_{HOH,GOV} + trf_{HOH,EXT}/\varepsilon \right) \]

dالة الربح من الضرائب غير المباشرة

\[ T^z_j = \tau^z_j P^z_j Z_j \]

dالة الربح من الرسوم الجمركية

\[ T^m_i = \tau^m_i P^m_i M_i \]

dالة الإعانات الممنوحة من قبل الحكومة

\[ T^q_j = \tau^q_j P^q_j Q_j \]

dالة طلب الحكومة:

\[ X^s_i = \frac{\mu_i}{(1 - \tau^q_j)\mu^j} \left( T^d + \sum_j T^z_j + \sum_j T^q_j + \sum_i T^m_i + \sum_h P^f_h FG_h \right) \]

\[ \frac{\mu_i}{(1 - \tau^q_j)\mu^j} \left( trf_{GOV,EXT}/\varepsilon - S^g - trf_{HOH,GOV} - trf_{EXT,GOV}/\varepsilon \right) \]

3. الاستثمار: يمثل الاستثمار بالمعادلة التالية:

\[ X^v_i = \frac{\lambda_i}{(1 - \tau^q_j)\mu^j} \left( S^p + S^g + S^f/\varepsilon \right) \]

4. إنفاق الأسر: ويتمثل بالمعادلة التالية:

\[ X^p_i = \frac{\alpha_i}{(1 - \tau^d_i)\mu^j} \left( \sum_h P^f_FF_h + trf_{HOH,GOV} + trf_{HOH,EXT}/\varepsilon - S^p - T^d - trf_{EXT,HOH}/\varepsilon \right) \]

5. دخل الأسر: ويتمثل بالمعادلة التالية:

\[ YI = \sum_h P^f_FF_h + trf_{HOH,GOV} + trf_{HOH,EXT}/\varepsilon \]

6. دخل الحكومة: ويتمثل بالمعادلة التالية:

\[ Y^g = T^d + \sum_j T^z_j + \sum_j T^q_j + \sum_i T^m_i + \sum_h P^f_FF_h + trf_{GOV,EXT}/\varepsilon \]

7. الإدخار: تتمثل معدلات الإدخار في إدخار الأسر والحكومة:
ادخار الأسر: ويمثل بالعلاقة التالية:

\[ S^p = SP \left( \sum_h P^f_h FF_h + trf_{HOH,GOV} + trf_{HOH,EXT}/\varepsilon \right) \]

ادخار الحكومة: ويمثل بالعلاقة التالية:

\[ S^g = SG \left( T^d + \sum_j T^z_j + \sum_j T^q_j + \sum_i T^m_i + \sum_h P^f_h FG_h + trf_{GOV,EXT}/\varepsilon \right) \]

التجارة الدولية: وتتمثل معادلات التجارة الدولية بكل من معادلة سعر التصدير العالمي ومعادلة سعر الاستيراد العالمي ومعادلة الخصاصة بميزان المدفوعات.

معادلة سعر التصدير العالمي: وتتمثل بالعلاقة التالية:

\[ P^e_i = \varepsilon \cdot P^{we}_i \]

معادلة سعر الاستيراد العالمي: وتتمثل بالعلاقة التالية:

\[ P^{m}_i = \varepsilon \cdot P^{wm}_i \]

المعادلة الخاصة بميزان المدفوعات: وتتمثل بالعلاقة التالية:

\[ \sum_i P^{we}_i E_i + trf_{HOH,EXT}/\varepsilon + trf_{GOV,EXT}/\varepsilon + S^f \]

\[ = \sum_i P^{wm}_i M_i + trf_{EXT,HOH} \cdot \varepsilon + trf_{EXT,GOV} \cdot \varepsilon \]

آرمينغتون: المعادلات التي تتعلق بها هي:

\[ Q_i = \gamma_i \left( \delta m_i M_i^{\eta_i} + \delta d_i D_i^{\eta_i} \right)^{1/\eta_i} \]

\[ M_i = \left[ \frac{\gamma_i^{\eta_i} \delta m_i p^q_i}{(1 + \tau_m^i) p^m_i} \right]^{1/1-\eta_i} Q_i \]
دالة الطلب على السلع المحلية:

\[ D_i = \left[ \frac{\gamma_i \delta d_i p_i^d}{p_i^d} \right]^{1-\eta_i} Q_i \]

\[ Z_i = \theta_i \left( \xi e_i E_i^\phi_i + \xi d_i D_i^\phi_i \right)^{\frac{1}{\phi_i}} \]

\[ E_i = \left[ \frac{\theta_i \phi_i \xi e_i (1 + \tau_i^z) p_i^z}{p_i^c} \right]^{\frac{1}{1-\phi_i}} Z_i \]

\[ D_i = \left[ \frac{\theta_i \phi_i \xi d_i (1 + \tau_i^z) p_i^z}{p_i^a} \right]^{\frac{1}{1-\phi_i}} Z_i \]

شروط توازن السوق: المعادلات التي تتعلق بها هي:

\[ Q_i = X_i^p + X_i^g + X_i^y + \sum_j X_{i,j} \]

\[ \sum_j F_{h,j} = FF_h + FG_h \]

\[ \sum_i p_i^{we} E_i + trf_{HOH,EXT}/\varepsilon + trf_{GOV,EXT}/\varepsilon + S^f \]

\[ = \sum_i p_i^{wm} M_i + trf_{EXT,HOH,\cdot \varepsilon} + trf_{EXT,GOV,\cdot \varepsilon} \]
أما الآن فإننا ننتقل إلى تهيئ المتغيرات حيث نقوم بإسناد قيمة كل متغير من المتغيرات الداخلية الناتجة من العلاقات الرياضية السابقة إلى المتغيرات الأساسية الواردة في المصفوفة، وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة مساواتها للصفر، كما تقوم بتعيين الحدود الدنيا لعدد من المتغيرات الداخلية، مع ضرورة الإشارة إلى أنه من الممكن أن يتراوح ادخار كل من الأسر والحكومة بين السلب والإيجاب، كما لا بد من الإشارة إلى ضرورة إسناد قيمة صغيرة جداً إلى بعض المتغيرات بهدف تجنب القسمة على صفر.

لنتقل بعد ذلك إلى مرحلة numeraire والتي تحدد فيها ما يلي:

\[ pf.fx('LAB') = 1; \]

والتي تعبر عن العنصر المُوازن لانتقال بعد ذلك إلى تعريف وحل النموذج باستخدام البرمجة غير الخطية ولعل مبادرات اعتماها في حل هذا النموذج هو أن التعبير الرياضية الواردة في بناء هذا النموذج هي تعبير غير خطية.

نتنقل بعدها إلى تشغيل المحاكاة:

- تخفيف الرسوم الجمركية على المستوردات
- تخفيف الضرائب المباشرة على الأسر
- تخفيف الضرائب غير المباشرة على الأنشطة الإنتاجية

وبينتهي النموذج

والآن وبعد أن تم بناء نموذج التوازن العام الملازم للنظام الضريبي السوري يمكن أن نستخلص أهم النتائج التي تم التوصل إليها لتقديم بعدها مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن ترفع من كفاءة النظام الضريبي السوري.
نتائج الدراسة

تُقسم نتائج هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: يتعلق بالآثار المترتبة على متغيرات الدراسة من جراء تخفيض معدل الضرائب المباشرة.
- القسم الثاني: يتعلق بالآثار المترتبة على متغيرات الدراسة من جراء تخفيض معدل الضرائب غير المباشرة.
- القسم الثالث: يتعلق بالآثار المترتبة على متغيرات الدراسة من جراء تخفيض معدل الرسوم الجمركية.

والآن نبدأ بشرح نتائج كل قسم على حدى:

أولاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى عند تخفيض معدل الضرائب المباشرة:

بناءً على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2009 بلغ معدل الضرائب المباشرة (0.051) ويهدف دراسة أثر التغيرات الحاصلة في متغيرات الدراسة سنخفض معدل الضرائب المباشرة إلى (0.0025) أي بنسبة 4.9% لتحصل على النتائج التالية:

1. زيادة في فائض التشغيل بنسبة (2.995%) في قطاع الزراعة وبنسبة (2.827%) في قطاعات إنتاجية أخرى، في حين كانت هناك خسارة في قطاع الخدمات بنسبة (3.237%)، أما فيما يتعلق بالعمل فقد ازداد في قطاع الزراعة بنسبة (4.875%) وفي قطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (4.703%)، أما بالنسبة للاهتماك، رأس المال الثابت فقد زاد في كل من قطاع الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (2.093%) وبنسبة (1.927%) على التوالي، في حين انخفض في قطاع الخدمات بنسبة (4.085%)، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تحسن عمولات الإنتاج في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى عند تخفيض معدل الضرائب المباشرة.

2. زيادة حجم الاستهلاك الوسيط في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى في حين انخفض في قطاع الخدمات، ففي قطاع الزراعة زاد حجم الاستهلاك الوسيط من جميع القطاعات بنسبة (4.576%)، أما في قطاعات إنتاجية أخرى فقلت زاد حجم الاستهلاك الوسيط من جميع القطاعات أيضاً ما نسبته (3.076%) أما في قطاع الخدمات فقد انخفض حجم الاستهلاك.

172
الوسيط من جميع القطاعات بنسبة (1.875-%) وهذا يعكس بشكل أولي تحسن الإنتاج في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى.

3. زيادة في حجم الإنتاج المحلي في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (4.576%(67.076%)) على التوالي في حين انخفض في قطاع الخدمات بنسبة (1.875-%).

4. زيادة حجم إنفاق الأسر في جميع القطاعات وفق النسب التالية: (76.256%) لقطاع الزراعة، (11.996%) لقطاعات إنتاجية أخرى، (12.502%) لقطاع الخدمات، وهذا ما يؤكد على أن تخفيف معدل الضرائب المباشرة سيؤدي إلى تحسين إنفاق الأسر.

5. انخفاض حجم الإنفاق الحكومي بنسبة (68.497-%)، وانخفاض هذا شيء طبيعي، لأن معدل الضرائب المباشرة قد انخفض وبالتالي حجم الضرائب المباشرة انخفض والذي يشكل أحد الإيرادات الأساسية للحكومة.

6. زيادة في حجم الاستثمار في جميع القطاعات وفق النسب التالية: (2.597%) لقطاع الزراعة، (2.692%) لقطاعات إنتاجية أخرى، (2.531%) لقطاع الخدمات، وهذا يدل على أن تخفيف معدل الضرائب المباشرة له أثر إيجابي على الاستثمار.

7. زيادة في حجم الصادرات في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى وذلك وفق ما يلي: (3.762%) على التوالي في حين انخفضت الصادرات السورية في قطاع الخدمات بنسبة (2.746-%).

8. زيادة حجم المستوردة في كل من قطاعي الزراعة، قطاعات إنتاجية أخرى، في حين انخفض في قطاع الخدمات وذلك وفق ما يلي: (5.552%) (6.350%)(0.972-%) على التوالي. وهذا يدل على أن تخفيف معدل الضرائب المباشرة كان له أثر إيجابياً على كل من الصادرات والمستوردة في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى.

9. زيادة في حجم السلعة المركبة Armington في كل من قطاعي الزراعة، قطاعات إنتاجية أخرى وفق ما يلي: (4.741%)(4.504%) على التوالي، في حين انخفضت في قطاع الخدمات بنسبة (1.861-%) وهذا ما يؤكد ما سبق الزائدة في حجم كل من الإنتاج المحلي المستوردة في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى.
10. زيادة في حجم السلعة المحلية من كل من قطاعي الزراعة، قطاعات إنتاجية أخرى وفق ما يلي: (3.614%)، (1.863%) في حين انخفضت في قطاع الخدمات بنسبة (1.863-%)،

11. مع تخفيف معدل الضرائب المباشرة نلاحظ زيادة سعر مجموع عوامل الإنتاج في قطاع الزراعة بنسبة (0.286%)، وقطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (1.579%)، وقطاع الخدمات بنسبة (0.411%)، أما فيما يتعلق بسعر الإنتاج المحلي فقد زاد بنسبة (0.391%) لقطاع الزراعة ونسبة (0.447%) لقطاع الخدمات، أما فيما يتعلق بسعر الصادرات وسعر الواردات فلم يحدث أي تغير عليهما في جميع القطاعات، أما فيما يتعلق بسعر السلعة المحلية فقد زاد بنسبة (0.429%) لقطاع الزراعة ونسبة (1.312%) لقطاعات إنتاجية أخرى ونسبة (0.453%) لقطاع الخدمات. أما فيما يتعلق بسعر الصرف فلم يحدث أي تغيير عليه مع خفض معدل الضرائب المباشرة.

12. انخفضت الضرائب المباشرة بنسبة (95.087-%)، كما زادت الضرائب غير المباشرة بنسبة (4.985%) لقطاع الزراعة ونسبة (4.157%) لقطاعات إنتاجية أخرى، في حين انخفضت بنسبة (5.552%) لقطاع الخدمات، في حين زاد السحب الجمركي بنسبة (5.552%) لقطاع الزراعة ونسبة (6.350%) لقطاعات إنتاجية أخرى، في حين انخفضت في قطاع الخدمات بنسبة (0.972-%)

13. زاد ادخار الأسر بنسبة (0.568%) وهذا يؤكّد قبول الفرضية الأولى رغم أن الزيادة في إدخار الأسر زيادة بسيطة.

14. انخفض ادخار الحكومة بنسبة تصل إلى (55.582-%)، بينما يتحقق مستوي المنفعة فقد بلغ في الحالة الأساسية (696.799) ألف ل.س، لكن عند تخفيف معدل الضرائب المباشرة زاد هذا المستوى ليصل إلى (784.806) ألف ل.س، هذا من جهة ومن جهة ثانية بلغ إتفاق الأسعار (784.806) ألف ل.س، وعلى هذا فإن التغيير في مستوى الإتفاق بلغ (218.447) ألف ل.س.
ثانياً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية عند تخفيض معدل الضرائب غير المباشرة

بناءً على بيانات مصفوفة الحسابية الاجتماعية لعام 2009 بلغ معدل الضرائب غير المباشرة (89.6436989) في قطاع الزراعة، (0.08) في قطاعات إنتاجية أخرى، (0.46) في قطاع الخدمات، وبالإجمال بلغ معدل الضرائب غير المباشرة ما مقداره (0.18).

بهدف دراسة أثر التغيرات الحالية في متغيرات الدراسة من جانب معدل الضرائب غير المباشرة سنخفض هذا المعدل ليصل إلى (0.001125) أي بنسبة (6.25%) ونحصل على النتائج التالية:

1. زيادة في فائض التشغيل في قطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (2.746%)، في حين كانت هناك خسارة في كل من قطاع الزراعة وقطاع الخدمات بنسبة (1.030-%)، (2.609-%) على التوالي، أما فيما يتعلق بالعمل فقد زاد في قطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (4.910%) وفي قطاع الزراعة بنسبة (1.054%)، في حين انخفض في قطاع الخدمات بنسبة (0.557-%)، أما بالنسبة للاهتماك رأس المال الثابت فقد زاد في قطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (2.159%) وانخفض في كل من قطاع الزراعة وقطاع الخدمات بنسبة (1.595-%)، (3.165-%) على التوالي. وهذا يدل على أن تخفيض معدل الضرائب غير المباشرة كان له أثرًا إيجابيًا على عوامل الإنتاج في قطاعات إنتاجية أخرى أكثر من قطاعي الزراعة والخدمات.

2. زيادة حجم الاستهلاك الوسيط في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (0.732 و (0.069%) على التوالي، في حين انخفض في قطاع الخدمات من جميع القطاعات بنسبة (1.021-%) وهذا مؤشر على زيادة حجم الإنتاج في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى.

3. زيادة حجم الإنتاج المحلي في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى بنسبة تصل إلى (0.732 و (0.069%) في حين انخفض في قطاع الخدمات بنسبة (1.021-%)، وهذا ما يجعلنا نقبل بالفرضية التي تقول أن تخفيض معدل الضرائب غير المباشرة سيؤدي إلى تحسين الإنتاج ليس في جميع القطاعات وإنما في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى.

4. زيادة حجم إنفاق الأسر في جميع القطاعات: زراعة، قطاعات إنتاجية أخرى، خدمات وفق ما يلي على التوالي: (3.069%)، (1.637%)، (5.122%).

5. انخفاض حجم الإنفاق الحكومي بنسبة تصل إلى (48.419-%).
6. زيادة حجم الاستثمار في جميع القطاعات: زراعة، قطاعات إنتاجية أخرى، خدمات وفق ما يلي على التوالي: (0.083%), (0.485%), (5.012%)، وهذا يدل على أن تخفيف معدل الضرائب المباشرة حسنً في مستوى الاستثمار للدولة.

7. زيادة حجم الصادرات السورية في جميع القطاعات: زراعة، قطاعات إنتاجية أخرى، خدمات وفق ما يلي على التوالي: (0.787%), (5.356%), (7.830%).

8. زيادة حجم المستورات في قطاع الزراعة بنسبة بسيطة (0.667%) في حين انخفض في كل من قطاعات إنتاجية أخرى وقطاع الخدمات وفق ما يلي على التوالي: (0.312%), (9.363%).

9. زيادة حجم السلعة المركبة Armington في كل من قطاع الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى وفق ما يلي على التوالي: (0.721%), (1.621%), (3.483%)، وفق ما يلي بنسبة (1.162-%).

10. زيادة حجم السلعة المحلية في كل من قطاع الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى وفق ما يلي على التوالي: (0.727%), (2.483%), (1.140-%)، وفق ما يلي بنسبة (1.373-%)، (4.249-%).

11. مع تخفيف معدل الضرائب غير المباشرة فإننا نلاحظ زيادة سعر مجموع عوامل الإنتاج في جميع القطاعات: زراعة، قطاعات إنتاجية أخرى، خدمات وفق ما يلي على التوالي: (0.320%), (1.786%), (0.468%), أما فيما يتعلق بسعر الإنتاج المحلي فقد انخفض في كل من قطاع الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى وفق ما يلي على التوالي: (0.096-%), (6.096-%), (0.431-).

12. في حين زاد في قطاع الخدمات (0.105%), أما فيما يتعلق بسعر الضرائب وسعر الودارات فلم يحدث أي تغيير عليهما في جميع القطاعات. أما فيما يتعلق بسعر السلعة المحلية فقد انخفض في جميع القطاعات: زراعة، قطاعات إنتاجية أخرى، خدمات وفق ما يلي على التوالي: (0.030-%), (1.373-%), (4.249-%)، أما فيما يتعلق بسعر الصرف فلم يحدث أي تغيير عليه مع تخفيف معدل الضرائب غير المباشرة.

13. زادت الضرائب المباشرة بنسبة (0.646%) أما الضرائب غير المباشرة فقد زادت بنسبة (0.079%) في قطاع الزراعة، في حين انخفضت في كل من قطاعات إنتاجية أخرى وقطاع
الخدمات وفق ما يلي على التوالي: (18.5.78 - 85.212%), (78.5.78 - 97.5.78%) في حين زادت الرسوم الجمركية بنسبة (0.6.67%) لقطاع الزراعة، وانخفضت في كل من قطاعات إنتاجية أخرى وقطاع الخدمات وفق ما يلي على التوالي: (0.3.12 - 9.3.63%).

13. زاد ادخار الأسر بنسبة (0.6.46%).
14. انخفاض ادخار الحكومة بنسبة تصل إلى (41.1.41%)
15. فيما يتعلق بمتوسط المنفعة فقد بلغ في الحالة الأساسية (696.799) ألف ل.س ولكن عند تخفيض معدل الضرائب غير المباشرة زاد هذا المستوى ليصل إلى (713.2.03) ألف ل.س، هذا من جهة ومن جهة ثانية بلغ إفاق الأسر في الحالة الأساسية (1729.5.63) ألف ل.س ولكن عند تخفيض هذا المعدل زاد إفاق الأسر ليصل إلى (1770.2.80) ألف ل.س، وعلى هذا فإن التغير في مستوى الإفاق وصل إلى (62.6.04) ألف ل.س.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة عند تخفيض معدل الرسوم الجمركية:
بناءً على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2009 بلغ معدل الرسوم الجمركية (0.020) في قطاع الزراعة، (0.036) في قطاعات إنتاجية أخرى، (1197.4.39) في قطاع الخدمات، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن معدل الرسوم الجمركية في قطاع الخدمات يدل ووضوح على أن هناك خطأ ما في بيانات الاستيراد لقطاع الخدمات ربما يعود إلى خطأ في الجمع أو التقدير أو الصدف أو الحظ، وربما يكون خطأً عشوائياً، لهذا سنستبعد هذه القيمة من الدراسة ونتطرق على دراسة أثر تخفيض معدل الرسوم الجمركية على كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى من أجل الوصول إلى نتائج أكثر منطقية.
بلغ متوسط معدل الرسوم الجمركية لكل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى ما مقداره (0.282) ولهذا دراسة أثر التغيرات الحاصلة في متغيرات الدراسة ستفتح هذا المعدل ليصل إلى (0.7517) أي بنسبة (6.25%) ونحصل على النتائج التالية:
1. زيادة في فائض التشغيل بنسبة (89.6.28%) في قطاع الزراعة ونسبة (78.6.07) في قطاعات إنتاجية أخرى، أما فيما يتعلق بالعمل فقد ازداد في قطاع الزراعة بنسبة (174.5.22) ونسبة (161.2.07) في قطاعات إنتاجية أخرى، بالنسبة لاهتماك رأس المال الثابت فقد
178

زاد في كل من قطاع الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (41.762%) على التوالي.

2. زيادة في حجم الاستهلاك الوسيط في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى، ففي قطاع الزراعة زاد حجم الاستهلاك الوسيط من القطاع نفسه وقطاعات إنتاجية أخرى ما نسبته (154.672%)، أما في قطاعات إنتاجية أخرى فقد زاد حجم الاستهلاك الوسيط من القطاع نفسه وقطاع الزراعة ما نسبته (72.626%).

3. زيادة في حجم الإنتاج المحلي في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (154.672%) على التوالي.

4. زيادة في حجم إنتاج الأسر في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى وفق النسبة التالية: (16.284%).

5. فيما يتعلق بالاتفاق الحكومي لا بد من الإشارة إلى أن الحكومة لا تتفق إلا على قطاع الخدمات ولكن بسبب الخطأ الوارد في البيانات لقطاع الخدمات تم استبعاد قطاع الخدمات من الدراسة في حالة تخفيض معدل الرسوم الجمركية، ولهذا لا نستطيع كيف سيكون الإتفاق الحكومي عند تخفيض هذا المعدل.

6. زيادة في حجم الاستثمار في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى وفق ما يلي على التوالي: (234.880%) و (226.335%)

7. زيادة في حجم الصادرات من كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى وذلك وفق ما يلي: على التوالي: (137.989%) و (126.395%

8. زيادة في حجم المستوردات من كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى وذلك وفق ما يلي: على التوالي: (185.742%) و (174.135%

9. زيادة في حجم السلمة المركبة Armington في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى وذلك وفق النسبة التالية: (159.058%) و (156.234%)

10. زيادة في حجم السلمة المحلية من كل من قطاعي الزراعة، قطاعات إنتاجية أخرى وذلك وفق ما يلي: (156.234%)(78.979%).

178
عند تخفيف معدل الرسوم الجمركية فإننا نلاحظ زيادة سعر مجموع عوامل الإنتاج في قطاع الزراعة بنسبة (7.794\%)، وقطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (51.314\%). أما فيما يتعلق بسعر الإنتاج المحلي فقد زاد بنسبة (3.446\%) لقطاع الزراعة ونسبة (8.590\%) لقطاعات إنتاجية أخرى، أما فيما يتعلق بسعر الصادرات وسعر الورادات فلم يحدث أي تغيير عليها في جميع القطاعات. أما فيما يتعلق بسعر السلعة المحلية فقد زاد بنسبة (3.762\%) لقطاع الزراعة ونسبة (10.570\%) لقطاعات إنتاجية أخرى. أما فيما يتعلق بسعر الصرف فلم يحدث أي تغيير عليه مع تخفيف معدل الرسوم الجمركية.

مع تخفيف معدل الرسوم الجمركية زادت الضرائب المباشرة بنسبة (19.388\%)، كما زادت الضرائب غير المباشرة بنسبة (163.448\%) لقطاع الزراعة ونسبة (87.454\%) لقطاعات إنتاجية أخرى. أما فيما يتعلق بالرسوم الجمركية فقد انخفضت في قطاع الزراعة بنسبة (74.358\%) ونسبة (88.689\%).

3. زيادة إدخار الأسر بنسبة (19.388\%).

4. انخفاض إدخار الحكومة بنسبة تصل إلى (37.859\%).

5. فيما يتعلق بمتوسط المنفعة فقد بلغ في الحالة الأساسية (696.799) ألف ل.س، لكن مع خفض معدل الرسوم الجمركية زاد هذا المتوسط بنسبة تصل إلى (1865.979) ألف ل.س. هذا من جهة ومن جهة ثانية بلغ إتفاق الأسر في الحالة الأساسية (1729.563) ألف ل.س. لكن مع خفض معدل الرسوم الجمركية زاد إتفاق الأسر بنسبة تصل إلى (4631.645) ألف ل.س.

وبالنسبة إلى أن التغير في مستوى الإنفاق بلغ (2902.083) ألف ل.س.

في الحقيقة إن نموذج التوازن العام المبني في هذه الدراسة أداة برمجية هامة تحاكي واقع الاقتصاد السوري وذلك بتخفيف أو زيادة معدل الضرائب المباشرة أو معدل الضرائب غير المباشرة أو معدل الرسوم الجمركية كل على حدى أو بتتعديل أثنين منهم أو بتتعديل الثلاثة في آن واحد وذلك بحسب ما يرغب متخذ القرار في دراسته وصولاً لأهم النتائج التي يوجد معرفتها.
التصديعات والتصويتات

استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها نضع بعض المقتراحات والتوصيات بهدف التقليل من الاختلافات وتحقيق التوازن الاقتصادي. ونجمل أهم التوصيات بما يلي:

1. يجب أن يكون دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي داعماً للعرض أو الطلب كما يلي:
   - في حال انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي بمقدار معين يجب على السياسة المالية تخفيض الضرائب بما يكفي.
   - في حال نقص الطلب عن العرض بمقدار محدد يجب على الدولة زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب ليحصل التوازن.

2. فيما يتعلق بالسياسة المالية ودورها في معالجة التضخم ينبغي على الدولة القيام بالإجراءات التالية:
   - زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة على الدخل.
   - تخفيض حجم الإنفاق العام.
   - إطفاء القروض العامة من خلال حصيلة الضرائب العامة أو تكوين الاحتياطي إذا لم يكن هناك قروض مستحقة على الخزينة العامة.

3. ضرورة القيام ببحث ودراسات لمعرفة واقع الحصيلة من الإيرادات الضريبية ودراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضرائب والرسوم استناداً إلى بيانات قطع حسابات الموازنة العامة للدولة.

4. تتمية الوعي الضريبي للمكلفين من خلال الاتصال المباشر معهم وإتاحة الندوات وإصدار النشرات الدولية ودليل الضرائب واستخدام وسائل الإعلام كأداة لتوجيه الخطاب الإعلامي الضريبي للمكلفين.

5. محاولة إيجاد طريقة لنقل العبء الضريبي من أصحاب الدخل المحدود إلى أصحاب الدخل العالية من خلال دراسة رسم الإتفاق الاستهلاكي بحيث يفرض على المواد بنسب متفاوتة، فالمواد التي يستهلكها الأغنياء تكون نسبة الرسوم عليها عالية، وهذا الأمر غاية في السهولة من
الناحية الفنية، ففي جميع وزارات المالية في العالم توجد قوائم ودراسات اجتماعية اقتصادية تحدد
لكل مادة من هي الفئات الاجتماعية التي تستهلكها.

6. الاستمرار في تبسيط الإجراءات والشفافية والحد من الروتين، ونفسي الوقت الاستمرار في تدريب
العاملين في الدوائر المالية للعمل على تقديم أفضل الخدمات للإخوة المواطنين بأفضل وأسهل
الطريق.

7. يجب إعادة النظر في سياسة الإعفاءات الضريبية والجماركية والتأكد من عدم إقرار إعفاء دون أن
يكون له مبررات الاقتصادية والاجتماعية القوية.

8. من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لابد من إخضاع الإنفاق العام
لمعايير الجدوى الاقتصادية.

9. تشجيع القطاع الخاص للاخراف أكثر في النشاطات الاستثمارية المنتجة مما يسمح بزيادة
الإيرادات الضريبية المحصلة كما يسهم بدوره الفعال في تحسين الآثار الاقتصادية والاجتماعية
للضرائب في المجتمع السوري.

10. تنفيذ مسوح إحصائية جديدة أو تطوير المسوح الإحصائية القائمة بهدف تأمين بيانات أكثر
تفصيلاً تتمتع بالدقة والوضوعية، لأن بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية يعتمد على قاعدة
بيانات تفصيلية بكل اقتصاد الدولة.

11. توحيد مبدأ العمل بين وزارة المالية والمكتب المركزي للإحصاء في تصنيف البيانات وفي
البيانات نفسها، فالمكتب المركزي للإحصاء يعتمد مبدأ الاستحقاق، أما وزارة المالية فإنها تعتمد
المبدأ النقدي.

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>الإيرادات غير ضريبية</th>
<th>الإيرادات ضريبية غير تنفيذية</th>
<th>الإيرادات من تنفيذية</th>
<th>الناتج المحلي الإجمالي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1998</td>
<td>18.117</td>
<td>37.041</td>
<td>82.337</td>
<td>204.453</td>
</tr>
<tr>
<td>1999</td>
<td>16.373</td>
<td>35.502</td>
<td>88.078</td>
<td>216.839</td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>18.442</td>
<td>45.288</td>
<td>111.485</td>
<td>245.574</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>11.950</td>
<td>36.483</td>
<td>176.743</td>
<td>305.286</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>14.919</td>
<td>45.003</td>
<td>116.008</td>
<td>301.658</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>13.158</td>
<td>42.229</td>
<td>117.62</td>
<td>320.939</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>16.326</td>
<td>55.91</td>
<td>145.405</td>
<td>342.465</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>25.227</td>
<td>89.881</td>
<td>160.256</td>
<td>356.290</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>25.651</td>
<td>111.546</td>
<td>196.332</td>
<td>284.865</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>29.987</td>
<td>137.513</td>
<td>221.424</td>
<td>458.571</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>20.675</td>
<td>101.495</td>
<td>258.048</td>
<td>490.904</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>30.365</td>
<td>182.444</td>
<td>290.157</td>
<td>606.830</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>27.852</td>
<td>176.702</td>
<td>261.621</td>
<td>634.425</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سوريا المركزي، النسخة مك مك اعداد الباحثة


<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>ضرائب عمى التجارة</th>
<th>ضرائب على الدخل والأياب</th>
<th>إيرادات ضريبية غير تنفيذية</th>
<th>العام</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1998</td>
<td>22.226</td>
<td></td>
<td>33.450</td>
<td>82.337</td>
</tr>
<tr>
<td>1999</td>
<td>22.948</td>
<td></td>
<td>40.407</td>
<td>93.259</td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>19.847</td>
<td></td>
<td>43.912</td>
<td>88.801</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>24.806</td>
<td></td>
<td>34.336</td>
<td>92.060</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>36.802</td>
<td></td>
<td>42.148</td>
<td>116.008</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>39.352</td>
<td></td>
<td>38.726</td>
<td>117.620</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>35.505</td>
<td></td>
<td>39.073</td>
<td>145.405</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>41.064</td>
<td></td>
<td>59.290</td>
<td>160.256</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>46.792</td>
<td></td>
<td>65.022</td>
<td>196.332</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>47.268</td>
<td></td>
<td>91.45</td>
<td>241.242</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>46.382</td>
<td></td>
<td>126.087</td>
<td>258.048</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>40.775</td>
<td></td>
<td>196.332</td>
<td>290.157</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>49.387</td>
<td></td>
<td>81.379</td>
<td>261.621</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سوريا المركزي، النسب من إعداد الباحثة

182
الجدول رقم (3): تتبع تطور أنواع الضريبة والرسوم وفق التصنيف الأول خلال فترة الدراسة

المبالغ بمماثرات الرسوم السورية

<table>
<thead>
<tr>
<th>العام</th>
<th>ملاعيب الرسوم المباشرة</th>
<th>ضريبة غير المباشرة</th>
<th>رأس السنة</th>
<th>من بلاج بضريبة</th>
<th>معالجة بلاج بضريبة</th>
<th>Q</th>
<th>P</th>
</tr>
</thead>
</table>

المصدر: أرقام من الموازنة العامة للدولة لأعوام المذكورة+النسبة من إعداد الباحثة
الجدول رقم (4): تتبع تطور الضرائب المفروضة على الدخل خلال فترة الدراسة (بمليارات لس)

<table>
<thead>
<tr>
<th>العام</th>
<th>الضرائب على الدخل (1)</th>
<th>إجمالي المحصلة (2)</th>
<th>نسبة (1) إلى (2)</th>
<th>ضريبة دخل المهن (3)</th>
<th>ضريبة دخل الرواتب (4)</th>
<th>ضريبة رعاية الأموال (5)</th>
<th>ضريبة العقار (6)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1993</td>
<td>27.318</td>
<td>136.932</td>
<td>72.050</td>
<td>29.608</td>
<td>19.63</td>
<td>16.4</td>
<td>4.373</td>
</tr>
<tr>
<td>1995</td>
<td>42.925</td>
<td>69.296</td>
<td>83.487</td>
<td>29.608</td>
<td>19.63</td>
<td>16.4</td>
<td>4.373</td>
</tr>
<tr>
<td>1996</td>
<td>46.6</td>
<td>85.913</td>
<td>83.487</td>
<td>29.608</td>
<td>19.63</td>
<td>16.4</td>
<td>4.373</td>
</tr>
<tr>
<td>1997</td>
<td>53.875</td>
<td>93.541</td>
<td>83.487</td>
<td>29.608</td>
<td>19.63</td>
<td>16.4</td>
<td>4.373</td>
</tr>
<tr>
<td>1999</td>
<td>72.050</td>
<td>136.609</td>
<td>83.487</td>
<td>29.608</td>
<td>19.63</td>
<td>16.4</td>
<td>4.373</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>85.913</td>
<td>179.63</td>
<td>83.487</td>
<td>29.608</td>
<td>19.63</td>
<td>16.4</td>
<td>4.373</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعمال المذكورة+ النسب من إعداد الباحثة

184
### الجدول رقم (5): دراسة تتبع تطور الضرائب على رأس المال (الثروة) خلال فترة الدراسة (بمليارات ل.س)

<table>
<thead>
<tr>
<th>العام</th>
<th>رأس المال (1)</th>
<th>الضريبة (2)</th>
<th>العاـ (3)</th>
<th>إجمالي (4)</th>
<th>رسوم السيارات (5)</th>
<th>المواساة (6)</th>
<th>الفاقح (7)</th>
<th>المعال (8)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1990</td>
<td>1.05</td>
<td>22.123</td>
<td>4.746</td>
<td>30.843</td>
<td>27.778</td>
<td>19.626</td>
<td>11.111</td>
<td>2.775</td>
</tr>
<tr>
<td>1991</td>
<td>1.055</td>
<td>27.720</td>
<td>4.019</td>
<td>38.889</td>
<td>3.806</td>
<td>0.35</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>1992</td>
<td>1.135</td>
<td>29.408</td>
<td>4.08</td>
<td>42.708</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>1993</td>
<td>1.185</td>
<td>29.489</td>
<td>4.019</td>
<td>45.725</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>1994</td>
<td>1.345</td>
<td>40.456</td>
<td>3.325</td>
<td>48.903</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>1995</td>
<td>1.96</td>
<td>45.725</td>
<td>4.019</td>
<td>57.371</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>1996</td>
<td>2.46</td>
<td>25.510</td>
<td>4.288</td>
<td>57.371</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>1997</td>
<td>2.519</td>
<td>69.296</td>
<td>3.635</td>
<td>69.296</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>1998</td>
<td>2.735</td>
<td>75.516</td>
<td>3.622</td>
<td>75.516</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>1999</td>
<td>2.63</td>
<td>85.913</td>
<td>3.148</td>
<td>85.913</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>2.705</td>
<td>88.512</td>
<td>3.148</td>
<td>88.512</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>3.465</td>
<td>116.932</td>
<td>2.963</td>
<td>116.932</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>3.784</td>
<td>136.609</td>
<td>2.770</td>
<td>136.609</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>4.205</td>
<td>151.558</td>
<td>2.775</td>
<td>151.558</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>4.205</td>
<td>160.79</td>
<td>2.615</td>
<td>160.79</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>5.5</td>
<td>179.63</td>
<td>3.062</td>
<td>179.63</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>7.9</td>
<td>194.017</td>
<td>4.072</td>
<td>194.017</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>7.99</td>
<td>204.427</td>
<td>3.884</td>
<td>204.427</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>8.6</td>
<td>219.268</td>
<td>3.922</td>
<td>219.268</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>10.48</td>
<td>240.64</td>
<td>4.355</td>
<td>240.64</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>16.18</td>
<td>278.428</td>
<td>5.811</td>
<td>278.428</td>
<td>3.859</td>
<td>0.04</td>
<td>0.025</td>
<td>0.025</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة+النسب من إعداد الباحثة
الجدول رقم (6): تتبع تطور أهم الضرائب المفروضة على الإنفاق (الأستهلاك) خلال فترة الدراسة (بمليارات ل.س)

<table>
<thead>
<tr>
<th>العام</th>
<th>ضرائب على الإنفاق</th>
<th>معدل نمو (5)</th>
<th>حجم الضرائب (3)</th>
<th>النسبة (2) إلى إجمالي الضرائب (1)</th>
<th>إجمالي الضرائب (2)</th>
<th>الرسوم (4)</th>
<th>معدل الإحتكاك (4)</th>
<th>إجمالي الرسوم (2)</th>
<th>الرسوم (4)</th>
<th>معدل الإحتكاك (4)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1990</td>
<td>6.555</td>
<td>0.375</td>
<td>2</td>
<td>29.629</td>
<td>22.123</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>1991</td>
<td>7.875</td>
<td>0.45</td>
<td>22</td>
<td>28.409</td>
<td>27.720</td>
<td>(1)</td>
<td>(1)</td>
<td>(1)</td>
<td>(1)</td>
<td>(1)</td>
</tr>
<tr>
<td>1996</td>
<td>19.578</td>
<td>1.2</td>
<td>1</td>
<td>10.1</td>
<td>34.420</td>
<td>69.296</td>
<td>1.085</td>
<td>23.852</td>
<td>23.852</td>
<td>23.852</td>
</tr>
<tr>
<td>1997</td>
<td>23.596</td>
<td>1.2</td>
<td>1</td>
<td>10.1</td>
<td>34.420</td>
<td>69.296</td>
<td>1.085</td>
<td>23.852</td>
<td>23.852</td>
<td>23.852</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>37.246</td>
<td>1.5</td>
<td>22.911</td>
<td>12.5</td>
<td>42.986</td>
<td>116.932</td>
<td>22.206</td>
<td>29.217</td>
<td>29.217</td>
<td>29.217</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>43.750</td>
<td>2.9</td>
<td>-13.600</td>
<td>10.8</td>
<td>21.357</td>
<td>136.609</td>
<td>-0.144</td>
<td>29.175</td>
<td>29.175</td>
<td>29.175</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>53.031</td>
<td>2</td>
<td>42.361</td>
<td>15.375</td>
<td>21.545</td>
<td>151.558</td>
<td>11.921</td>
<td>32.653</td>
<td>32.653</td>
<td>32.653</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>105.048</td>
<td>13</td>
<td>9.497</td>
<td>20.603</td>
<td>29.522</td>
<td>179.63</td>
<td>53.03</td>
<td>53.03</td>
<td>53.03</td>
<td>53.03</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>126.417</td>
<td>15</td>
<td>-27.195</td>
<td>15</td>
<td>26.811</td>
<td>194.017</td>
<td>-1.910</td>
<td>52.017</td>
<td>52.017</td>
<td>52.017</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>219.268</td>
<td>33</td>
<td>43.750</td>
<td>23</td>
<td>37.246</td>
<td>219.268</td>
<td>29.248</td>
<td>81.668</td>
<td>81.668</td>
<td>81.668</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>240.64</td>
<td>32</td>
<td>8.696</td>
<td>25</td>
<td>35.750</td>
<td>240.64</td>
<td>5.341</td>
<td>86.03</td>
<td>86.03</td>
<td>86.03</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>278.428</td>
<td>40</td>
<td>12</td>
<td>28</td>
<td>37.729</td>
<td>278.428</td>
<td>22.106</td>
<td>105.048</td>
<td>105.048</td>
<td>105.048</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة+النسب من إعداد الباحثة
الجدول رقم (7): النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2010)

<table>
<thead>
<tr>
<th>العام</th>
<th>الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة</th>
<th>معدل النمو الاقتصادي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1990</td>
<td>389.469</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1991</td>
<td>420.242</td>
<td>7.901</td>
</tr>
<tr>
<td>1992</td>
<td>476.85</td>
<td>13.470</td>
</tr>
<tr>
<td>1993</td>
<td>501.546</td>
<td>5.179</td>
</tr>
<tr>
<td>1994</td>
<td>539.929</td>
<td>7.653</td>
</tr>
<tr>
<td>1995</td>
<td>570.975</td>
<td>5.750</td>
</tr>
<tr>
<td>1996</td>
<td>612.896</td>
<td>7.342</td>
</tr>
<tr>
<td>1997</td>
<td>628.148</td>
<td>2.489</td>
</tr>
<tr>
<td>1998</td>
<td>675.888</td>
<td>7.600</td>
</tr>
<tr>
<td>1999</td>
<td>662.396</td>
<td>-1.996</td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>903.944</td>
<td>36.466</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>934.409</td>
<td>3.370</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>1006.431</td>
<td>7.708</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>1018.708</td>
<td>1.220</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>1089.027</td>
<td>6.903</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>1156.714</td>
<td>6.215</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>1215.082</td>
<td>5.046</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>1284.035</td>
<td>5.675</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>1341.516</td>
<td>4.477</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>1420.833</td>
<td>5.912</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>1469.703</td>
<td>3.440</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة
الجدول رقم (8): التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي باسعار عام 2000 الثابتة بحسب القطاعات

<table>
<thead>
<tr>
<th>العام</th>
<th>الناتج المحلي الإجمالي</th>
<th>الزراعة</th>
<th>صناعة وتعبئة</th>
<th>تجارة الجملة والمفرق</th>
<th>النقل والمواصلات</th>
<th>الأطفال والتأمين</th>
<th>الخدمات الحكومية</th>
<th>الخدمات المجتمعية</th>
<th>العام</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1991</td>
<td>420.242</td>
<td>146.003</td>
<td>53.392</td>
<td>25.724</td>
<td>157.149</td>
<td>95.952</td>
<td>209.115</td>
<td>25.244</td>
<td>476.85</td>
</tr>
<tr>
<td>1996</td>
<td>830.726</td>
<td>295.932</td>
<td>295.593</td>
<td>295.932</td>
<td>295.593</td>
<td>197.218</td>
<td>299.593</td>
<td>197.218</td>
<td>872.461</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعمال المذكورة
الجدول رقم (9): مجمل تكوين رأس المال الثابت في كل من القطاع العام والخاص (بمليارات لـ)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>الاستثمار الخاص من الناتج</th>
<th>الاستثمار العام من الناتج</th>
<th>الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 2000</th>
<th>الاستثمار العام</th>
<th>العام</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>١٩٩٠</td>
<td>٦.٢٧١</td>
<td>٥.١٢٨</td>
<td>١٩.٩٧٢</td>
<td>٣٨٩.٤٦٩</td>
<td>١٩٩٠</td>
</tr>
<tr>
<td>١٩٩١</td>
<td>٧.٥٥٣</td>
<td>٧.٧٧١</td>
<td>٢٤.٢٥٣</td>
<td>٤٢٠.٢٤٢</td>
<td>١٩٩١</td>
</tr>
<tr>
<td>١٩٩٢</td>
<td>١٢.٢٠٥</td>
<td>٥.٨٥٥</td>
<td>٢٧.٩٢١</td>
<td>٤٧٦.٨٥</td>
<td>١٩٩٢</td>
</tr>
<tr>
<td>١٩٩٣</td>
<td>١٠.١٢٢</td>
<td>٦.١٨١</td>
<td>٤٠.٧٤٤</td>
<td>٦٥٩.١٩٧</td>
<td>١٩٩٣</td>
</tr>
<tr>
<td>١٩٩٤</td>
<td>١٢.٤٣٨</td>
<td>٩.٠١٦</td>
<td>٦٣.٧٢٢</td>
<td>٧٠٦.٧٤٥</td>
<td>١٩٩٤</td>
</tr>
<tr>
<td>١٩٩٥</td>
<td>١١.٥٥٧</td>
<td>٩.٠٠١</td>
<td>٦٨.٠٨٤</td>
<td>٧٥٦.٤٠٤</td>
<td>١٩٩٥</td>
</tr>
<tr>
<td>١٩٩٦</td>
<td>١٠.٣٠٩</td>
<td>٩.٣٢٢</td>
<td>٧٧.٤٣٧</td>
<td>٨٣٠.٧٢٦</td>
<td>١٩٩٦</td>
</tr>
<tr>
<td>١٩٩٧</td>
<td>٧.٤٩١</td>
<td>١٠.٣٢٨</td>
<td>٩٠.١٠٨</td>
<td>٨٧٢.٤٦١</td>
<td>١٩٩٧</td>
</tr>
<tr>
<td>١٩٩٨</td>
<td>١٠.٦٧٢</td>
<td>١٥.٠٤٥</td>
<td>٩٥.٠٣٤</td>
<td>٦٣١.٦٦</td>
<td>١٩٩٨</td>
</tr>
<tr>
<td>١٩٩٩</td>
<td>٦.٩٢٥</td>
<td>١٠.١٨١</td>
<td>٩١.٤٨٤</td>
<td>٨٩٨.٥٥٢</td>
<td>١٩٩٩</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٠</td>
<td>٦.٧٢٥</td>
<td>١٠.٩٨٠</td>
<td>٩٩.٣٣١</td>
<td>٩٠٤.٦٢٢</td>
<td>٢٠٠٠</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠١</td>
<td>٨.٥٢٧</td>
<td>١٢.٣٢٧</td>
<td>١١٧.١٣٧</td>
<td>٩٥٠.٢٤٥</td>
<td>٢٠٠١</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٢</td>
<td>٨.٠٧١</td>
<td>١٢.٤٣٩</td>
<td>١٢٥.١٩٢</td>
<td>١٠٠٦.٤٣١</td>
<td>٢٠٠٢</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٣</td>
<td>٨.٧٩١</td>
<td>١٥.٧١٩</td>
<td>١٦٠.١٣٠</td>
<td>١٠١٨.٧٠٨</td>
<td>٢٠٠٣</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٤</td>
<td>١٢.٢٢٨</td>
<td>١٢.٩٧٨</td>
<td>١٤١.٣٣١</td>
<td>١٠٨٩.٠٢٧</td>
<td>٢٠٠٤</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٥</td>
<td>١٥.٥٢٥</td>
<td>١٤.٣٦٥</td>
<td>١٦٦.١٦٢</td>
<td>١١٥٦.٧١٤</td>
<td>٢٠٠٥</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٦</td>
<td>١٦.٤٠٣</td>
<td>١٥.٥٠٩</td>
<td>١٨٨.٤٤٨</td>
<td>١٢١٥.٠٨٢</td>
<td>٢٠٠٦</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٧</td>
<td>١٨.٢١٠</td>
<td>١٣.٨٨٧</td>
<td>١٧٨.٣١٧</td>
<td>١٢٨٤.٠٣٥</td>
<td>٢٠٠٧</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٨</td>
<td>١٨.٦٦٠</td>
<td>٨.٤٠٤</td>
<td>١١٢.٧٣٩</td>
<td>١٣٤١.٥١٦</td>
<td>٢٠٠٨</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠٠٩</td>
<td>١٨.٠٤١</td>
<td>١٠.١٢٢</td>
<td>١٤٣.٨٢٨</td>
<td>١٤٢٠.٨٣٣</td>
<td>٢٠٠٩</td>
</tr>
<tr>
<td>٢٠١٠</td>
<td>١٣.١٥٠</td>
<td>٩.٨٠٨</td>
<td>١٤٤.١٥٤</td>
<td>١٤٦٩.٧٠٣</td>
<td>٢٠١٠</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة
الجدول رقم (10): الاستهلاك العام والخاص خلال فترة الدراسة (بملايين ل.س)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>نسبة 2 إلى الإجمالي</th>
<th>نسبة 1 إلى الإجمالي</th>
<th>الإجمالي الاستهلاك</th>
<th>الاستهلاك الخاص</th>
<th>الاستهلاك العام</th>
<th>العام</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1990</td>
<td>82.727</td>
<td>17.273</td>
<td>22.289</td>
<td>18.439</td>
<td>3.850</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1991</td>
<td>82.974</td>
<td>17.026</td>
<td>27.946</td>
<td>23.188</td>
<td>4.758</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1992</td>
<td>83.651</td>
<td>16.349</td>
<td>32.779</td>
<td>27.420</td>
<td>5.359</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1993</td>
<td>85.096</td>
<td>14.904</td>
<td>60.903</td>
<td>51.826</td>
<td>9.077</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1994</td>
<td>84.896</td>
<td>15.104</td>
<td>59.321</td>
<td>50.361</td>
<td>8.960</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1995</td>
<td>83.137</td>
<td>16.863</td>
<td>45.484</td>
<td>37.814</td>
<td>7.670</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1996</td>
<td>86.158</td>
<td>13.842</td>
<td>67.014</td>
<td>57.738</td>
<td>9.276</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1997</td>
<td>85.844</td>
<td>14.156</td>
<td>60.040</td>
<td>51.541</td>
<td>8.499</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1998</td>
<td>85.969</td>
<td>14.031</td>
<td>63.089</td>
<td>54.237</td>
<td>8.852</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1999</td>
<td>86.894</td>
<td>13.106</td>
<td>66.273</td>
<td>57.587</td>
<td>8.686</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>83.631</td>
<td>16.369</td>
<td>68.568</td>
<td>57.344</td>
<td>11.224</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>82.304</td>
<td>17.696</td>
<td>71.897</td>
<td>59.174</td>
<td>12.723</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>82.906</td>
<td>17.094</td>
<td>73.003</td>
<td>60.524</td>
<td>12.479</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>81.710</td>
<td>18.290</td>
<td>78.768</td>
<td>64.361</td>
<td>14.407</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>80.366</td>
<td>19.634</td>
<td>100.794</td>
<td>81.004</td>
<td>19.790</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>82.777</td>
<td>17.223</td>
<td>119.975</td>
<td>99.312</td>
<td>20.663</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>82.763</td>
<td>17.237</td>
<td>144.053</td>
<td>119.223</td>
<td>24.830</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>83.499</td>
<td>16.501</td>
<td>166.581</td>
<td>139.093</td>
<td>27.488</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>83.329</td>
<td>16.671</td>
<td>181.040</td>
<td>150.858</td>
<td>30.182</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>83.016</td>
<td>16.984</td>
<td>203.754</td>
<td>169.148</td>
<td>34.606</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة+النسب من إعداد الباحثة
الجدول رقم (11): الصادرات والمستورداً السلعية السورية (بمليارات ل.س)

<table>
<thead>
<tr>
<th>العام</th>
<th>الصادرات</th>
<th>نسبة الصادرات إلى الناتج</th>
<th>المستوردات</th>
<th>نسبة المستوردة إلى الناتج</th>
<th>الناتج المحلي الإجمالي</th>
<th>معدل نمو الصادرات</th>
<th>معدل نمو المستورداً</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1990</td>
<td>47.282</td>
<td>6.916</td>
<td>26.936</td>
<td>-</td>
<td>389.469</td>
<td>26.936</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>1993</td>
<td>35.318</td>
<td>7.049</td>
<td>11.335</td>
<td>-</td>
<td>659.197</td>
<td>-</td>
<td>1.722</td>
</tr>
<tr>
<td>1995</td>
<td>44.562</td>
<td>6.988</td>
<td>52.856</td>
<td>11.914</td>
<td>52.856</td>
<td>-</td>
<td>44.562</td>
</tr>
<tr>
<td>1996</td>
<td>44.887</td>
<td>7.269</td>
<td>60.385</td>
<td>7.919</td>
<td>45.211</td>
<td>-</td>
<td>44.887</td>
</tr>
<tr>
<td>1997</td>
<td>43.953</td>
<td>5.182</td>
<td>830.726</td>
<td>20.996</td>
<td>872.461</td>
<td>-</td>
<td>38.88</td>
</tr>
<tr>
<td>1998</td>
<td>43.013</td>
<td>6.922</td>
<td>631.660</td>
<td>6.019</td>
<td>43.724</td>
<td>-</td>
<td>32.443</td>
</tr>
<tr>
<td>1999</td>
<td>43.010</td>
<td>4.787</td>
<td>898.552</td>
<td>3.624</td>
<td>19.841</td>
<td>-</td>
<td>38.88</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>243.179</td>
<td>23.242</td>
<td>950.245</td>
<td>5.043</td>
<td>220.744</td>
<td>-</td>
<td>243.179</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>229.634</td>
<td>23.425</td>
<td>1006.431</td>
<td>29.693</td>
<td>235.754</td>
<td>-</td>
<td>301.553</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>236.722</td>
<td>23.242</td>
<td>1018.708</td>
<td>26.017</td>
<td>236.768</td>
<td>-</td>
<td>265.039</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>220.744</td>
<td>35.721</td>
<td>1089.027</td>
<td>17.942</td>
<td>389.006</td>
<td>-</td>
<td>346.166</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>187.535</td>
<td>43.431</td>
<td>1156.714</td>
<td>18.908</td>
<td>502.369</td>
<td>-</td>
<td>436.166</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>18.023</td>
<td>43.727</td>
<td>1215.082</td>
<td>13.179</td>
<td>531.324</td>
<td>-</td>
<td>436.166</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>8.532</td>
<td>50.267</td>
<td>1420.833</td>
<td>3.030</td>
<td>714.216</td>
<td>-</td>
<td>488.33</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td></td>
<td>55.263</td>
<td>1469.703</td>
<td>10.822</td>
<td>812.209</td>
<td>-</td>
<td>569.064</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة+النسبة من إعداد الباحثة
الجدول رقم (12): الصادرات والمستوردات السلعية السورية حسب القطاعين العام والخاص (بمليارات ل.س)

<table>
<thead>
<tr>
<th>العام</th>
<th>صادرات قطاع خاص</th>
<th>مستوردات قطاع خاص</th>
<th>صادرات قطاع عام</th>
<th>مستوردات قطاع عام</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1996</td>
<td>37.031</td>
<td>10.17</td>
<td>23.354</td>
<td>34.717</td>
</tr>
<tr>
<td>1997</td>
<td>31.37</td>
<td>9.207</td>
<td>13.841</td>
<td>34.746</td>
</tr>
<tr>
<td>1999</td>
<td>32.6837</td>
<td>9.1148</td>
<td>11.0412</td>
<td>23.3277</td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>141.881</td>
<td>37.215</td>
<td>45.654</td>
<td>178.975</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>172.515</td>
<td>41.139</td>
<td>47.433</td>
<td>202.01</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>168.6613</td>
<td>71.1484</td>
<td>67.093</td>
<td>244.771</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>181.3145</td>
<td>55.0044</td>
<td>55.4538</td>
<td>210.0345</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>249.9837</td>
<td>64.9783</td>
<td>77.035</td>
<td>184.0359</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>333.104</td>
<td>211.37</td>
<td>169.265</td>
<td>212.93</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>323.805</td>
<td>278.918</td>
<td>207.519</td>
<td>226.093</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>398.347</td>
<td>333.476</td>
<td>286.2094</td>
<td>245.567</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>547.947</td>
<td>424.357</td>
<td>291.472</td>
<td>283.441</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>607.5974</td>
<td>307.9421</td>
<td>106.6182</td>
<td>180.3881</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>606.47</td>
<td>280.4527</td>
<td>205.7387</td>
<td>288.6108</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوان المذكورة
الجداول رقم (13): الصادرات السلعية السورية بحسب القطاع ونوع استخدام السلع (بمليارات ل.س)

<table>
<thead>
<tr>
<th>القطاع</th>
<th>العام</th>
<th>أسهملكة</th>
<th>رأسمالية</th>
<th>رأسمالية</th>
<th>رأسمالية</th>
<th>رأسمالية</th>
<th>رأسمالية</th>
<th>رأسمالية</th>
<th>رأسمالية</th>
<th>رأسمالية</th>
<th>رأسمالية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2001</td>
<td>0.361</td>
<td>0.085</td>
<td>0.033</td>
<td>0.033</td>
<td>0.033</td>
<td>0.033</td>
<td>0.033</td>
<td>0.033</td>
<td>0.033</td>
<td>0.033</td>
<td>0.033</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>0.326</td>
<td>0.065</td>
<td>0.027</td>
<td>0.027</td>
<td>0.027</td>
<td>0.027</td>
<td>0.027</td>
<td>0.027</td>
<td>0.027</td>
<td>0.027</td>
<td>0.027</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>0.291</td>
<td>0.055</td>
<td>0.021</td>
<td>0.021</td>
<td>0.021</td>
<td>0.021</td>
<td>0.021</td>
<td>0.021</td>
<td>0.021</td>
<td>0.021</td>
<td>0.021</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>0.256</td>
<td>0.045</td>
<td>0.018</td>
<td>0.018</td>
<td>0.018</td>
<td>0.018</td>
<td>0.018</td>
<td>0.018</td>
<td>0.018</td>
<td>0.018</td>
<td>0.018</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>0.221</td>
<td>0.035</td>
<td>0.015</td>
<td>0.015</td>
<td>0.015</td>
<td>0.015</td>
<td>0.015</td>
<td>0.015</td>
<td>0.015</td>
<td>0.015</td>
<td>0.015</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>0.186</td>
<td>0.025</td>
<td>0.012</td>
<td>0.012</td>
<td>0.012</td>
<td>0.012</td>
<td>0.012</td>
<td>0.012</td>
<td>0.012</td>
<td>0.012</td>
<td>0.012</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>0.151</td>
<td>0.015</td>
<td>0.009</td>
<td>0.009</td>
<td>0.009</td>
<td>0.009</td>
<td>0.009</td>
<td>0.009</td>
<td>0.009</td>
<td>0.009</td>
<td>0.009</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>0.116</td>
<td>0.011</td>
<td>0.007</td>
<td>0.007</td>
<td>0.007</td>
<td>0.007</td>
<td>0.007</td>
<td>0.007</td>
<td>0.007</td>
<td>0.007</td>
<td>0.007</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>0.081</td>
<td>0.010</td>
<td>0.006</td>
<td>0.006</td>
<td>0.006</td>
<td>0.006</td>
<td>0.006</td>
<td>0.006</td>
<td>0.006</td>
<td>0.006</td>
<td>0.006</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>0.046</td>
<td>0.006</td>
<td>0.004</td>
<td>0.004</td>
<td>0.004</td>
<td>0.004</td>
<td>0.004</td>
<td>0.004</td>
<td>0.004</td>
<td>0.004</td>
<td>0.004</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة+النسبة من إعداد الباحثة
<table>
<thead>
<tr>
<th>القطاع خاص</th>
<th>المصادرة السمعية السورية بحسب القطاع ونوع استخدام السمع (ب مليارات ل.س)</th>
<th>القطاع عام</th>
<th>المصادرة السمعية السورية بحسب القطاع ونوع استخدام السمع (ب مليارات ل.س)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>نسبة 1/8</td>
<td>11.036 46.276 7.965 92.64 388.45 66.861 0.954 33.366 0.403 8.011 280.08 3.384 11.991 79.641 8.368 839.42 100.65 668.52 70.245 2008</td>
<td>نسبة 1/8</td>
<td>15.811 57.180 12.080 112.93 408.39 86.279 0.897 13.910 0.121 6.406 99.345 0.867 16.708 71.090 12.202 714.22 119.33 507.74 87.146 2009</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة 1/8</td>
<td>0.018 43.661 13.134 0.145 354.62 106.68 2.347 22.100 0.884 19.061 179.5 7.178 20.221 65.761 14.018 812.21 164.24 534.12 113.86 2010</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوان المذكورة+النسب من إعداد الباحثة
الجدول رقم (15): الإنفاق الجاري والاستثماري خلال الفترة 1990–2010 (بالمليارات ل.س)

<table>
<thead>
<tr>
<th>العام</th>
<th>نفقات جارية</th>
<th>نفقات استثمارية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1990</td>
<td>24.3</td>
<td>37.575</td>
</tr>
<tr>
<td>1991</td>
<td>27.177</td>
<td>57.513</td>
</tr>
<tr>
<td>1992</td>
<td>36.25</td>
<td>56.792</td>
</tr>
<tr>
<td>1993</td>
<td>61.749</td>
<td>61.268</td>
</tr>
<tr>
<td>1994</td>
<td>67.964</td>
<td>76.197</td>
</tr>
<tr>
<td>1995</td>
<td>74.099</td>
<td>87.94</td>
</tr>
<tr>
<td>1996</td>
<td>91.473</td>
<td>96.577</td>
</tr>
<tr>
<td>1997</td>
<td>108.7</td>
<td>102.425</td>
</tr>
<tr>
<td>1998</td>
<td>119.6</td>
<td>117.7</td>
</tr>
<tr>
<td>1999</td>
<td>121.8</td>
<td>133.5</td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>132</td>
<td>143.4</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>161</td>
<td>161</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>184</td>
<td>172.389</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>211</td>
<td>209</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>217</td>
<td>232.5</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>180</td>
<td>280</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>195</td>
<td>300</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>258</td>
<td>330</td>
</tr>
<tr>
<td>2008</td>
<td>230</td>
<td>370</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>275</td>
<td>410</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>327</td>
<td>427</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعمال المذكورة
الجدول رقم (16): توزع تمول العجز بين المصادر المحلية والخارجية (بملايين ل.س)

<table>
<thead>
<tr>
<th>العجز الكلي</th>
<th>العام</th>
<th>العجز الداخل (1)</th>
<th>القروض الداخلية (2)</th>
<th>القروض الخارجية (3)</th>
<th>التمويل بالعجز</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>-18</td>
<td>1998</td>
<td>77.654</td>
<td>22.346</td>
<td>13.9</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>-9.218</td>
<td>1999</td>
<td>0.195</td>
<td>99.805</td>
<td>0.018</td>
<td>9.2</td>
</tr>
<tr>
<td>17.094</td>
<td>2001</td>
<td>-169.030</td>
<td>69.030</td>
<td>-28.894</td>
<td>11.8</td>
</tr>
<tr>
<td>17.094</td>
<td>2001</td>
<td>8.530</td>
<td>91.478</td>
<td>1.057</td>
<td>11.336</td>
</tr>
<tr>
<td>-12.392</td>
<td>2002</td>
<td>69.287</td>
<td>30.713</td>
<td>22.665</td>
<td>10.047</td>
</tr>
<tr>
<td>-32.712</td>
<td>2003</td>
<td>81.538</td>
<td>18.462</td>
<td>51.108</td>
<td>11.572</td>
</tr>
<tr>
<td>-62.68</td>
<td>2004</td>
<td>80.337</td>
<td>19.663</td>
<td>60.343</td>
<td>14.769</td>
</tr>
<tr>
<td>-75.112</td>
<td>2005</td>
<td>75.933</td>
<td>24.066</td>
<td>44.675</td>
<td>14.159</td>
</tr>
<tr>
<td>-58.835</td>
<td>2006</td>
<td>77.117</td>
<td>22.883</td>
<td>47.582</td>
<td>14.119</td>
</tr>
<tr>
<td>-61.701</td>
<td>2007</td>
<td>77.046</td>
<td>22.952</td>
<td>44.294</td>
<td>13.195</td>
</tr>
<tr>
<td>-57.49</td>
<td>2008</td>
<td>79.002</td>
<td>20.998</td>
<td>42.457</td>
<td>11.285</td>
</tr>
<tr>
<td>-53.742</td>
<td>2009</td>
<td>82.537</td>
<td>17.463</td>
<td>50.312</td>
<td>10.645</td>
</tr>
<tr>
<td>-60.957</td>
<td>2010</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: النشرات الإحصائية الرئيسي الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، العمليات المنقذة في الموازنة العامة للدولة
الجدول رقم(17): دراسة أثر الضريبة على الاستهلاك الكلي ومستوى الدخول والعلاج خلال الفترة 1990-2009 (بمليارات لس)

<table>
<thead>
<tr>
<th>العام</th>
<th>معدل ضريبة الإجمالي</th>
<th>ضريبة الاستهلاك الكلي</th>
<th>معدل نمو النتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة</th>
<th>معدل نمو النتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية</th>
<th>معدل نمو الضرائب والرسوم</th>
<th>إجمالي الضرائب والرسوم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1990</td>
<td>5.728</td>
<td>386.208</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>268.328</td>
<td>22.123</td>
</tr>
<tr>
<td>1991</td>
<td>7.000</td>
<td>396.028</td>
<td>7.901</td>
<td>420.242</td>
<td>23.113</td>
<td>25.299</td>
</tr>
<tr>
<td>1993</td>
<td>6.525</td>
<td>451.970</td>
<td>5.179</td>
<td>501.546</td>
<td>11.335</td>
<td>41.375</td>
</tr>
<tr>
<td>1995</td>
<td>10.735</td>
<td>455.532</td>
<td>5.750</td>
<td>570.975</td>
<td>12.818</td>
<td>570.975</td>
</tr>
<tr>
<td>1997</td>
<td>14.769</td>
<td>469.207</td>
<td>2.489</td>
<td>628.148</td>
<td>7.919</td>
<td>745.569</td>
</tr>
<tr>
<td>1998</td>
<td>15.255</td>
<td>495.028</td>
<td>7.600</td>
<td>675.888</td>
<td>6.019</td>
<td>790.444</td>
</tr>
<tr>
<td>1999</td>
<td>12.214</td>
<td>683.954</td>
<td>-1.996</td>
<td>662.396</td>
<td>3.624</td>
<td>819.092</td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>12.542</td>
<td>685.005</td>
<td>36.466</td>
<td>903.944</td>
<td>10.442</td>
<td>904.622</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>16.843</td>
<td>694.236</td>
<td>3.370</td>
<td>934.409</td>
<td>5.043</td>
<td>950.245</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>18.980</td>
<td>719.767</td>
<td>7.708</td>
<td>1006.431</td>
<td>5.913</td>
<td>1006.431</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>18.555</td>
<td>866.553</td>
<td>6.903</td>
<td>1089.027</td>
<td>17.942</td>
<td>1266.891</td>
</tr>
<tr>
<td>2006</td>
<td>19.535</td>
<td>993.163</td>
<td>5.046</td>
<td>1215.082</td>
<td>13.179</td>
<td>1704.974</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>21.275</td>
<td>1131.091</td>
<td>5.912</td>
<td>1420.833</td>
<td>3.030</td>
<td>2519.151</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>13.665</td>
<td>2037.534</td>
<td>3.440</td>
<td>1469.703</td>
<td>10.822</td>
<td>2791.775</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الموازنة العامة للدولة للأعوام المذكورة. المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، النسب من إعداد الباحثة.
الجدول رقم (18): تطور إجمالي التكوين الرأسمالي خلال فترة الدراسة (مليارات ل.س)

<table>
<thead>
<tr>
<th>العام</th>
<th>إجمالي التكوين الرأسمالي</th>
<th>إجمالي الضرائب والرسوم</th>
<th>معدل نمو إجمالي التكوين الرأسمالي</th>
<th>إجمالي الضرائب والاستثمار</th>
<th>إجمالي الضرائب والاستثمار/ الإخراج</th>
<th>معدل نمو الضرائب والاستثمار/ الإخراج</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1990</td>
<td>22.123</td>
<td>44.395</td>
<td>-</td>
<td>44.395</td>
<td>-</td>
<td>22.123</td>
</tr>
<tr>
<td>1991</td>
<td>27.72</td>
<td>55.992</td>
<td>-</td>
<td>55.992</td>
<td>27.72</td>
<td>55.992</td>
</tr>
<tr>
<td>1992</td>
<td>65.809</td>
<td>151.622</td>
<td>-</td>
<td>151.622</td>
<td>60.809</td>
<td>151.622</td>
</tr>
<tr>
<td>1993</td>
<td>89.387</td>
<td>155.504</td>
<td>-</td>
<td>155.504</td>
<td>84.387</td>
<td>155.504</td>
</tr>
<tr>
<td>1996</td>
<td>56.026</td>
<td>41.088</td>
<td>-</td>
<td>41.088</td>
<td>40.026</td>
<td>41.088</td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>142.975</td>
<td>156.092</td>
<td>-</td>
<td>156.092</td>
<td>141.975</td>
<td>156.092</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>186.824</td>
<td>198.16</td>
<td>-</td>
<td>198.16</td>
<td>185.824</td>
<td>198.16</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>173.443</td>
<td>274.500</td>
<td>-</td>
<td>274.500</td>
<td>172.443</td>
<td>274.500</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>191.887</td>
<td>345.744</td>
<td>-</td>
<td>345.744</td>
<td>190.887</td>
<td>345.744</td>
</tr>
<tr>
<td>2009</td>
<td>613.114</td>
<td>400.150</td>
<td>-</td>
<td>400.150</td>
<td>612.114</td>
<td>400.150</td>
</tr>
<tr>
<td>2010</td>
<td>617.999</td>
<td>337.422</td>
<td>-</td>
<td>337.422</td>
<td>616.999</td>
<td>337.422</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوان المذكورة والنسب من إعداد الطالبة
الجدول رقم (19): معدل التضخم خلال فترة الدراسة

<table>
<thead>
<tr>
<th>معدل التضخم</th>
<th>العام</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>-</td>
<td>1990</td>
</tr>
<tr>
<td>41.065</td>
<td>1991</td>
</tr>
<tr>
<td>5.119</td>
<td>1992</td>
</tr>
<tr>
<td>-19.462</td>
<td>1993</td>
</tr>
<tr>
<td>14.090</td>
<td>1994</td>
</tr>
<tr>
<td>5.412</td>
<td>1995</td>
</tr>
<tr>
<td>10.171</td>
<td>1996</td>
</tr>
<tr>
<td>2.757</td>
<td>1997</td>
</tr>
<tr>
<td>-0.718</td>
<td>1998</td>
</tr>
<tr>
<td>7.442</td>
<td>1999</td>
</tr>
<tr>
<td>9.701</td>
<td>2000</td>
</tr>
<tr>
<td>2.501</td>
<td>2001</td>
</tr>
<tr>
<td>-1.462</td>
<td>2002</td>
</tr>
<tr>
<td>4.397</td>
<td>2003</td>
</tr>
<tr>
<td>10.327</td>
<td>2004</td>
</tr>
<tr>
<td>11.950</td>
<td>2005</td>
</tr>
<tr>
<td>9.097</td>
<td>2006</td>
</tr>
<tr>
<td>10.769</td>
<td>2007</td>
</tr>
<tr>
<td>15.950</td>
<td>2008</td>
</tr>
<tr>
<td>-2.781</td>
<td>2009</td>
</tr>
<tr>
<td>7.071</td>
<td>2010</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة
أولًا: ضريبة دخل المهنيين والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية (قائمة مكفلات الأرباح الحقيقية)

حددت المادة 2/ من قانون ضريبة الدخل رقم 24/ لعام 2003 وتعديلاته المكلفين الخاضعين لهذه الضريبة:

- مؤسسات القطاع العام وشركات ومشتقاته ومشتقاته على اختلاف أنواعها.
- المؤسسات المالية بما فيها المصارعات وأعمال الصرف وشركات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات التوفير.
- الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة مما يكين نوعها وغايتها.
- المؤسسات التجارية والصناعية التابعة لمنشآت خارج الجمهورية العربية السورية والمنشآت التجارية والصناعية التي تتسم إليها مؤسسات كائنة خارج الجمهورية العربية السورية.
- المنشآت التجارية والصناعية التي لها فرع على الأقل في غير الوحدة الإدارية التي تعمل فيها.
- تجار الاستيراد والتصدير وتجار الجملة والتسوق، بما يشمل عمولة عدا السماوات العادية، وبعد نجار نصف الجملة
- كتجارية الجملة إذا كان بيع الجملة هو الأغلب على فعاليتها.
- وكلاء العمل الوطني والمنجعية والوكالات الممثلة لشركات ومؤسسات أجنبية ووطنية.
- تجار العقارات المبتهجة وغير المبتهجة وأعمال التجارة.
- المخلصون الجمركوبين.
- محطات بيع الوقود والمواد المشتعلة.
- بيع أدوات طبية وأجهزة عيادات ومختبرات.
- عمال صناعة المواد الكيميائية والمواد الطبية ومعدات التجميل.
- المعامل الذين يصنعون الكحول.
- المنشآت الصناعية غير المعدلة في الفقرات السابقة إذا تجاوزت قيمة المنتجات والآلات المستخدمة فيها

لأغراض العمل الصناعي ملحوظ شروط ضريبة بموجب التقدير النافذ للضرائب على ريع العقارات.

المنشآت الخاصة.

- دور السينما في الصناعة بحسب تصنيع الأجهزة الرائعة للساحة وتصرفها في وفيات الرقي.

- دور السينما من المنافس الأول بحسب تصنيف الدورات الرامية للساحة الملاحية ودور الفنادق من

- المستوى الدولي والدرجات الممتازة والثانية بحسب تصنيف وزارة السياحة.

- الإنتاج الفني أفلام سينمائية مسلسلات تلفزيونية أفلام طويلة وفقرات.

101 

102

100

101

102

103
- موزع الإنتاج الفني المستورد والمحلية.
- الملاهي من الدرجتين الممتازة والأولى بحسب تصنيفها من قبل وزارة السياحة.
- مستثمر مدن الملاهي والمختبرات ومحلات السباخ واستعراضات السيرك.
- منشآت المبيت السياحي من المستوى الدولي والدرجات الممتازة والأولى والثانية وما ينفع لها من مطاعم وشاليهات وكازينوهات والمساح البحرية المستقلة من المستوى الدولي والدرجات الممتازة والأولى.
- المكاتب السياحية.
  - مكاتب تحقيق الحساب والمحاسب القانوني.
  - مكاتب الدراسات المالية والإدارية.
  - المشاريع في الأمور المالية والمحاسبية.
  - ممارسة مهني الخدمات البترولية والتعليم السفري والبادئة.
  - مكاتب المطاعم التي تستخرج سير الآلات والبادئة.
- مهنة جمعية وإعادة تأجير المشابك الصناعية والتجارية والمختبرات والمهندسة ومعبر القص.
- مشكلات المبادرات والمواد.
  - مكاتب وشركات تدقيق الحسابات والمحاسب القانوني.
  - مكاتب وشركات الدراسات المالية والاقتصادية.
- المشاكل والمدارس والمعاهد الخاصة بكافة المرافق والرياضات.
  - مكاتب وشركات تأجير والمطاعم.
- مكاتب تأجير المنشآت الصناعية والمصرفية والأعمال وبعض الأعمال.
- مكاتب التمويف الأسلاك الجوية والبحرية.
- مكاتب التمويف المالية والإدارية.
- مكاتب تكليف بالضرائب على الأرباح الحقيقية.

103 عدل هذا البند بموجب المادة /1/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 وأصبح على النحو التالي:
خدمات الملاهي من جميع الدرجات حسب تصنيف وزارة السياحة.

104 عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /1/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 حيث تم إلغاء عبارة (المشاريع العامة) ليصبح النص على النحو التالي:
- مستثمر مدن الملاهي ومحلات السباخ واستعراضات السيرك.
- مستثمر مدن الملاهي ومحلات السباخ واستعراضات السيرك.
- مستثمر مدن الملاهي ومحلات السباخ واستعراضات السيرك.

105 عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /1/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 حيث تم إلغاء عبارة (ممثلين) ليصبح النص على النحو التالي:
- مكاتب تدقيق الحسابات والمحاسب القانوني.
- مكاتب تدقيق الحسابات والمحاسب القانوني.
- مكاتب تدقيق الحسابات والمحاسب القانوني.

106 عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /1/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 حيث تم إلغاء عبارة (ممثلين) ليصبح النص على النحو التالي:
- مكاتب تدقيق الحسابات والمحاسب القانوني.
- مكاتب تدقيق الحسابات والمحاسب القانوني.
- مكاتب تدقيق الحسابات والمحاسب القانوني.

107 عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /6/ من القانون رقم /60/ لعام 2004 وأصبح على النحو التالي:
- ممارس مهن الخدمات الجوية والبحرية وتمويينها.
- ممارس مهن الخدمات الجوية والبحرية وتمويينها.
- ممارس مهن الخدمات الجوية والبحرية وتمويينها.

108 حذف هذا البند بموجب أحكام المادة /7/ من القانون رقم /41/ لعام 2005 (بعض ضريبة الدخل المقطوع).
- حذف هذا البند بموجب أحكام المادة /7/ من القانون رقم /41/ لعام 2005 (بعض ضريبة الدخل المقطوع).
- حذف هذا البند بموجب أحكام المادة /7/ من القانون رقم /41/ لعام 2005 (بعض ضريبة الدخل المقطوع).


110 حذف هذا البند بموجب أحكام المادة /9/ من القانون رقم /41/ لعام 2005 (بعض ضريبة الدخل المقطوع).
- حذف هذا البند بموجب أحكام المادة /9/ من القانون رقم /41/ لعام 2005 (بعض ضريبة الدخل المقطوع).
- حذف هذا البند بموجب أحكام المادة /9/ من القانون رقم /41/ لعام 2005 (بعض ضريبة الدخل المقطوع).

111 عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /10/ من القانون رقم /41/ لعام 2005 (بعض ضريبة الدخل المقطوع).
- عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /10/ من القانون رقم /41/ لعام 2005 (بعض ضريبة الدخل المقطوع).
- عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /10/ من القانون رقم /41/ لعام 2005 (بعض ضريبة الدخل المقطوع).

112 عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /11/ من القانون رقم /60/ لعام 2004 (بعض ضريبة الدخل المقطوع).
- عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /11/ من القانون رقم /60/ لعام 2004 (بعض ضريبة الدخل المقطوع).
- عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /11/ من القانون رقم /60/ لعام 2004 (بعض ضريبة الدخل المقطوع).

113 عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /12/ من القانون رقم /60/ لعام 2004 (بعض ضريبة الدخل المقطوع).
- عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /12/ من القانون رقم /60/ لعام 2004 (بعض ضريبة الدخل المقطوع).
- عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /12/ من القانون رقم /60/ لعام 2004 (بعض ضريبة الدخل المقطوع).
- شركات ومشاريع النقل المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم 10/ لعام 1991 وتعديلاته، وتتبع هذه المشاريع وحيدة مستقلة بالتكلفة وليس الآليات الواحدة وتكلف عن مجمل نشاط المشروع مع مراعاة الإعفاءات المتصور عليها في القانون المذكور.  

- مؤسسات النقل الجوي والبحري.

- المكلفون الذين يتم اعتبارهم من عداد كبار المكلفين، وقد أحدث قسم خاص لهذه الفئة لمعالجة تكاليفهم، وقد حددت معايير للتسجيل في هذا الاسم بموجب قرار وزير المالية رقم /2975/ تاريخ 5/10/2006 المتضمن أنه يتوجب خصم المكلف الذي يبلغ رمية السنوي مبلغ سبعون مليون ليرة سورية أو تبلغ أرباحه السنوية الصافية مبلغ خمسين مليون ليرة سورية بموجب تكليفه بضريبة دخل الأرباح الحقيقية أو الدخل المقطوع.

- مكاتب وشركات تداول الأوراق المالية: وهي المكاتب التي تمارس مهنة الوساطة في تداول الأوراق، وستخرج في ضوء إحداث سوق الأوراق المالية، وما تجدر الإشارة إليها بأن أرباح تداول الأوراق لفترة لا تخضع للضريبة، أما أرباح المكاتب فتخضع لها،  

- وال醽طارين الذين يحققون أرباحاً في سورية.

- يعني من ضريبة الأرباح الحقيقية كل ما يلي:

  - جمعيات الاستثمار والاستثمار التعاونية التي ينحصر عملها بجمع طلبات مشتركيها وتوزيع المواد والحاصلات والبضائع المطلوبة في مستودعتها.

  - المستثمرون الزراعيون الذين يجمعون وبيعون المحاصيل والأثاث الناتجة عن أرض يملكونها أو يستمرونها، ويتناول هذا الإعفاء أيضاً الحيوانات التي يرعونها أو يربونها أو يملكونها في تلك الأراضي.

  - الجمعيات التعاونية الزراعية التي ينحصر عملها باستلام حاصلات مشتركيها وتحويلها وبيعها، ولا يتناول هذا الإعفاء سوى الأفعال داخل عادة في الاستثمار الزراعي والتي لا تخضع للضريبة إذا مارسها ضمن الشروط نفسها لأعضاء الجمعية منفردين.

  - الجهات التعاونية الزراعية لشراء الآلات والأدوات الزراعية واستثمارها في أراضي الأعضاء، ولا يتناول هذا الإعفاء الأرباح الناجمة عن استثمار الآلات والأدوات في غير الأراضي التي يستمرونها الأعضاء.

  - الأشخاص الذين يمارسون أحد الأعمال الآتيّة: التأليف- العزف- التلحين- الرسم باليد- بنعج التمثيل.

  - دور الحضانة.

  - معاهد ودور مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة.

---

114 تم إضافة هذا البند بموجب أحكام المادة /5/ من القانون رقم /60/ لعام 2004.
116 تم إضافة هذا البند بموجب أحكام المادة /1/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006.
117 تم إضافة هذا البند بموجب أحكام المادة /1/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006.
- 75% من الأرباح السنوية الصافية لنشاط النقل الجو والبحري، ويشترط فيمنح هذا الإعفاء إلى الأشخاص غير السوريين توفر شرط المعاملة بالمثل.

- يعفى من ضريبة الدخل المقطوع مستثمر الحصادات والدراسات والجراحات وأي نسخة النزاعية التي تمس على

استمارها عشر سنوات.

أما أسس التكليف بهذه الضريبة فيمكن توضيح فيما يلي:

تطرح الضريبة على أساس الربح الصافي المتحقق خلال سنة الأعمال، وتحسب السنة من 1 كانون الثاني إلى 31 كانون الأول. في كل مكلف أن يمسك فوائد محااسبة متزامنة وكاملة تظهر نتائج الحقيقة، حيث يتألف الربح الصافي من مجموع الإيرادات الإجمالية لأعمال المكلف الخاصية بهذه الضريبة على اختلاف أنواعها بعد أن تحمض منها الأعباء والنفقات التي تقضي بها ممارسة هذه الأعمال أو التي تلازم نوع العمل.

الарьاميات بين نوعين من النفقات التي تقضي بها ممارسة هذه الأعمال وهي:

- الأعباء والنفقات القابلة للتوزيل: وهي تتعلق على سبيل المثال لا الحصر على الآتي:
  - دخل إيجار المحلات المعدة لممارسة العمل أو قيمته التجارية.
  - الرواتب والأجور والحوافز التي تدفع للمستخدمين والعمال بدلاً من خدماتهم.
  - المدفوع لقاء بخصبة العمل رب العمل في التأمينات الاجتماعية.
  - المخصص المدخر لدفع تعويض التسريح أو مكافأة نهاية الخدمة أو تعويضات الطوارئ وفقاً لقانون العمل.

- الاستثمارات المقبولة بصورة عامة تبعاً للفوارد القانونية المتبعة في كل نوع من أنواع الصناعة والتجارة والمهن والحرف ما عدا الاستثمار القيمة، وكذلك المخصصات التي تمثل عيناً حقيقياً وحيداً.

- الضريبة الرأسمالية في الجمهورية العربية السورية على المكلف والمدفوعة خلال السنة التي تحققت فيها الأرباح ما عدا ضريبة الأرباح الصافية هذه.

- التبرعات المدفوعة من قبل المكلفين مقابل وصولات رسمية لجهات عامة أو خاصة معرف بها رسمياً بأنها ذات نفع عام شريطة أن تكون الجهة المتبرعة من النوعية ودفعت نظامية مقتولة من قبل دوائر ضريبة الدخل فيما يتجاوز 3% من الأرباح الصافية.

- المصروفات والنفقات الشخصية الموثقة ذات الصلة مباشرة بالعمل الصناعي والتجاري.

الأعباء والنفقات غير القابلة للتوزيل: تعطي بصورة خاصة على الآتي:

- النفقات الرأسمالية التي تؤدي إلى زيادة قيمة المواجهات الثابتة.
- النفقات الشخصية أو المبالغ التي يحتم عليها رب العمل أو شريكه أجرة له عن إدارة العمل.

غد هذا البلد بموجب أحكام القرة /أ/ من المادة 41/لعام 2005 وأصبح على النحو التالي: يعفي الأشخاص المتقنين والفاعليين الذين يتعاقدون النقل الجو أو البحري، ويستثمر في منح الإعفاء إلى الأشخاص غير السوريين توفر شرط المعاملة بالمثل.

المبالغ التي يحسبها الشركاء في شركة التضامن أو الشركاء المسؤولون بدون حد في شركات التوصية.

البسيط: أجرة لإدارة العمليات.

يترتب على المكافآت أن تقدم إلى الدوائر المالية بيانًا خطيًا ينتج نتائج أعمالهم الصافية من ربح أو خسارة خلال السنة السابقة. كما يترتب عليه أن يقدموا مع البيان صورة عن كل من حساب التشغيل (بالمقابل للمشتقات الصناعية)، وحساب الماتاجرة، وحساب الأرباح والخسائر، وصورة عن الميزانية، وجدولًا بالمبالغ المأخوذة من الأرباح باسم الاستهلاك مع بيان هذه الاستهلاكات بصورة مفصالة. مع ضرورة أن يدفع المكلف إلى الخزينة خلال ثلاثين يومًا تلي تاريخ إنتهاء المهلة تقديم البيان عن الضريبة المرتبطة بالأرباح المصروح بها في البيان، حيث تحسب المبالغ المدعومة من أصل الضريبة التي تقرر اللجان الضريبية المختصة.

تطرح الضريبة على الأرباح الصافية بحسب النسب الآتية: 

<table>
<thead>
<tr>
<th>النسبة</th>
<th>الحد الأدنى المعفى</th>
<th>الحد الأقصى للضريبة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>10%</td>
<td>200000 ل.س.</td>
<td>10% من الربح الصافي</td>
</tr>
<tr>
<td>15%</td>
<td>500000 ل.س.</td>
<td>15% من الربح الصافي</td>
</tr>
<tr>
<td>20%</td>
<td>1000000 ل.س.</td>
<td>20% من الربح الصافي</td>
</tr>
<tr>
<td>25%</td>
<td>2000000 ل.س.</td>
<td>25% من الربح الصافي</td>
</tr>
<tr>
<td>35%</td>
<td>3000000 ل.س.</td>
<td>35% من الربح الصافي</td>
</tr>
</tbody>
</table>

تطرح ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققيها الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن 50% في القطاعين الخاص والمشترك والتي مركزها الرئيسي في الجمهورية العربية السورية عن جميع نشاطاتها مع ضرر 20% بما فيها الإضافات على إدارة المحلية، كما تطرح ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققيها الشركات المساهمة الصناعية والشركات الصناعية ذات المسؤولية المحدودة التي تتجاوز قيمة الأجل المستخدم فيها للعملي الصناعي مبلغ خمسة ملايين ليرة سورية حسب التقدير المالي المعتمد في استيفاء ضريبة ريب العقارات والتي مركزها الرئيسي في الجمهورية العربية السورية في القطاعين الخاص والمشترك عن جميع نشاطاتها مع ضرر 25% بما فيها الإضافات على إدارة المحلية.

---

120 المادة 3/51/لعام 2006، فُصحت شرائط الأرباح كما يلي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>النسبة</th>
<th>الحد الأدنى المعفى</th>
<th>الحد الأقصى للضريبة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>10%</td>
<td>200000 ل.س.</td>
<td>10% من الربح الصافي</td>
</tr>
<tr>
<td>15%</td>
<td>500000 ل.س.</td>
<td>15% من الربح الصافي</td>
</tr>
<tr>
<td>20%</td>
<td>1000000 ل.س.</td>
<td>20% من الربح الصافي</td>
</tr>
<tr>
<td>25%</td>
<td>2000000 ل.س.</td>
<td>25% من الربح الصافي</td>
</tr>
<tr>
<td>35%</td>
<td>3000000 ل.س.</td>
<td>35% من الربح الصافي</td>
</tr>
</tbody>
</table>

121 المادة 3/51/لعام 2006، فُصحت شرائط الأرباح كما يلي:
بموجب المادة /4/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 فإن أرباح جهات القطاع العام الاقتصادي، وأرباح
الشركة السورية للنفط، وأرباح الشركة السورية للغاز تخضع ل发音 قدره 28% بما فيها جميع الإضافات.
وبموجب المادة /5/ من هذا المرسوم فإنه يمنح تخفيضات على المعدات الضريبية وفق ما يلي:
- تخفيض درجتين من كل من النسبة عن كل شريحة للمشتقات المقامة في المناطق النائية التي يتم تحديثها
بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المالية.
- تخفيض درجة واحدة من كل من النسبة عن كل شريحة للمشتقات الصناعية التي تستخدم 25 عامًا أو
أكثر، ودرجتين للمشتقات الصناعية التي تستخدم 75 عامًا فأكثر، وثلاث درجات للمشتقات الصناعية
التي تستخدم 150 عامًا أو أكثر، ويستثمر الاستفادة من تخفيضات هذه الدرجات الثلاثة أن يكون العمال
موجزين في التأماني الاجتماعي.
- تخفيض درجة واحدة من كل من النسبة عن كل شريحة بالنسبة للشركات الصناعية إذا كانت مقامة
ضمن المدن الصناعية.
- لا تسري هذه التخفيضات على مشاريع القطاع العام والشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على
الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن 50% من أسهمها.
ثانياً: ضريبة الرواتب والأجور
تطarie ضريبة الرواتب والأجور على كل شخص يتقاضى راتبًا أو أجراً أو تعويضاً من خزينة خاصة إذا كان مقامًا
في الجمهورية العربية السورية ومن خزينة عامة إذا كان مقامًا في الجمهوريات العربية أو في الخارج،
وتعتبر هذه الضريبة إحدى الضرائب الخاصة على الدخل، تتسم بالطابع الشخصي، حيث تتناول كل شخص
تقاضى دخلاً مقابل عمل أو خدمة قام بأداءها، فهي تقتصر على الأشخاص الطبيعيين دون الاعتباريين. هذا وتم
تصحيف هذه الضريبة مباشرة من المنبع وتحويلها إلى الخزانة العامة للدولة أصولاً.
يعين من ضريبة الرواتب والأجور كل مما يلي:
- السفراء المعتمدون في الجمهوريات العربية السورية وغيرهم من رجال السلك السياسي والقاضي ورجال الولد
القومي، وموظفوهم الأجانب بشرط المعاملة بالمثل، ولا يتناول هذا الإعفاء سوى ما يتضمنه عن الأعمال
المتعلقة بوظائفهم.
- العسكريين التابعون للقوات المسلحة وعناصر قوى الأمن الداخلي وعناصر الإطفاء.

14% عن مجموع أرباح الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاقتتاب العام بنسبة لا تقل عن 50% بما فيها الإضافات والإدارة
المحلية.
22% عن مجموع الأرباح لشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي مزكها أو قرعها في الجمهوريات العربية السورية في
القطاعين الخاص والمشترك عن جميع نشاطاتها وملع النشر عن طبيعة هذا النشاط صناعياً أو سياً، وبعض النظر أيضًا عن قيمة
الأئث بما فيها الإضافات عدا الإدارة المحلية. وسبب هذه المعلاة الفصيلية لهذه الشركات هو تشجيع إقامة هذا النوع من الشركات
لتعزز وتأخذ دور في تقديم التسهيلات عندما كانت قائمة قبل مجيء الفاسيين، وإن هذه الشركات قدرها على جميع الأمور
وإقامة مشاير كبيرة تعود بالنفع على جميع المساهمين وعلى الاقتصاد الوطني وليس فقط على أصحاب الأمور.
القائمون على المساجد والكنائس.

- العاملون المحليون المستخدمون في البيئات السوروبية الخارجية من السوريين وغير السوريين.
- معاشات التقاعد والتعويضات العائلية التي تصرف معها وتعويضات التشريح أو الصرف من الخدمة.
- التعويضات التي تدفع لضحايا حوادث العمل.
- أجور الخدمة في المنازل الخاصة.
- المبلغ النقدية التي تصدر من قبل رئيس الجمهورية العربية السورية.

لقد حدد قانون ضريبة الدخل رقم /24/ لعام 2003 ضريبة الرواتب والأجور على الشكل التالي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>الشريحة</th>
<th>المبلغ</th>
<th>نسبة الضريبة</th>
<th>الضريبة</th>
<th>المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>5000-1</td>
<td>100%</td>
<td>5000</td>
<td>5000</td>
</tr>
<tr>
<td>5001-8000</td>
<td>3000-5000</td>
<td>5%</td>
<td>150</td>
<td>150</td>
</tr>
<tr>
<td>8001-12000</td>
<td>4000-16000</td>
<td>9%</td>
<td>280</td>
<td>280</td>
</tr>
<tr>
<td>12001-16000</td>
<td>4000-20000</td>
<td>11%</td>
<td>430</td>
<td>430</td>
</tr>
<tr>
<td>16001-20000</td>
<td>4000-30000</td>
<td>13%</td>
<td>910</td>
<td>910</td>
</tr>
<tr>
<td>20001-30000</td>
<td>10000</td>
<td>15%</td>
<td>1230</td>
<td>1230</td>
</tr>
<tr>
<td>ما فوق</td>
<td></td>
<td>20%</td>
<td>3530</td>
<td>3530</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: قانون ضريبة الدخل رقم /24/ لعام 2003

يجب على كل شخص خاضع للضريبة أن يقدم إلى الدائرة المالية المختصة التي ينتمي إليها خلال 30 يوماً من تاريخ مباشرة العمل بياناً يتضمن اسمه وعنوانه، لأدي العمل الحالي والسابق وعنوانهما، ومقدار دخله الصافي وأي تناسب أو تأخير أو مغالطة بالعلومات المعطاة يحمل صاحب غرامات معينة.

يجب على جميع الجهات العامة والخاصة وغيرهما من الجهات والأفراد الذين يستخدمون موظفين أو عمال أو مساعدين أو يتعاقدون مع فنانين مقابل راتب أو جزء أو تعويض أو مكافأة أن يمسكو سجلًا للموظفين يسجل فيه كل ما يتعلق بالعمل والعمل وكافة التبدلات التي تطرأ لاحقًا وكذلك هناك غرامة تأخير أو مغالطة حسب الخطأ المقرر، كما تقع عليه مسؤولية إقلاع الضريبة عند تادية المبلغ وأن يدفعها في أوقاتها المحددة.

توزع الدوائر المالية جداول الضريبة بالاستناد إلى القوائم المنصوص عليها أو إلى نتائج تطبيقها، وفي حال الإتفاق المباشر أو عند وجود اختلاف بين المبالغ المنصوبة على المكافأة بموجب طرح الدوائر المالية والمبالغ المقطعة من قبل أصحاب العمل يبلغ صاحب العمل إخطارًا بالفرق عليه أن يدفع الفرق المذكور إلى خزينة الدولة خلال 15 يوماً من تاريخ التبتيل.
ثالثاً: ضريبة ريع العقارات

تعتبر ضريبة ريع العقارات على أنها: قرضية مالية إلزامية ونهائية مباشرة ونوعية تفرض على الريع السنوي المقدر للعقارات الكائنة في الأراضي السورية بمعدل تقاضي وتدفع مقدماً في بداية كل سنة. إن ضريبة ريع العقارات ضريبة على الدخل لا على الملكية، فهي لا تطرح على العقار، وإنما تطرح على ريعه أي ما يدره العقار من دخل، وتعتبر عقارات كل مما يلي:

- جميع الإنشاءات المعدة للاستعمال على اختلاف أنواعها وتصنيفها سواء كانت تامة البناء أو في الهيكل.

- القسم الذي لا تتجاوز مساحته الألف متر مربع من الأراضي المتصلة بالإنشاءات المذكورة أعلاه.

- الأراضي والأسطح المستفيدة لأغراض تجارية أو مهنية أو خدمية أو صناعية أو إعلامية.

يعطى من هذه الضريبة إعفاءً تاماً كل مما يلي:

- الأملاك العامة.

- عقارات الجهات العامة ذات الطابع الإداري غير المؤجرة.

- العقارات المعدة لحفظ الحاصلات والأدوات الزراعية وإلاواء المواشي.

- العقارات التي تملكها الهيئات والجمعيات الخيرية واتحاداتها المرخصة أصولاً.

- عقارات الدول الأجنبية.

- العقارات غير المؤجرة المخصصة لإقامة الشئون الدينية أو أديرة أو مدارس شرعية والمساكف التابعة لها.

- العقارات المفتوحة بموجب معاهدات أو اتفاقيات دولية أو صكوك امتياز.

- الأماكن المخصصة لتربيه الحيوان ودودة الفئران.

- العقارات المعدة للسكن التي لا تجاوز الريع السنوي لكل منها 250 ليرة سورية.

- عقارات الأحزاب والمنظمات الشعبية والمساكف المخصصة وجمعيات الخيرية والنقابات المهنية غير المؤجرة.

أما الإعفاء المؤقت من هذه الضريبة فإن من يتقاضى منه هو المؤسسات والمنشآت التالية:

- المؤسسات الصناعية.

- المنشآت السياحية.

- الجمعيات التعاونية السكنية والمساكف الشعبية.

أما أسس التكليف بهذه الضريبة فيمكن توضيحه بالنقطة التالية:

- تفرض هذه الضريبة نسبة من ريع العقار الذي هو بدل إيجار المقدر من قبل لجان التقدير.

- تتولى تقييم قيمة العقارات وتحديد ريعها لجان بديءاً تؤلف في مراكز المحافظات والمناطق.

- يبدأ تاريخ بدء التقدير العام للعقارات في كل منطقة أو قرية قبل ثلاثين يوماً على الأقل.

122 بشر، عصام نور الله، البطريرك، بونس: التشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، الطبعة السادسة، عام 2000، ص 298.
يجري تقدير قيمة العقارات وتحديد ريعها السنوي بالاستناد إلى العوامل المؤدية إلى تحديدها ومنها ميزات الموقع والمساحة وأنواع مواد البناء والتقسيمات وغيرها من العوامل.

- يحق للمكلف والدوامات المالية طلب إعادة النظر في التقدير البدائي خلال ثلاثين يوماً اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ تبلغ التقدير.
- تتولى لجنة استئنافية أو أكثر تولى في مراكز المحافظات والمناطق البت في الاعتراضات على التقدير البدائي وتكون قراراتها قطعية.
- على المعني أن يلتزم ببياناته في المرة الأولى اعتباراً من التقدير البدائي.
- يدفع للجنة الاستئنافية أجر الإداري الاستئنافي وتأمين قدرته 500 ليرة سورية.

لتحديد الأشخاص المكلفون بهذه الضرائب تتعذر بين ثلاثة حالات:
- في المناطق التي تم فيها التحديد والتحرير وأثبتت تانته في النقل العقاري:
  1. تطرح الضريبة على المنفذ بالعقار حسب قيود النقل العقاري.
  2. تطرح الضريبة على المالك الفعلي للعقارات التي بينت ملكيته.
  3. تطرح الضريبة على موضع اليد على الإشادات المقدمة على الأملاك العامة.
- في المناطق التي لم يتم فيها التحديد والتحرير:
  1. تطرح الضريبة على من يثبت ملكيته للإشادات بوثائق تقبل بها الدوامات المالية لعرض تأدبة الضريبة حصراً.

في حال انتقال الملكية للغير يترتب على أحد الطرفين تقديم بيان خطي للدوامات المالية وتطرح الضريبة على المالك الجديد اعتباراً من أول السنة الميلادية التالية لتاريخ اكتساب الملكية.
- إذا تعد المالكين في عقار تطرح الضريبة على المالك الإداري، وتبقى ضريبة العرصات على بقية المالكين كل حسب حصته السنية في حال خضع العقار لضريبة العرصات.

يعود تقدير قيمة العقارات في الحالات التالية:
- عند إفراز العقار.
- في حال دمج العقار أو العقارات مع عقارات أخرى.
- تبدل الأوصاف الأساسية للعقار.
- دخول العقار ضمن المخطط التنظيمي المصدق.
- تبدل صفة استعمال العقار.
- بناء على طلب الموكل أو المستأجر شريطة أن يكون قد مضى على آخر تقييم مالي لها ثلاث سنوات.
- إذا طرأ تغيير في قيمة العقار أو العقارات في الحي أو القرية أو المدينة يوجه عام وسبب ثابت نقص أو زيادة تتجاوز 25%.  

208
تحدد نسب ضريبة ريع العقارات كما يلي:

14% عن جزء الريع أو الريوع السنوية الذي لا يتجاوز 1750 ل.س
16% عن جزء الريع أو الريوع السنوية الذي يتجاوز 1750 ل.س وحتى 2000 ل.س.
20% عن جزء الريع أو الريوع السنوية الذي يتجاوز 2000 ل.س وحتى 5000 ل.س.
30% عن جزء الريع أو الريوع السنوية الذي يتجاوز 5000 ل.س وحتى 10000 ل.س.
40% عن جزء الريع أو الريوع السنوية الذي يتجاوز 10000 ل.س وحتى 15000 ل.س.
50% عن جزء الريع أو الريوع السنوية الذي يتجاوز 15000 ل.س وحتى 20000 ل.س.
60% عن جزء الريع أو الريوع السنوية الذي يتجاوز 20000 ل.س

رابعًا: رسم الالتفاق الاستهلاكي

يفرض رسم على الاتفاق الاستهلاكي كما جاء في المادة /1/ من المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2004 حسب البنود المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): مهن الخدمات

<table>
<thead>
<tr>
<th>نسبة الرسم المبوية</th>
<th>نوع الخدمات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>10%</td>
<td>1. خدمات المبيت والطعام والمشروبات والألعاب الكهربائية والخدمات المجروحة الأخرى في الفنادق والأندية والمطاعم من الدرجات الدولية والممتازة الأولى والثانية حسب تصفيف وزارة السياحة.</td>
</tr>
<tr>
<td>30%</td>
<td>2. خدمات الملاهي من جميع الدرجات ولا تدخل دور السينما والمسارح ضمن خدمات الملاهي في التطبيق هذا القانون.</td>
</tr>
<tr>
<td>3%</td>
<td>3. تذاكر السفر بالطائرة إلى خارج أراضي الجمهورية العربية السورية.</td>
</tr>
<tr>
<td>10%</td>
<td>4. خدمات مدن الألعاب الكهربائية وما في حكمها.</td>
</tr>
<tr>
<td>3%</td>
<td>5. أ. أجر مكالمات الهاتف الخلوي عند تحصيلها.</td>
</tr>
<tr>
<td>2%</td>
<td>ب. أجر مكالمات الهاتف الثابت عند تحصيلها.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: المرسوم التشريعي رقم /61/ تاريخ 16/9/2004

الجدول رقم (3): مهن المبيعات

<table>
<thead>
<tr>
<th>نسبة الرسم المبوية</th>
<th>نوع المواد</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>30%</td>
<td>1. أ. شراء السيارات السياحية الخاصة (عدا الحكومية) التي لا تزيد سعة اسطواناتها على /1600/ سم³.</td>
</tr>
<tr>
<td>40%</td>
<td>ب. السيارات السياحية الخاصة (عدا الحكومية) التي تزيد سعة اسطواناتها على /1600/ سم³.</td>
</tr>
<tr>
<td>10%</td>
<td>2. أ. الحلي الذهبية الخاصة.</td>
</tr>
</tbody>
</table>
| 15%               | ب. الحلي الذهبية الأخرى والمجوهرات وأجزائها على مختلف أنواعها/ذهب مرصع لؤلؤ، أحجار ثمينة، ألماس.../.
3. الأجهزة الكهربائية الآتية: أجهزة الفيديو، أجهزة تسخين المياه الكهربائية، المدافئ الكهربائية، وحدات تكييف الهواء وتعديل الحرارة والرطوبة الكهربائية، مكيفات.

4. السجاد المستورد.

5. مصنوعات الكرستال بما فيها الثرىات.

6. أجهزة عرض الصور المتحركة وأجهزة العرض السينمائية، وألات التصوير التي تزيد قيمتها على ألف ليرة سورية (عدا أجهزة التصوير الشعاعي).

7. الساعات المصنوعة من الذهب أو القصة أو المعادن الثمينة والبرتيان.

8. أسلاحة الصيد والرماية.

9. أدوات المائدة المصنوعة من الذهب أو القصة أو المعادن الثمينة.

10. المشروبات الكحولية المنتجة محلياً والمستوردة التالية: (الجعة، البيرة)، ألبان النبض، أنبوب الكني، خمور فواكوت أخرى، كحول أيتيمي غير معطى عيار 80% أو أكثر: وسكي، عرقو، روم، فودكا، ليكورات، شمبانيا،...

11. الرخام والمرمر الخالص والغراينيت.

12. المشروبات الغازية.

13. الشاي بمختلف أنواعه.

14. الزيوت والسمون النباتية والحيوانية:
   أ. الزيوت النباتية ذات البنود الجمركية المحددة في المرسوم التشريعي.
   ب. السمون الحيواني.

15. البن بمختلف أنواعه.

16. روح البن نسكافة.

17. المشروبات الغازية.

18. البهارات والتوابل.

19. الفطر.

20. الأفلام الخاصة بالتصوير الفوتوغرافي.

21. مستحضرات التجميل.

22. الشوكولا والمحضرات الغذائية التي تحتوي على الكاكاو.

23. عجينة ومشحوق الكاكاو.

24. أجهزة التلفاز وألات التسجيل الصوتي والراديو.

25. الأجهزة اللاسلكية اللاسلكية المرسلة وقطعها.
211

الأسمنت بأنواعه المختلفة.
- المعبأ.
- دوكمة.
- المخلطة.

السكر بأنواعه المختلفة.

الملح بأنواعه المختلفة.

الموز.

السكر:
4% 1400 ل.س

الملح:
5% 1400 ل.س

الموز:
5% 1400 ل.س

السكر والخلط عاصير عدا المكثفات المعدة للمصنع.

الموز عدا المكثفات المعدة للمصنع.

عصائر فواكه وخضر وخميط عصائر عدا المكثفات المعدة للمصنع.

جميع المواد المستوردة عدا المواد الأولية اللازمة للصناعة التي تخضع لرسوم جمركية 1% والمواد السالفة الذكر فاليومن من 1 إلى 30.

لفائض تبغ سيجار (المحمي والمستورد).

النسبة للبالغة 15%.


يترتب على كل بائع أو مستثمر فرض على رسوم اتفاق اهتمالي القيام بما يلي:
- أن يقدم بيانًا إلى الدوائر المالية يشير بمساركة العمل وذلك خلال ثلاثين يومًا من بدء الممارسة.
- أن يحرر على أو عند كل عملية من المبيعات أو الخدمات المخاطرة وقيمتها الخاضعة لأحكام هذا المرسوم التشريعي رقم 61/2004 وأن يضيف النسب السابقة إلى الفاتورة لتخصيص القيمة.
- أن يتفص السجلات والقوائم اللازمة التي تظهر موجودات وحركة البضائع المباعة أو الخدمات المقدمة في محله أو منشأته أو في مكان ممارسته العمل وأن يبرز العقود المنظمة عند الاقتضاء.
- أن يقدم إلى الدوائر المالية التي يقع فيها محله أو منشأته أو ممارسة العمل فيها خلال عشرة أيام الأولى من الشهر التالي بيانًا يشير فيه مبيعاته أو بيع الخدمات المخاطرة في الشهر السابق وعليه أن يدفع إلى الدوائر المذكورة في المرسوم المستحقة فور تقديم البيان المذكور، وإلا ترتب عليه غرامات مالية إما (2500 ليرة سورية) أو (10%) من قيمة الفاتورة أو العقد غير المنظم أيهما أكثر، أو عقوبات أخرى مثل (1%) من الرسوم عن كل يوم تأخير على أن لا تتجاوز الغرامة مثلي الرسوم.

يقح لوزير المالية وقرار منو إيقاف إغلاق المحل أو التمديد لفترة سابعة أيام وثلاثة أشهر، إذا تبين ظرف المخالفة الواقعة تطبياً على التهرب من الرسوم وذلك بعد أن يتصدر ضبط المخالفة مثماً، علماً أنه يتم تقييد

123 عدلته هذه الغرامة وأصبحت (5000) ليرة سورية وذلك بموجب أحكام المادة 21/1 من المرسوم التشريعي رقم 51/لعام 2006.

124 عدلته هذه المادة (22/2 من المرسوم التشريعي رقم 51/لعام 2006 وأصبحت كما يلي: إيقاف إغلاق المحل أو التمديد لفترة سابعة أيام وثلاثة أشهر، إذا تبين ظرف المخالفة الواقعة تطبياً على التهرب من الرسوم وذلك بعد أن يتصدر ضبط المخالفة مثماً، علماً أنه يتم تقييد

ب. يحق لوزير المالية بناءً على اتفاقه المباشرة بالدفع بمبلغ إغلاق المنشأة مواد وإغلاق المنشأة بغرامة مالية مقدارها (2500) ليرة سورية.

كل يوم إغلاق إذا تقدم مستثمر المنشأة بمطلب ذلك.
قيمة المبيعات أو الخدمات من قبل لجنة يرأسها مدير المالية وتضم في عضويتها مدير الاقتصاد والتجارة أو مدير
السياحة في المحافظة التي يقع المحل أو المنشأة أو جرت ممارسة العمل فيها وممثل عن الجمعية الحرفية
المختصة يسميه رئيس اتحاد الحرفيين بالمحافظة، ويكون قراراً مبرراً غير قابل للطعن.
set
   u SAM entry
   / AGR Agriculture 
   OPS Other Production Sectors 
   SER Services 
   LAB Labor 
   DFC Depreciation of Fixed Capital 
   OSS Operation Surplus 
   HOH household 
   GOV Government 
   EXT External 
   DTT Direct Tax 
   TRF Custom Duties 
   IST Indirect Tax 
   SUB Subsidies 
   INV Investment 
   /
   i(u) goods 
   / AGR Agriculture 
   OPS Other Production Sectors 
   SER Services 
   /
   h(u) factor 
   / LAB Labor 
   DFC Depreciation of Fixed Capital 
   OSS Operation Surplus 
   /
Alias (u,v), (i,j), (h,k);

* Loading data -----------------------------

Table SAM(u,v) social accounting matrix
   AGR  OPS  SER  LAB
   AGR  79365503 122517305 3408049 0
   OPS  114219355 682162695 202275159 0
   SER  34884142 334665999 165234792 0
   LAB  485960390 123041699 2002852263 0
   DFC  11725000 56647000 32729000 0
   OSS  72491610 534211301 533657872 0
   HOH  0 0 0 2611854352
   GOV  0 0 0 0
   EXT  77827348 636381717 6528 0
   DTT  0 0 0 0
   TRF  1517696 23051689 7816880 0
   IDT  349000 14474000 135305000 0
   SUB -16788000 -69049000 -46264000 0
   INV  0 0 0 0
   /
   + DFC OSS HOH GOV
   AGR  0 0 150100357 1
   OPS  0 0 480973957 1
   SER  0 0 877504686 301815000
   LAB  0 0 0 0
   DFC  0 0 0 0
   OSS  88738999 1060535528 0 67395552
   HOH  12362001 79825255 0 0
   EXT  69049000 0 0
   TRF  0 0 0 0
   IDT  0 0 0 0
   SUB  0 0 0 0
   INV  0 0 2076854431 -32382032
   /
   + EXT DTT TRF IDT
   AGR  0 0 0 0
   OPS  0 0 0 0
   SER  0 0 0 0
   LAB  0 0 0 0
   DFC  0 0 0 0
<p>| | | | | |</p>
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>79</td>
<td>OSS</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>80</td>
<td>HOH</td>
<td>494000</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>81</td>
<td>GOV</td>
<td>250000</td>
<td>195941000</td>
<td>32386264</td>
</tr>
<tr>
<td>82</td>
<td>EXT</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>83</td>
<td>DTT</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>84</td>
<td>TRF</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>85</td>
<td>IDT</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>86</td>
<td>SUB</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>87</td>
<td>INV</td>
<td>274748332</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>88</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>89</td>
<td>+</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>90</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>91</td>
<td>AGR</td>
<td>0</td>
<td>436613782</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>92</td>
<td>OPS</td>
<td>0</td>
<td>599749935</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>93</td>
<td>SER</td>
<td>0</td>
<td>1282857014</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>94</td>
<td>LAB</td>
<td>0</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>95</td>
<td>DFC</td>
<td>0</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>96</td>
<td>OSS</td>
<td>0</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>97</td>
<td>HOH</td>
<td>0</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>98</td>
<td>GOV</td>
<td>-132101000</td>
<td>0</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>99</td>
<td>EXT</td>
<td>0</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>100</td>
<td>DTT</td>
<td>0</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>101</td>
<td>TRF</td>
<td>0</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>102</td>
<td>IDT</td>
<td>0</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>103</td>
<td>SUB</td>
<td>0</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>104</td>
<td>INV</td>
<td>0</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>105</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

Parameter

`SAM(u,v)=SAM(u,v)/100000;`

Display `u,v,SAM;`

* balance between each row and column

Parameter

`CHK_SAM_row(u)` values at a row in the SAM for check

`CHK_SAM_col(v)` values at a column in the SAM for check

`CHK_SAM_bal(u)` a suitable result is " ( ALL 0.000 )". Check the balance between each row and column

`CHK_SAM_row(u) = sum(v, SAM(u,v));`

`CHK_SAM_col(v) = sum(u, SAM(u,v));`

`CHK_SAM_bal(u) = CHK_SAM_row(u) - CHK_SAM_col(u);`

`CHK_SAM_SUMrow = sum(u, CHK_SAM_row(u));`

`CHK_SAM_SUMcol = sum(v, CHK_SAM_col(v));`

`CHK_SAM = CHK_SAM_SUMrow - CHK_SAM_SUMcol;`

Display `<<<=================================START: Check for loading data===================================>>`, `SAM, CHK_SAM_bal, CHK_SAM`

`<<<=================================END: Confirm for loading data====================================>>`;

* Loading the initial values

Parameter

`<Endogenous>`

`F0(h,j)` the h-th factor input by the j-th firm

`Y0(j)` composite factor

`X0(i,j)` intermediate input

`Z0(j)` output of the j-th good

`Xp0(i)` household consumption of the i-th good

`Xg0(i)` government consumption

`Xv0(i)` investment demand

`E0(i)` exports

`M0(i)` imports

`Q0(i)` Armington's composite good

`D0(i)` domestic good

`Sp0` private saving

`Sg0` government saving

`Td0` direct tax

`Tz0(j)` indirect tax of the j-th firm

`Tq0(j)` subsidy to the j-th firm
154 Tm0(j) Custom Duties
155 Y10 total income of household
156 Yg0 total income of government
157 pf0(h) price of the h-th factor
158 py0(j) price of the composite factor in the j-th firm
159 pz0(j) price of the j-th gross domestic output
160 pg0(i) price of the i-th composite good (Armitage good)
161 pe0(i) price of the i-th export good in terms of domestic currency
162 pm0(i) price of the i-th import good
163 pd0(i) price of the i-th domestic good
164 epsilon0 exchange rate
165 -*preparation for the object function in the model
166 WALRAS0 imbalance (should be zero)
167 *<Exogenous>
168 FF(h) the h-th factor endowment of household
169 FG(h) the h-th factor endowment of government
170 trf(u,v) transfers between factor_HOH_GOV_EXT
171 Sf0 foreign saving in US dollars
172 pWe(i) export price in US dollars
173 pWm(i) import price in US dollars
174 taug(i) Indirect tax rate
175 taum(i) Custom Duties rate
176 taum0(i) Custom Duties rate at base case
177 tauq(i) subsidy rate of the j-th firm
178 taud direct tax rate of household
179 ;
180
181 *<Endogenous>
182 F0(h,j) =SAM(h,j);
183 Y0(j) =sum(h, F0(h,j));
184 X0(i,j) =SAM(i,j);
185 Z0(j) =Y0(j)+sum(i,X0(i,j));
186 xp0(i) =SAM (i,"HOH");
187 Xg0(i) =SAM(i,"GOV");
188 Xv0(i) =SAM(i,"INV");
189 Q0(i) =Xp0(i)+Xg0(i)+Xv0(i)+sum(j,X0(i,j));
190 E0(i) =SAM(i,"EXT");
191 M0(i) =SAM("EXT",i);
192 Td0 =SAM("DTT","HOH");
193 *D0(i) is moved after <Exogenous>.
194 Sp0 =SAM("INV","HOH");
195 Sg0 =SAM("INV","GOV");
196
197 Tz0(j) =SAM("IDT",j);
198 Tq0(j) =SAM("SUB",j);
199 Tm0(j) =SAM("TRF",j);
200
201 *all price is set as 1.
202 pf0(h) =1;
203 py0(j) =1;
204 pz0(j) =1;
205 pg0(i) =1;
206 pe0(i) =1;
207 pm0(i) =1;
208 pd0(i) =1;
209 epsilon0 =1;
210
211 -*preparation for the object function in the model
212 WALRAS0 =0;
213
214 *<Exogenous>
215 FF(h) =SAM("HOH",h);
216 FG(h) =SAM("GOV",h);
217 *transfers to External (EXT) from household (HOH)
218 trf("EXT","HOH") =SAM("EXT","HOH");
219 *transfers to External (EXT) from government (GOV)
220 trf("EXT","GOV") =SAM("EXT","GOV");
221 *transfers to household (HOH) from government (GOV)
222 trf("HOH","GOV") =SAM("HOH","GOV");
223 *transfers to household (HOH) from External (EXT)
224 trf("HOH","EXT") =SAM("HOH","EXT")/epsilon0;
225 *transfers to government (GOV) from External (EXT)
226 trf("GOV","EXT") =SAM("GOV","EXT");
227 Sf0 =SAM("INV","EXT")/epsilon0;
\[ pW(i) = 1; \]
\[ pWm(i) = 1; \]
\[ \tau_{au}(i) = Tz0(i)/Z0(i); \]
\[ \tau_{aum}(i) = (Tm0(i)/M0(i)); \]
\[ \tau_{aq}(i) = Tq0(i)/Q0(i); \]
\[ \tau_{ad} = Td0/((\sum(h,FF(h))) + SAM('HOH','GOV') + SAM('HOH','EXT')); \]
\[ Yg0 = \sum(h,pf0(h)*FG(h)) + (trf('GOV','EXT')/\text{epsilon}0) + Td0 + \sum(i,Tz0(i)) + \sum(i,Tq0(i)) + \sum(i,Tm0(i)); \]
\[ YI0 = \sum(h,FF(h)) + SAM('HOH','GOV') + SAM('HOH','EXT')/\text{epsilon}0; \]
\[ \text{Display} '<<<==============================START: confirm for initial values============================' \]
\[ \text{F0,Y0,X0,} Z0, Xg0, Xp0, Xv0, E0, M0, Q0, Sp0, Sg0, Td0, Tz0, Tq0, Tm0 \]
\[ \text{pf0,py0,px0,ppq,pe0,pm0,ppd,epsilon0,} \]
\[ \text{FF,FG,trf,} SF0,pW,e,pWm,tauz,taum,tauq,taud,D0,Yg0,YI0 \]
\[ '<<<==============================END: confirm for initial values==============================' \]

\[ \text{Parameter} \]
\[ \text{sigma(i)} \quad \text{elasticity of substitution (domestic good or import)} \]
\[ \text{ps(i)} \quad \text{elasticity of transformation (domestic good or export)} \]
\[ \text{eta(i)} \quad \text{substitution elasticity parameter} \]
\[ \text{phi(i)} \quad \text{transformation elasticity parameter} \]
\[ \text{alpha(i)} \quad \text{share parameter in utility function.} \]
\[ \text{beta(h,j)} \quad \text{share parameter in production function.} \]
\[ \text{b(j)} \quad \text{scale parameter in production function at the 2nd stage} \]
\[ \text{ax(i,j)} \quad \text{the} i\text{-th input intermediate requirement coeff. by} \ j\text{-th firm} \]
\[ \text{ay(j)} \quad \text{composite factor input requirement coeff. by the} \ j\text{-th firm} \]
\[ \text{mu(i)} \quad \text{government consumption share} \]
\[ \text{lambda(i)} \quad \text{investment demand share} \]
\[ \text{deltam(i)} \quad \text{share parameter of the} \ i\text{-th good in Armington function} \]
\[ \text{deltad(i)} \quad \text{share parameter of the} \ i\text{-th domestic good in Armington function} \]
\[ \text{gamma(i)} \quad \text{scale parameter in Armington function} \]
\[ \text{xid(i)} \quad \text{share parameter in transformation function} \]
\[ \text{xe(i)} \quad \text{share parameter in transformation function} \]
\[ \text{theta(i)} \quad \text{scale parameter in transformation function} \]
\[ \text{ssp average propensity for Household saving} \]
\[ \text{ssg average propensity for government saving} \]

\[ \text{alpha(i)} = (1-\tau_{au}(i))*pq0(i)*Xp0(i)/\sum(j,Xp0(j)); \]
\[ \text{beta(h,j)} = F0(h,j)/\sum(k,F0(k,j)); \]
\[ \text{b(j)} = Y0(j)/\text{prod}(h,ABS(F0(h,j)))*ABS(beta(h,j)); \]
\[ \text{ax(i,j)} = X0(i,j)/E0(j); \]
\[ \text{ay(j)} = Y0(j)/E0(j); \]
\[ \text{mu(i)} = (1-\tau_{aq}(i))*pW(i)*Xg0(i)/\sum(j,Xg0(j)); \]
\[ \text{lambda(i)} = (1-\tau_{ad}(i))*pW(i)*Xv0(i)/(sp0+sg0+sf0); \]
\[ \text{deltam(i)} = (1+\tau_{aum}(i))*M0(i)*\text{M0(i)}**(1-\text{eta(i)}); \]
\[ \text{deltad(i)} = pD0(i)*D0(i)**(1-\text{eta(i)}); \]
\[ \text{gamma(i)} = Q0(i)/((\text{del}tab(i))*M0(i)**(1-\text{eta(i)}); \]
\[ \text{xid(i)} = pD0(i)*D0(i)**(1-\text{phi(i)}); \]
\[ \text{xe(i)} = (pe0(i)*E0(i)**(1-\text{phi(i)})); \]
\[ \theta(i) = \frac{Z_0(i)}{x_{ie}(i)E_0(i)^{\phi(i)} + x_{id}(i)D_0(i)^{\phi(i)}}^{1/\phi(i)} \]

\( E_0(i) \neq 0 \)

Display of numbers:

\[ s_{\text{sp}} = \frac{S_{\text{p}0}}{\sum(h,F_F(h)) + \text{SAM('HOH','GOV')} + \text{SAM('HOH','EXT')}/\epsilon_0}; \]

\[ s_{\text{sg}} = \frac{S_{\text{g}0}}{\sum(v, \text{SAM('GOV', v))}}; \]

Variable:

- \( Y(j) \) composite factor of the j-th firm
- \( F(h,j) \) the h-th factor input by the j-th firm at 1st stage
- \( X(i,j) \) the i-th intermediates of the j-th firm at 2nd stage
- \( p_{z}(j) \) unit cost for the j-th firm's output at 2nd stage
- \( T_d \) direct tax revenue of domestic non-government institutions
- \( T_{z}(j) \) indirect tax of the j-th firm
- \( T_{q}(j) \) subsidy to the j-th firm
- \( T_{m}(i) \) import tariff of the i-th good
- \( T_{g}(i) \) government consumption of the i-th good
- \( X_{v}(i) \) demand for the i-th investment good
- \( Y_{I} \) total income of household
- \( Y_{g} \) total income of government
- \( S_p \) household savings
- \( S_g \) government savings
- \( p_{e}(i) \) price of the i-th export good in terms of domestic currency
- \( p_{m}(i) \) price of the i-th import good
- \( \epsilon \) exchange rate
- \( Q(i) \) the i-th armington composite good
- \( M(i) \) the i-th import good
- \( D(i) \) the i-th domestic output
- \( Z(i) \) gross domestic output of the j-th firm
- \( E(i) \) exports on the i-th good
- \( D_{s}(i) \) domestic good supply
- \( p_{f}(h) \) price of the h-th factor
- \( p_{y}(j) \) price of the composite factor in the j-th firm
- \( p_{q}(i) \) price of the i-th composite good (Armington good)
- \( p_{d}(i) \) price of the i-th domestic good
- \( s_{f} \) foreign saving

Object function:

- WALRAS composite goods market imbalance (should be zero)
- WALRASSQR Walras squared object [fictitious]

Equation:

- \( \text{eq}_{1-y}(j) \) composite factor agg. func.
- \( \text{eqF}(h,j) \) factor demand function
- \( \text{eqX}(i,j) \) intermediate demand function
- \( \text{eq}_{2-Y}(j) \) composite factor demand function
- \( \text{eq}_{p}x \) unit cost function

*Government behavior* ----

- \( \text{eqT}_d \) direct tax revenue function
- \( \text{eqT}_z \) indirect tax revenue function
- \( \text{eqT}_q \) subsidy function
- \( \text{eqT}_{m}(i) \) Custom Duties revenue function
- \( \text{eqT}_{g}(i) \) government demand function

*Investment*

- \( \text{eqX}_{v}(i) \) investment demand function

*Household consumption* --

- \( \text{eqX}_{p}(i) \) household demand function

*Household Income*

- \( \text{eqY}_{I} \) household Income

*Government Income*

- \( \text{eqY}_{g} \) government income
* [savings] -----------------

384 eqSp          private saving function
385 eqSg          government saving function
386
387 * [international trade] -----
388 eqpe(i)        world export price equation
389 eqpm(i)        world import price equation
390 eqepsilon     balance of payments
391
392 * [Armington function] ----- 
393 eqQ(i)         Armington function
394 eqM(i)         import demand function
395 eqD(i)         domestic good demand function
396
397 * [transformation function] ----- 
398 eq2(i)         transformation function
399 eqE(i)         export supply function
400 eqDs(i)        domestic good supply function
401
402 * [market clearing condition] 
403 eqcon_Q(i)     market clearing cond. for comp. good
404 eqcon_F(h)    factor market clearing condition
405 eqBOP
406
407 * [fictitious objective function] 
408 obj
409 ;
410 */

412
413
416 * [government behavior] ----
417
418 eqTd.. Td =e= taud*($sum(h, pf(h)*FF(h))+trf('HOH','GOV')+trf('HOH','EXT')/epsilon);
419 eqTz(j).. Tz(j) =e= tauz(j)*pz(j)*Z(j);
420 eqTm(i).. Tm(i) =e= taum(i)*pm(i)*M(i);
421 eqTq(j).. Tq(j) =e= tauq(j)*pq(j)*Q(j);
422 eqXg(i).. Xg(i) =e= mu(i)

423 */(1-tauq(i))*pq(i))

424 * *(investment) 
425 eqXv(i) .. Xv(i) =e= lambda(i)/((1-tauq(i))*pq(i))*(Sp+Sg+Sf*epsilon);

426 * [household consumption] --
427 eqXp(i) .. Xp(i) =e= alpha(i)

428 */(1-tauq(i))*pq(i))

429 * <household Income>>
430 eqYI.. YI =e= ($sum(h, pf(h)*FF(h))+trf('HOH','GOV')+trf('HOH','EXT')/epsilon);

431
432
436 * <Government Income>>
437 eqYg.. Yg =e= (Td +$sum(j, Tz(j))+sum(j,Tq(j))+sum(i,Tm(i))+sum(h, pf(h)*FG(h))
438 +trf('GOV','EXT')/epsilon)

439 */

440 eqSp.. Sp =e= ssp*$sum(h, pf(h)*FF(h))+trf('HOH','GOV')+trf('HOH','EXT')/epsilon);

441 * eqSg.. Sg =e= ssg*(Td +$sum(j, Tz(j))+sum(j,Tq(j))+sum(i,Tm(i))+sum(h, pf(h)*FG(h))+trf('GOV','EXT'))

442 eqSg.. Sg =e= ssg*[Td +$sum(j, Tz(j))+sum(j,Tm(j))+sum(i,Tq(i))+sum(h, pf(h)*FG(h))+trf('GOV','EXT'))

443 */epsilon);
444
445
447 * [transformation function] ----- 
448 eqZ(i) .. Z(i) =e= (theta(i)*(xi(e(i))*E(i)**eta(i)+xi(d(i))*D(i)**eta(i))**(1/eta(i))

449
450
452 * [Armington function] ---- 
453 eqQ(i) .. Q(i) =e= gamma(i)*($delta(m(i)*M(i)**eta(i)+delta(d(i)))*d(i)**eta(i))**(1/eta(i));
454 eqM(i) .. M(i) =e= (gamma(i)*$eta(i)*deltad(i)*l-tauq(i))*pq(i)/((l-tauq(i))*pm(i))**(1/1-e)

456
457 * [transformation function] ----- 
458 eq2(i) .. Z(i) =e= (theta(i)*(xie(i)*E(i)**eta(i)+xid(i)*D(i)**eta(i))**(1/eta(i)))**(E0(i)) 

459
460
463
466
470
473
476
479
482
485
488
491
494
497
500
503
506
(D(i)-Tz(i))$(E0(i) eq 0);
\[e_{E(i)} \Rightarrow E(i) = \frac{(\theta(i) \phi(i) x_{i}(i) (1+\tau_{z}(i)) p_{z}(i)/p_{e}(i)^{\phi(i)} (1/(1-\phi(i)))^{E(i)}}{(E0(i) ne 0)}\]
\[\text{equation 459}
\]
\[e_{D(i)} \Rightarrow D(i) = \frac{(\theta(i) \phi(i) x_{d}(i) (1+\tau_{z}(i)) p_{z}(i)/p_{d}(i)^{\phi(i)} (1/(1-\phi(i)))^{E(i)}}{(E0(i) ne 0)}\]
\[\text{equation 460}
\]
* [market clearing condition] 
\[e_{con \_Q(i)} \Rightarrow Q(i) = X_{p}(i) + X_{g}(i) + X_{v}(i) + \sum_{j} X(i,j) + \text{WALRAS};\]
\[\text{equation 461}
\]
\[e_{con \_F(h)} \Rightarrow \sum_{j} F(h,j) = FF(h) + FG(h);\]
\[\text{equation 462}
\]
\[e_{con \_BOP} \Rightarrow (\sum_{i} p_{W}(i)^{\phi(i)} (M(i)) + trf('HOH','EXT')/epsilon + trf('GOV','EXT')/epsilon + S\beta*epsilon) = \sum_{i} (p_{Wm}(i)^{\phi(i)} (M(i)) + trf('EXT','HOH')/epsilon + trf('EXT','GOV')/epsilon);\]
\[\text{equation 463}
\]
* [fictitious objective function] 
\[e_{obj} \Rightarrow \text{WALRASSQR} = \text{WALRAS}^2;\]
\[\text{equation 464}
\]
* Initializing variables ---------------------------------------------------------
\[Y.l(j) = Y_{0}(j);\]
\[Yg.l = Y_{g0};\]
\[Yi.l = Y_{i0};\]
\[F.l(h,j) = F_{0}(h,j);\]
\[X.l(i,j) = X_{0}(i,j);\]
\[pz.l(j) = pz_{0}(j);\]
\[Td.l = T_{d0};\]
\[Tz.l(j) = T_{z0}(j);\]
\[Tq.l(j) = T_{q0}(j);\]
\[Tm.l(i) = T_{m0}(i);\]
\[Xg.l(i) = X_{g0}(i);\]
\[Xv.l(i) = X_{v0}(i);\]
\[Sp.l = S_{p0};\]
\[Sg.l = S_{g0};\]
\[Xp.l(i) = X_{p0}(i);\]
\[pe.l(i) = pe_{0}(i);\]
\[pm.l(i) = pm_{0}(i);\]
\[Q.l(i) = Q_{0}(i);\]
\[M.l(i) = M_{0}(i);\]
\[D.l(i) = D_{0}(i);\]
\[Z.l(i) = Z_{0}(i);\]
\[E.l(i) = E_{0}(i);\]
\[pq.l(i) = pq_{0}(i);\]
\[pd.l(i) = pd_{0}(i);\]
\[epsilon.l = \epsilon_0;\]
\[WALRAS.l = WALRAS_0;\]
\[Display F.l,Y.l,Yi.l,Yg.l,X.l,Z.l,Xg.l,Xp.l,Xv.l,E.l,M.l,Q.l,Sp.l,Sg.l,Td.l,Tz.l,Tq.l,Tm.l,\]
\[pf.l,py.l,pq.l,pd.l,pz.l,pe.l,pm.l,D.l,epsilon.l,WALRAS.l;\]
\[\text{equation 465}
\]
* Setting lower bounds ----------------------------------------------------------
\[X.lo(i,j) = 0;\]
\[Xg.lo(i) = 0;\]
\[Xp.lo(i) = 0;\]
\[Xv.lo(i) = 0;\]
\[M.lo(i) = 0;\]
\[E.lo(i) = 0;\]
\[Tm.lo(i) = 0;\]
\[Tq.lo(j) = -\text{INF};\]
\[Sp.lo = -\text{INF};\]
\[Tq.lo(j) = -\text{INF};\]
\[\text{equation 466}
\]
* to avoid division by zero 
\[Y.lo(j) = 0.00001;\]
\[X.lo(i,j) = 0.00001;\]
\[\text{equation 467}
\]
* to avoid division by zero 
\[Y.lo(j) = 0.00001;\]
\[X.lo(i,j) = 0.00001;\]
\[\text{equation 468}
\]
* to avoid division by zero 
\[Y.lo(j) = 0.00001;\]
\[X.lo(i,j) = 0.00001;\]
\[\text{equation 469}
\]
532 Tz.lo(j) =0.00001;
533 YI.lo =0.00001;
534 pf.lo(h) =0.00001;
535 py.lo(j) =0.00001;
536 pz.lo(j) =0.00001;
537 pq.lo(i) =0.00001;
538 pd.lo(i) =0.00001;
539 pe.lo(i) =0.00001;
540 pm.lo(i) =0.00001;
541 epsilon.lo =0.00001;
542
543 * -------------------------------------------------------------------
544 * numeraire ---
545 * pf.fx("LAB")=1;
546 * -------------------------------------------------------------------
547 * Defining and solving the model ------------------------------------
548 Model SYRCGE /all/;
549 Solve SYRCGE minimizing WALRASSQR using nlp;
550 Display F.l,Y.l,YI.l,Yg.l,X.l,Z.l,Xg.l,Xp.l,Xv.l,E.l,M.l,Q.l,Sp.l,Sg.l,Td.l,Tz.l,Tm.l,
551 pf.l,py.l,pq.l,pd.l,pz.l,pe.l,pm.l,D.l,epsilon.l,WALRAS.l;
552
553 Parameter
dY(j),dF(h,j),dX(i,j),dZ(j),dXp(i),dXg(i),dXv(i),FG(h),FF(h),
554 dE(i),dM(i),dQ(i),dD(i),dpf(h),dpy(j),dpz(i),dpq(i),
555 dpe(i),dpm(i),dpd(i),depsilon,dTd,dTz(i),dTm(i),dSp,dSg,dsf,depsilon;
556 dY(j) =((Y.l(j) /Y0(j))-1)*100;
557 dF(h,j)=(F.l(h,j)/F0(h,j)-1)*100;
558 dX(i,j)=(X.l(i,j)/X0(i,j)-1)*100;
559 dZ(j) =(Z.l(j) /Z0(j) -1)*100;
560 dXp(i) =(Xp.l(i) /Xp0(i) -1)*100;
561 dXg(i) =(Xg.l(i) /Xg0(i) -1)*100;
562 dXv(i) =(Xv.l(i) /Xv0(i) -1)*100;
563 dE(i) =(E.l(i) /E0(i) -1)*100;
564 dM(i) =(M.l(i) /M0(i) -1)*100;
565 dQ(i) =(Q.l(i) /Q0(i) -1)*100;
566 dD(i) =(D.l(i) /D0(i) -1)*100;
567 dpf(h) =((pf.l(h) /1) -1)*100;
568 dpy(j) =((py.l(j) /1) -1)*100;
569 dpz(i) =((pz.l(j) /1) -1)*100;
570 dpq(i) =((pq.l(i) /1) -1)*100;
571 dpe(i) =((pe.l(i) /1) -1)*100;
572 dpm(i) =((pm.l(i) /1) -1)*100;
573 dpd(i) =((pd.l(i) /1) -1)*100;
574 dTd =((Td.l /Td0 -1)*100;
575 dTz(j) =(Tz.l(j) /Tz0(j) -1)*100;
576 dTm(i) =(Tm.l(i) /Tm0(i) -1)*100;
577 dSp =((Sp.l /Sp0 -1)*100;
578 dSg =((Sg.l /Sg0 -1)*100;
579 dSf =((sf.l /sf0 -1)*100;
580 dY(j) =((Y.l(j) /Y0(j))-1)*100;
581 dF(h,j)=(F.l(h,j)/F0(h,j)-1)*100;
582 dX(i,j)=(X.l(i,j)/X0(i,j)-1)*100;
583 dZ(j) =(Z.l(j) /Z0(j) -1)*100;
584 dXp(i) =(Xp.l(i) /Xp0(i) -1)*100;
585 dXg(i) =(Xg.l(i) /Xg0(i) -1)*100;
586 dXv(i) =(Xv.l(i) /Xv0(i) -1)*100;
587 dE(i) =(E.l(i) /E0(i) -1)*100;
588 dM(i) =(M.l(i) /M0(i) -1)*100;
589 dQ(i) =(Q.l(i) /Q0(i) -1)*100;
590 dD(i) =(D.l(i) /D0(i) -1)*100;
591 dpf(h) =((pf.l(h) /1) -1)*100;
592 dpy(j) =((py.l(j) /1) -1)*100;
593 dpz(i) =((pz.l(j) /1) -1)*100;
594 dpq(i) =((pq.l(i) /1) -1)*100;
595 dpe(i) =((pe.l(i) /1) -1)*100;
596 dpm(i) =((pm.l(i) /1) -1)*100;
597 dpd(i) =((pd.l(i) /1) -1)*100;
598 dTd =((Td.l /Td0 -1)*100;
599 dTz(j) =(Tz.l(j) /Tz0(j) -1)*100;
600 dTm(i) =(Tm.l(i) /Tm0(i) -1)*100;
601 dSp =((Sp.l /Sp0 -1)*100;
602 dSg =((Sg.l /Sg0 -1)*100;
603 dSf =((sf.l /sf0 -1)*100;
604 dY(j) =((Y.l(j) /Y0(j))-1)*100;
605 dF(h,j)=(F.l(h,j)/F0(h,j)-1)*100;
606 dX(i,j)=(X.l(i,j)/X0(i,j)-1)*100;
607 dZ(j) =(Z.l(j) /Z0(j) -1)*100;
608 dXp(i) =(Xp.l(i) /Xp0(i) -1)*100;
609 dXg(i) =(Xg.l(i) /Xg0(i) -1)*100;
Display dY, dF, dX, dZ, dXp, dXg, dXv, dE, dM, dq, dD, dpf, dpy, dpz, dpq, dpe, dpm, dpd, depsilon, dTd, dTz, dTm, dSp, dSg;

Parameter

UU0 utility level in the Base Run Eq.
UU1 utility level in the Simulated Run Eq.
ep0 expenditure func. in the Base Run Eq.
ep1 expenditure func. in the C-f Eq.
EV Hicksian equivalent variations

uu0 = prod(i, Xp0(i)**alpha(i));
UU1 = prod(i, Xp1(i)**alpha(i));
ep0 = uu0/prod(i, (alpha(i)/1)**alpha(i));
ep1 = uu1/prod(i, (alpha(i)/1)**alpha(i));
EV = ep1-ep0;

Display UU0, UU1, ep0, ep1, EV;

* Simulation Runs: Abolition of direct tax

tau0 = 0.0025;
option bratio=1;

Solve SYRCGE minimizing WALRASSQR using nlp;

* List9.1: Display of changes

Display dY(j), dF(h,j), dX(i,j), dZ(j), dXp(i), dXg(i), dXv(i),
dE(i), dM(i), dQ(i), dD(i), dpf(h), dpy(j), dpz(i), dpq(i),
dpe(i), dpm(i), dpd(i), depsilon, dTd, dTz, dTm, dSp, dSg;

* Parameter:

dY(j) = (Y.l(j) / Y0(j) - 1)*100;
dF(h,j) = (F.l(h,j) / F0(h,j) - 1)*100;
dX(i,j) = (X.l(i,j) / X0(i,j) - 1)*100;
dZ(j) = (Z.l(j) / Z0(j) - 1)*100;
dXp(i) = (Xp.l(i) / Xp0(i) - 1)*100;
dXg(i) = (Xg.l(i) / Xg0(i) - 1)*100;
dXv(i) = (Xv.l(i) / Xv0(i) - 1)*100;
dE(i) = (E.l(i) / E0(i) - 1)*100;
dM(i) = (M.l(i) / M0(i) - 1)*100;
dQ(i) = (Q.l(i) / Q0(i) - 1)*100;
dD(i) = (D.l(i) / D0(i) - 1)*100;
dpf(h) = (pf.l(h) / 1 - 1)*100;
dpy(j) = (py.l(j) / 1 - 1)*100;
dpz(j) = (pz.l(j) / 1 - 1)*100;
dpq(i) = (pq.l(i) / 1 - 1)*100;
dpe(i) = (pe.l(i) / 1 - 1)*100;
dpm(i) = (pm.l(i) / 1 - 1)*100;
dpd(i) = (pd.l(i) / 1 - 1)*100;
depsilon = (epsilon.l / 1 - 1)*100;
dTd = (Td.l / Td0 - 1)*100;
dTz(j) = (Tz.l(j) / Tz0(j) - 1)*100;
dTm(i) = (Tm.l(i) / Tm0(i) - 1)*100;
dSp = (Sp.l / Sp0 - 1)*100;
dSg = (Sg.l / Sg0 - 1)*100;
Parameter

UU0 utility level in the Base Run Eq.

UU1 utility level in the Simulated Run Eq.

ep0 expenditure func. in the Base Run Eq.

ep1 expenditure func. in the C-f Eq.

EV Hicksian equivalent variations

UU0 = prod(i, Xp0(i)**alpha(i));

UU1 = prod(i, Xp.l(i)**alpha(i));

ep0 = UU0/prod(i, (alpha(i)/1)**alpha(i));

ep1 = UU1/prod(i, (alpha(i)/1)**alpha(i));

EV = ep1-ep0;

Display UU0, UU1, ep0, ep1, EV;

---

Simulation Runs: Abolition of indirect tax

tau(i)=0.001125; option bratio=1;

Solve SYRCGE minimizing WALRASSQR using nlp;

---

List8.1: Display of changes

Parameter dY(j), dF(h,j), dX(i,j), dZ(j), dXp(i), dXg(i), dXv(i),

dE(i), dM(i), dQ(i), dD(i), dpf(h), dpy(j), dpz(i), dpq(i),
dpe(i), dpm(i), dpd(i), depsilon, dTd, dTz(i), dTm(i), dSp, dSg;

dY(j) = (Y.l(j) /Y0(j) -1)*100;

dF(h,j) = (F.l(h,j)/F0(h,j)-1)*100;

dX(i,j) = (X.l(i,j)/X0(i,j)-1)*100;

dZ(j) = (Z.l(j) /Z0(j) -1)*100;

dXp(i) = (Xp.l(i) /Xp0(i) -1)*100;

dXg(i) = (Xg.l(i) /Xg0(i) -1)*100;

dXv(i) = (Xv.l(i) /Xv0(i) -1)*100;

dE(i) = (E.l(i) /E0(i) -1)*100;

dM(i) = (M.l(i) /M0(i) -1)*100;

dQ(i) = (Q.l(i) /Q0(i) -1)*100;

dD(i) = (D.l(i) /D0(i) -1)*100;

dpf(h) = (pf.l(h) /1 -1)*100;

dpy(j) = (py.l(j) /1 -1)*100;

dpz(i) = (pz.l(i) /1 -1)*100;

dpe(i) = (pe.l(i) /1 -1)*100;

dpm(i) = (pm.l(i) /1 -1)*100;

dpd(i) = (pd.l(i) /1 -1)*100;

depsilon = (epsilon.l/1 -1)*100;

dTd = (Td.l /Td0 -1)*100;

dTz(j) = (Tz.l(j) /Tz0(j) -1)*100;

dTm(i) = (Tm.l(i) /Tm0(i) -1)*100;

dSp = (Sp.l /Sp0 -1)*100;

dSg = (Sg.l /Sg0 -1)*100;

Display dY, dF, dX, dZ, dXp, dXg, dXv, dE, dM, dQ, dD, dpf, dpy, dpz,
* end of model
الملحوظ

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. إبراهيم، نعمت الله نجيب، أسس علم الاقتصاد للتحليل الجماعي، جامعة الإسكندرية، 2000.

2. إبراهيم منصور، ابتكار، ما يكون الاقتصاد الكمي النظري والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، ترجمة محمد إبراهيم منصور، 1988.


4. الأمين، عبد الوهاب: مبادئ الاقتصاد الكمي، دار الحالة لمنشر والتوزيع، عماني، ط1، 2002.


8. الجحيشي، عبد الباسط: الإعفاءات من ضريبة الدخل (دراسة مقارنة)، دار الحامد، عماني، الطبعة الأولى، 2008.


15. المهايني، محمد خالد، الجشي، خالد الخطيب: المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، سورية، 2000.


17. بابكر، مراد: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، النشر العلمي والمطبوع، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999.


22. جوارتني، جيمس: رجارد استروب الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وأخرون، دار المريخ، الرياض، 1988.


27. شامية، أحمد زهير، الخطيب، أحمد: المالية العامة، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 1997.


29. شرف، سمير: الاقتصاد المالي والنقدي، منشورات جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، اللاذقية، 2008.


32. عثمان، سعيد عبد العزيز: النظم الضريبية (منجل تحليلي مقارن)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000.

33. عطوي، فوزي: المالية العامة (النظام الضريبي، وميزانية الدولة)، مجموعات الحلي الحقوقي، بيروت، 2003.

34. عوض الله، زينب حسيف: اقتصاديات المال والنقود، الدار الجامعية، بيروت، 1998.

35. عوض الله، زينب حسيف: اقتصاديات المال والنقود، الدار الجامعية، بيروت، 1998.


38. عوض الله، زينب حسيف: اقتصاديات المال والنقود، الدار الجامعية، بيروت، 1998.


40. عوض الله، زينب حسيف: اقتصاديات المال والنقود، الدار الجامعية، بيروت، 1998.

41. عوض الله، زينب حسيف: اقتصاديات المال والنقود، الدار الجامعية، بيروت، 1998.
1. آغا، ريـ يعقوب، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الإنفاق العام في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 1992.

2. البرغوثي، عروبة: النفقات العامة في سورية من حيث مصادر تمويلها وأثرها على المتغيرات الكلية في الاقتصاد السوري (دراسة تحليلية)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2008.


4. رجال، عبد الحليم: الاتجاهات الجديدة في النظام الضريبي السوري، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير، 2009.

5. رجال، عبد الحليم: الاتجاهات الجديدة في السياسة المالية السورية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، رسالة دكتوراه، 2012.


7. غندور، غسان فازوق: الإيرادات الضريبية في سورية ومساهماتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009.

المجلات والدوريات:


3. التعيمي، قاسم: قياس الآثار غير المباشرة للمتغيرات المستقلة باستخدام المتغيرات الوسيطة في معادلة الانحدار، مجلة الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية، بغداد، 2014.

4. التعيمي، قاسم: أثر التفاعل بين المتغيرات التفسيرية في نماذج الانحدار المتعدد، مجلة جامعة دمشق، 2010.
5. خليفة، علي عبد العال وآخرون: دراسة قياسية لسوق العمل في مصر باستخدام نموذج التوازن العام، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين، التنمية البشرية في القطاع الريفي، 2003.


ث. الندوات والمحاضرات:

الجيلاني، محمد: النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية العدد 8 (29-2-2000).

2. العدي، إبراهيم: الإصلاح الضريبي، مؤتمر الإصلاح الإداري والاقتصادي والإجتماعي، سورية، دمشق، 2011.

3. دور الندوة في وزارة المالية بإشراف الخبير هانس لوفكريف، صندوق النقد الدولي، 2010.
ج. التقارير والنشرات:

1. المركز الوطني للسياسات الزراعية، تقرير فني توزيع الدخل والفقر: الآثار لسياسات مختارة في سوريا، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، حزيران، 2008.
2. المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، من عام 1990-2010.
3. الموازنة العامة للدولة من عام 1990-2010.
4. النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سوريا المركزي من عام 1998-2010.
5. تقرير الاقتصاد السوري، هيئة تخطيط الدولة، 2005.
7. وزارة المالية، مجموعة التشريعات الضريبية، الجزء الأول.
8. وزارة المالية، مجموعة التشريعات الضريبية، الجزء الثاني.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:


8. Lucke, B, Fiscal Impact of Trade Liberalization: The Case of Syria, University of Hamburg, March 2001, Germany:
10. JOMAA, Khaled Abdul Rahman: Impact of Tariff Reduction in Agricultural Products and Food Industry on Urban and Rural Households in Syria: Computable General Equilibrium Analysis, the Graduate School of Life and Environmental Sciences, the University of Tsukuba, 2012


22. Severini, Francesca, Sossi, Claudio: The effects of environmental taxation through a dynamic CGE model, University of Macerata, Department of Economic Development Study, Italy, 2011


25. SEBC ‘incentives of investment in Syria’ 2003


31. Regional Computable General Equilibrium Analysis of Property Tax Rate Caps and a Sales Tax Rate Increase in Indiana Public Finance Review July 1, 2013.

ثالثاً: مواقع الانترنت: